دراسة حول المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأمد في المنطقة العربية

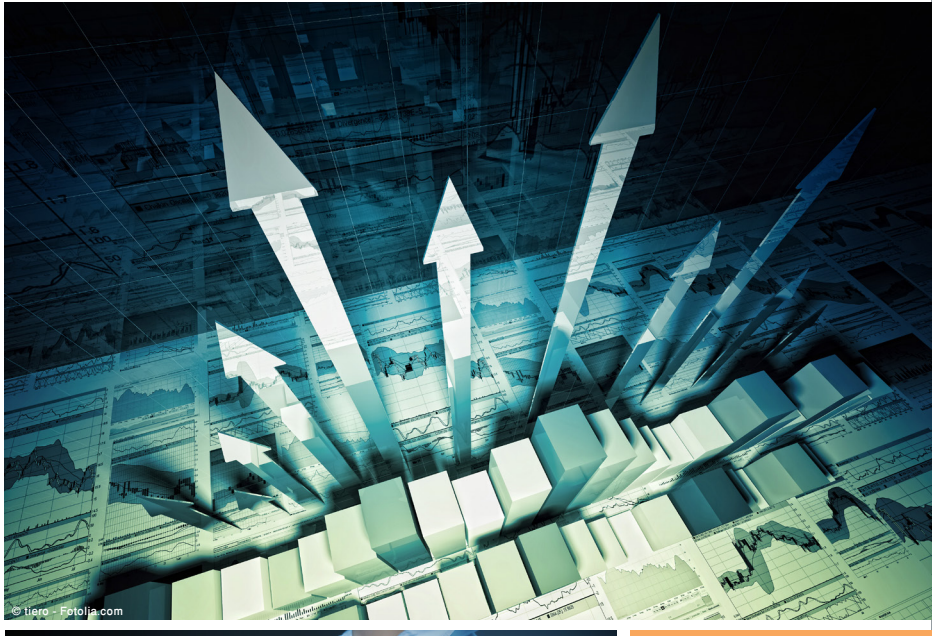

الاسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير في المنطقة العربية

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/SD/2013/10
13 December 2013
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير في المنطقة العربية

الأمم المتحدة
نيويورك، 2013

13-0390

شكر وتقدير

أعد هذه المطبوعة فريق متعدد التخصصات من قسم الإحصاءات الاقتصادية في شعبة الإحصاء في الإسكوا. ويتقدم الفريق بالشكر من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة على الاستبيانات التي تشاركتها معه، ومن المسؤولين في البلدان الأعضاء لقيامهم بملء هذه الاستبيانات ومشاركتهم في ورشات العمل ذات الصلة. كما يود الفريق تثمين مساهمات كل من الخبير الدولي في الإحصاءات الاقتصادية دنيس وورد الذي أعد مسودة أولية لهذه الوثيقة، وخبير الإحصاءات في وكالة كندا للإحصاءات (Statistics Canada)، ربحي البله، الذي راجع مشروع الدراسة وقدم ملاحظات قيمة.

المحتويات

الصفحة

شكر وتقدير iii
ملخص تنفيذي vii
مقدمة 1

الفصل

أولاً- منهجية وضع مؤشرات اقتصادية للمنطقة العربية: المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية 5

ألف- المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير للمنطقة العربية 5
باء- المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية الأخرى 10
جيم- معايير ومبادئ توجيهية إحصائية للمجموعة الأساسية المقترحة 11
دال- التوصيات بشأن البيانات الوصفية 13

ثانياً- استخدامات المؤشرات الاقتصادية 17

ألف- الإطار التحليلي 17
باء- آفاق استخدامها في المنطقة العربية 32

ثالثاً- الوضع الراهن في البلدان الأعضاء في الإسكوا 34

ألف- أطر النوعية وأبعاد نوعية البيانات 34
باء- مدى توفر تقييمات مفصلة لنوعية البيانات في البلدان الأعضاء في الإسكوا 36
جيم- قضايا نوعية البيانات في إطار بناء المجموعة الأساسية المقترحة 38
دال- التطور الاستراتيجي في البلدان الأعضاء في الإسكوا 51

رابعاً- تنمية القدرات 55

ألف- المبادرات العالمية 55
باء- مؤشرات الإنذار المبكر والدورات الاقتصادية 57
جيم- المبادرات الإقليمية 59
دال- أنشطة تنمية القدرات في المنطقة العربية 62

المراجع 72

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الجداول

1- المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير للمنطقة العربية 6

2- المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية الأخرى للمنطقة العربية 11

3- توفر التقييمات المفصلة لنوعية البيانات و/أو البيانات الوصفية للمعيار الخاص بنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات التابعين لصندوق النقد الدولي في البلدان الأعضاء في الإسكوا 37

4- مدى توفر سلاسل المجموعة الأساسية المقترحة في البلدان الأعضاء في الإسكوا 39

5- مدى توفر المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير 41

6- الوضع الحالي للاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء في البلدان الأعضاء في الإسكوا 52

قائمة الأشكال

1- المطبوعات المنهجية لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في قاعدة البيانات الإحصائية 12

2- وكالة الإحصاءات في سنغافورة – المنهجيات والمعايير 13

3- مكتب الإحصاء الوطني في الإمارات العربية المتحدة – بوابة المنهجيات والجودة الإحصائية 36

4- معهد الإحصاء التركي – النفاذ الإلكتروني إلى المؤشرات وبياناتها الوصفية 45

5- إحصاءات نيوزيلندا- النفاذ الإلكتروني إلى المؤشرات وبياناتها الوصفية 45

6- الجدول الزمني لإصدار البيانات الوطنية التركية 47

7- دائرة الإحصاءات العامة في الأردن – الاستراتيجية الإحصائية الوطنية 53

المرفقات

1 (أ) مدى توفر المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأمد في البلدان الأعضاء في الإسكوا 76

1 (ب) مدى توفر المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأمد في البلدان الأعضاء في الإسكوا 80

1 (ج) مدى توفر المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية الأخرى في البلدان الأعضاء في الإسكوا 83

2- نموذج البيانات الخاص بالإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأمد 84

3- أجهزة الإحصاء الوطنية في البلدان الأعضاء في الإسكوا 86

ملخص تنفيذي

الهدف من هذه المطبوعة هو استعراض المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية التي يمكن أن تستخدمها أجهزة الإحصاء الوطنية في المنطقة العربية، في وضع ونشر مجموعة أساسية مقترحة من المؤشرات الاقتصادية ذات الأولوية للأمد القصير، تمتاز بالنوعية الجيدة والتوقيت المناسب، والبيانات الوصفية. وتتضمن المبادئ التوجيهية توصيات بشأن قضايا منهجية أساسية تؤثر على أبعاد تتصل بنوعية هذه المؤشرات، بما في ذلك صدورها دورياً، وفي الوقت المناسب، وقابلية الوصول إليها، ومدى دقتها واتساقها. ويتضمن التقرير أيضاً مبادئ توجيهية للأجهزة الوطنية حول توفير المعلومات المنهجية (البيانات الوصفية).

والهدف العام من هذه المطبوعة هو مساعدة الأجهزة الإحصائية الوطنية في تطوير قدرتها على تجميع المؤشرات ذات الأولوية للأمد القصير وغيرها من المؤشرات الاقتصادية، وفقاً للمعايير والممارسات الإحصائية الدولية السارية.

وهذه الدراسة موجهة إلى المسؤولين الحكوميين المعنيين بجمع المؤشرات للأمد القصير وغيرها من المؤشرات الاقتصادية ونشرها، وذلك ضمن المؤسسات التي تكوّن النظام الإحصائي الوطني، مثل أجهزة الإحصاء الوطنية، والبنوك المركزية، ووزارات المالية، وغيرها من الوزارات المختصة. وهي موجهة أيضاً إلى صانعي القرار المسؤولين عن وضع السياسات العامة في المجالات الاقتصادية، والمحللين في القطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والجمهور عموماً.

وتتضمن المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير مجموعة من السلسلات الإحصائية التي تجمع وتنشر على مدار اليوم، أو الأسبوع، أو الشهر أو الفصل. وترصد هذه المؤشرات آخر التطورات التي تشهدها قطاعات أساسية في الاقتصادات الوطنية، وتوجه عملية وضع السياسات الاقتصادية والنقدية وتقييمها. وتسهل المؤشرات عملية تحليل الأداء الاقتصادي وتوفر أساساً مرجعياً لإعداد التوقعات بشأن الأداء في المستقبل. وتستخدم المؤشرات الاقتصادية خصوصاً في دراسة الدورات الاقتصادية.

ونتيجة للعولمة وللتوسع السريع في القطاع المالي في المنطقة العربية، ازدادت أهمية التنبه إلى قضايا السياسة العامة، وذلك في سياق عمل صانعي السياسات على ترشيد توجه الاقتصادات في الأمد القصير. لذلك، لا بد من تحسين إصدار المؤشرات على الصعيد الوطني، ولا سيما إصدارها في الوقت المناسب وبالتواتر اللازم. فقد أدى النقص في البيانات الاقتصادية الشفافة الربع السنوية والشهرية في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى صعوبات في قياس نتائج التطورات الاقتصادية على المدى القصير وتوقع مسارها.

وتتكوّن المجموعة الأساسية من المؤشرات الاقتصادية المقترحة للمنطقة العربية التي تتناولها هذه المطبوعة من جزءين، 42 مؤشراً من المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير التي يجري جمعها في أقل من عام واحد، وخمسة مؤشرات اقتصادية يجري جمعها سنوياً أو ضمن فترات زمنية أقل تواتراً. وقد استُمدّت المؤشرات المقترحة من نموذج بيانات الأمم المتحدة للإحصاءات الاقتصادية للأمد القصير.

ومن أهداف إعداد المجموعة الأساسية المقترحة هو توفير المؤشرات اللازمة للمبادرات التي ستتخذ في المستقبل لتنمية القدرات الوطنية في المنطقة، وتحديد مقياس مرجعي للحد الأدنى من المؤشرات الاقتصادية التي يتوجب على البلدان الأعضاء في الإسكوا إعدادها، وتحديد معايير الجودة لكل مؤشر مثل عامل التواتر.

وتعرض المطبوعة المعايير المحددة للمجموعة الأساسية المقترحة. وقد عملت المنظمات الدولية، بالتعاون مع أجهزة الإحصاء الوطنية، على تطوير مجموعة واسعة من المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية في مجال الإحصاءات، وأطلقت دلائل وكتيبات حول عملية التجميع، تركز على مواضيع تتصل بالمفاهيم، والتحديدات، والتصنيفات، وعلى ممارسات يُستحسن العمل بها في جمع الإحصاءات، وتوليفها ونشرها. وتوفر هذه المعايير والمبادئ التوجيهية إطاراً تستعين به أجهزة الإحصاء الوطنية لتطوير العمل الإحصائي. وفيما يتعلق بالنوعية، توفر المعايير أساساً للقياس يمكن من خلاله تقييم المؤشرات المتوفرة ووضع مؤشرات جديدة.

ويشكل توفير المعلومات المنهجية (أو البيانات الوصفية) إلى جانب المؤشرات الاقتصادية لاستعراض المفاهيم، والتحديدات، والطرق الوصفية المستخدمة في جمعها، وتجهيزها، وتحويلها، ومراجعتها، ونشرها عاملاً أساسياً في نشر كافة الإحصاءات، وهو من المبادئ الأساسية التي وضعتها الأمم المتحدة للإحصاءات الرسمية.

وتتناول هذه المطبوعة الأدوات والمعايير ذات الصلة بالبيانات الوصفية المتاحة حالياً، كما تقدم مجموعة من التوصيات العملية بشأن توفر البيانات الوصفية، وإتاحتها، واعتماد مجموعة من عناصر البيانات الوصفية المتداولة. وتبين بإيجاز، من وجهة نظر المستخدم، الاستخدامات التحليلية لكل مؤشر من المجموعة المقترحة وأهميته في وضع السياسات، وتحدد نطاقها، ومجالها، وأطرها التحليلية والإحصائية.

ويتطلب توسيع نطاق استخدام هذه المجموعة الأساسية في المنطقة التوعية بأهمية نظام الإحصاء الوطني والحصول على المزيد من الدعم السياسي، وتوفير التمويل اللازم. ويمكن تحسين نوعية الإحصاءات من خلال تعزيز الاهتمام بها داخل الوزارات المختصة وتحسين التعاون بين منتجي الإحصاءات ومستخدميها.

ويتناول تحليل القضايا الرئيسية المرتبطة بنوعية بيانات المجموعة الأساسية المقترحة للمؤشرات الاقتصادية في البلدان الأعضاء في الإسكوا ستة أبعاد تغطيها عادةً أطر تقييم النوعية، وهي مدى واقعيتها، وتوقيتها، وإتاحتها، ودقتها، ووضوحها، وقابليتها للمقارنة واتساقها. ولكل بعد من أبعاد النوعية مواضيع عديدة، تحدّد ملامح الأنشطة التي يُحتمل تنفيذها في المستقبل لتنمية القدرات.

ولتنمية القدرات اللازمة لتخطي القيود المؤسسية والفنية التي تواجه عملية جمع ونشر المجموعة الأساسية المقترحة، على البلدان العربية صياغة واعتماد استراتيجية وطنية فعالة للإحصاءات. ويستلزم ذلك وضع واعتماد استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء والأنشطة ذات الصلة، مثل استشارة المستخدم، وتنسيق عمل الوكالات المنتجة للإحصاءات مع مكونات النظام الإحصائي الوطني، والتوعية بأهمية الإحصاءات، وتطوير المهارات، والتخطيط لاستخدام الموارد.

وتوفر خطة استراتيجية فعالة هو من الشروط الأساسية لتعزيز أنشطة تنمية القدرات. وفي حين يُتوقع أن تكون أنظمة الإحصاء الوطنية في البلدان الأعضاء في الإسكوا أول من يطلق المبادرات ويتحمل المسؤوليات، على الشركاء في التنمية أيضاً، الناشطين في المنطقة العربية، إطلاق عدد من المبادرات لتنمية القدرات، وذلك من أجل توفير الدعم والمساعدة للحكومات، بناءً على طلبها، على صعيد التخطيط للاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالإحصاءات والأنشطة التي تندرج ضمنها.

ويمكن أن تكون المبادرات العالمية والإقليمية التي أطلقت مؤخراً في سياق تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008 وذلك ضمن عمل الأمم المتحدة على بلورة مؤشرات للإنذار المبكر والدورات الاقتصادية، ظروفاً عالمية داعمة لأنشطة تنمية القدرات في المنطقة العربية.

وتُختتم المطبوعة باستعراض موجز لأنشطة تنمية القدرات والتوصيات المتعلقة بالحوكمة الإقليمية من أجل تعزيز القدرة الإحصائية للبلدان الأعضاء في الإسكوا، فتتمكن من إنتاج ونشر مؤشرات اقتصادية للأمد القصير، وذلك في إطار العمل على تحقيق النمو المستدام.

وتسعى الإسكوا إلى تحسين نوعية مطبوعاتها باستطلاع آراء القراء ومقترحاتهم، وقد أعدت لهذه الغاية استبياناً متاحاً على الموقع التالي: http://data.escwa-stat.org.

مقدمـة

1- أهداف المطبوعة

الهدف من هذه المطبوعة هو توضيح المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية الموضوعة لتستخدمها أجهزة الإحصاء الوطنية في المنطقة العربية في إعداد ونشر مجموعة مقترحة من المؤشرات الاقتصادية ذات الأولوية للأمد القصير، تمتاز بالنوعية الجيدة والتوقيت المناسب، وتدعمها بيانات وصفية. وتركز الدراسة على المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير، لكنها تتناول أيضاً عدداً محدوداً من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الأخرى التي تُجمع سنوياً، أو كل خمس سنوات، أو بتواتر أقل. والمبادئ التوجيهية المبينة في الفصل 2 وفي المراجع تتضمن توصيات حول المسائل المنهجية الرئيسية التي تؤثر على نوعية المؤشرات، بما في ذلك صدورها دورياً، وتوقيتها، وقابلية الوصول إليها، ومدى دقتها واتساقها. وتتضمن الدراسة أيضاً مبادئ توجيهية حول توفير معلومات منهجية (البيانات الوصفية) من الأجهزة الإحصائية الوطنية.

ويتمثل هدف هذه المطبوعة على المدى الطويل في مساعدة الأجهزة الوطنية في تطوير قدرتها على تجميع المؤشرات ذات الأولوية للأمد القصير وغيرها من المؤشرات الاقتصادية، وذلك وفقاً للمعايير الإحصائية الدولية والممارسات السارية التي عملت على تطويرها منظمات دولية منها الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية. وستساهم هذه المطبوعة أيضاً في التوعية بكيفية استخدام مؤسسات القطاعين العام والخاص للمؤشرات الاقتصادية في رصد الدورات الاقتصادية وتحليلها[1]. والجدير بالذكر أن الاستخدام الصحيح للمؤشرات الاقتصادية يتطلب فهم مجموعة من العوامل مثل كيفية جمعها، والقيود التي تعتريها من حيث التغطية، ومدى موضوعيتها.

ويشكل الرصد المستمر لتوفر مجموعة أساسية مقترحة من هذه المؤشرات عبر الوقت في البلدان الأعضاء في الإسكوا، إلى جانب تطبيق التوصيات الرئيسية المتعلقة بالمعايير الإحصائية الدولية، عاملاً أساسياً في تطوير القدرات الوطنية في هذا المجال.

2- ما هي المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير؟

تتضمن المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير مجموعة من السلسلات الإحصائية التي يجري تجميعها عادة ونشرها على مدار اليوم، أو الأسبوع، أو الشهر أو الفصل، والتي ترصد آخر التطورات التي تشهدها قطاعات معيّنة من الاقتصادات الوطنية[2]. وهذه المؤشرات هي بمثابة أدوات تستخدمها الحكومات الوطنية والبنوك المركزية، والشركات، والمؤسسات الأكاديمية والأسواق المالية في صياغة ورصد السياسات الاقتصادية والنقدية. وتُستخدم المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير إلى جانب غيرها من مجموعات البيانات الاقتصادية، مثل الحسابات القومية. وهي عناصر أساسية في تجميع الحسابات القومية[3].

---

1 الإسكوا، 2013.

2 لغايات هذه المطبوعة، يتم استخدام مصطلح "الإحصاء" في بعض الأحيان كمرادف لـ "مؤشر" على الرغم من أن المؤشر الاقتصادي هو من الناحية اللغوية عبارة عن إحصاء لنشاط اقتصادي.

3 المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، 2011.

وتسهّل المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير عملية تحليل الأداء الاقتصادي، وتوفر أساساً لإعداد التوقعات بشأن الأداء في المستقبل. وتستخدم المؤشرات الاقتصادية خصوصاً في دراسة الدورات الاقتصادية. فهي تقيس التغيرات التي تحدث في الأمد القصير في مجالات رئيسية من الاقتصاد، كالمعروض النقدي؛ والأسعار التي يدفعها المستهلكون لقاء السلع والخدمات؛ وأسعار بيع السلع والخدمات التي يتلقاها المنتجون؛ ووجهات نظر المستهلكين في سلامة الاقتصاد الوطني؛ والارتفاع أو التراجع في أعداد العاملين والعاطلين عن العمل؛ ومستويات إنفاق المستهلكين؛ ومستويات أنشطة البناء؛ ومستويات الإنتاج في الصناعات التحويلية والتعدين.

3- أهمية المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير

من المتعارف عليه أن تقلبات الاقتصاد الكلي القصيرة الأمد تترك آثاراً اقتصادية طويلة الأمد. وفي المنطقة العربية، اتخذت قضايا السياسة العامة القصيرة الأمد أهمية كبيرة بالنسبة إلى صانعي السياسات في سعيهم إلى ترشيد التوجه القصير الأمد للاقتصادات[4]، وذلك لسببين اثنين هما: أولاً، التوسع السريع الذي يشهده القطاع المالي نتيجة للعولمة، وثانياً، الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، وانعدام الأمن في المنطقة، واستنزاف المالية العامة في البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية منذ عام 2011[5].

ومن أجل ضمان استدامة النمو الاقتصادي، من الضروري توفير تحليلات وتوقعات اقتصادية محدثة، ولا سيما في الأمد القصير. فعلى سبيل المثال، تُقترح الموازنات الوطنية في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا وتناقش في الربع الأخير من السنة التقويمية، إلا أن توفر المؤشرات الرئيسية لا يزال بعيداً عن هذا الإطار الزمني في العديد من البلدان. ونتيجة لذلك، ينبغي تحسين مدى تواتر هذه المؤشرات وتوقيتها على المستوى الوطني. فقد أدى النقص في البيانات الاقتصادية الشفافة الربع السنوية والشهرية في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى بروز صعوبات في قياس التطورات الاقتصادية القصيرة الأمد وتوقع نتائجها.

والنقص في المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير، الصادرة في الوقت المناسب، وفي بياناتها الوصفية هو من القيود التي تعرقل تجميع المؤشرات الاقتصادية المركبة[6] في البلدان النامية، ولا سيما في المنطقة العربية. وتقيس هذه المؤشرات مفاهيم لا يمكن تقييمها باستخدام مؤشر واحد. فالمؤشرات الاقتصادية المركبة للأمد القصير مثل المؤشرات الاستباقية المركبة والمؤشرات المتزامنة المركبة مصممة على نحو يعطي إشارات مبكرة عن الدورة الاقتصادية والاقتصاد ككل. فرصد فترات الذروة والهبوط ونقاط التحول في هذه المؤشرات يمكّن من الحصول على علامات الإنذار المبكر، ويسمح لصانعي القرار التصدي لها من خلال السياسات الفاعلة.

---

4 الإسكوا، 2013.

5 صندوق النقد الدولي، 2013.

6 يتم تشكيل مؤشر اقتصادي مركب عندما يجري تجميع مؤشرات منفردة ضمن مؤشر واحد، وذلك على أساس النموذج الذي يقوم عليه المفهوم المتعدد الأبعاد الذي يتم قياسه. وتقيس المؤشرات الاقتصادية المركبة مفاهيم (مثلاً القدرة التنافسية، والتجارة الإلكترونية، ونوعية البيئة، والأعمال وتوقعات المستهلك، إلخ.) لا يمكن حصرها بمؤشر منفرد. ومن الأمثل أن يكون المؤشر المركب قائماً على إطار نظري يتيح اختيار متغيرات المنفرد، على أن يتم توليفها وقياسها بشكل يعكس أبعاد الظاهرة التي يتم قياسها أو هيكليتها. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2004.

ويرتبط تجميع المؤشرات الاقتصادية المركبة بمدى توفر الإحصاءات الاقتصادية الكمية الوافية للأمد القصير، عن أسعار النفط مثلاً، وإنتاج الكهرباء واستهلاكها، والإيرادات والنفقات الحكومية، وأسعار الفائدة، ومستويات التضخم وأسعار الصرف، فضلاً عن البيانات الجمركية، وعدد الزوار الوافدين إلى البلاد، وعدد رخص البناء.

4- القراء

تتوجه هذه المطبوعة إلى المسؤولين الحكوميين المكلفين بجمع ونشر المؤشرات للأمد القصير وغيرها من المؤشرات الاقتصادية في الهيئات التي يتكوّن منها النظام الإحصائي الوطني، مثل أجهزة الإحصاء الوطنية[7]، والبنوك المركزية، والوزارات الأساسية مثل وزارات المالية، والزراعة، والتجارة. وهذه المطبوعة موجهة أيضاً إلى صانعي القرار في الحكومات المسؤولين عن صياغة السياسات العامة بشأن مختلف الجوانب الاقتصادية، والمحللين في القطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والجمهور عموماً. ومن الضروري أن تكون لدى مستخدمي المؤشرات فكرة وافية عن كيفية تجميعها، ليتمكنوا من استخدامها في الوجهة الصحيحة. وعلى منتجي البيانات كذلك أن يفهموا وجهة استخدام المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير، فيتمكنوا من تجميع إحصاءات ذات نوعية جيدة، لا سيما من حيث التواتر والتوقيت.

5- لمحة حول المطبوعة

تقع هذه المطبوعة في أربعة فصول، إضافة إلى المقدمة. ويستعرض الفصل الأول مجموعة من المبادئ التوجيهية والتوصيات لجمع وتجهيز المؤشرات للأمد القصير وغيرها من المؤشرات الاقتصادية. ومن هذه التوصيات ما يتعلق بتحديد مجموعة أساسية من المؤشرات تتضمن هدفاً خاصاً بالمنطقة، واضحاً وقابلاً للتحقيق، وذلك من خلال تقديم مجموعة تتضمن الحد الأدنى من المؤشرات للأمد القصير ومؤشرات اقتصادية أخرى، تملك الدول العربية القدرة الكاملة على إنتاجها بحلول عام 2020، مع الأخذ في الاعتبار باحتياجات وأولويات كل بلد على حدة.

وتتضمن هذه التوصيات مبادئ توجيهية حول تجميع ونشر المعلومات المنهجية (البيانات الوصفية) الخاصة بالمجموعة الأساسية. وتميز هذه التوصيات بين استخدام معايير البيانات الوصفية القائمة التي تم تطويرها في الأعوام الأخيرة ومجموعة من الممارسات الموصى بها التي تؤثر على التوفر الفعلي للبيانات الوصفية في المطبوعات الوطنية والمواقع الإلكترونية.

ويتضمن الفصل الثاني لمحة عامة عن استخدامات المؤشرات القصيرة الأمد وغيرها من المؤشرات الاقتصادية لغايات الإنذار المبكر. وينتهي هذا الفصل بتحليلٍ للقضايا الرئيسية التي تؤثر على إمكانات استخدام هذه المؤشرات في المنطقة، بما في ذلك بعض الحواجز المؤسسية القائمة.

ويسلط الفصل الثالث الضوء على الوضع الراهن في البلدان الأعضاء في الإسكوا فيما يتعلق بالأبعاد المختلفة ذات الصلة بنوعية البيانات في المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية. ويستند التحليل إلى تقييمات مفصلة للنوعية في الأنظمة الإحصائية الوطنية في المنطقة، اشترك في إجرائها على مدى الأعوام العشرة الماضية صندوق النقد الدولي، والمفوضية الأوروبية، والبلدان نفسها في إطار عمليات

7 انظر المرفق 3 للحصول على قائمة بمكاتب الإحصاء الوطنية في البلدان الأعضاء في الإسكوا.

التخطيط الاستراتيجي. وتحدد القضايا التي يجري رصدها ملامح الأنشطة المستقبلية المحتملة في مجال تنمية القدرات، والتي يتناولها الفصل الرابع.

ويركز الفصل الرابع على تنمية قدرات كل بلد من بلدان المنطقة من أجل إعداد المجموعة الأساسية من المؤشرات للأمد القصير وغيرها من المؤشرات الاقتصادية، ويتناول مواضيع تتعلق بنوعية البيانات. ويبدأ هذا الفصل بلمحة سريعة عن المبادرات العالمية والإقليمية الحديثة الهادفة إلى تنمية القدرة الوطنية على إنتاج المؤشرات للأمد القصير وغيرها من المؤشرات الاقتصادية، باعتبارها عناصر تدخل في عملية تجميع الحسابات القومية ورصد التطورات الاقتصادية في الأمد القصير. وتوفر هذه المبادرات مرجعية عالمية وإقليمية لأنشطة بناء القدرات في المنطقة العربية حتى عام 2020. وينتهي هذا الفصل بوصف موجز لاستراتيجيات بناء القدرات وكيفية إدارتها على المستوى الإقليمي، ويسلط الضوء على العمل باستراتيجيات وطنية فعالة لتطوير الإحصاء.

وتتضمن المطبوعة أمثلة عن الممارسات الموصى بها التي تطبقها حالياً الدول الأعضاء في الإسكوا، ودول منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومناطق أخرى.

أولاً- منهجية وضع مؤشرات اقتصادية للمنطقة العربية: المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية

تضم المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية المبينة في هذا الفصل مؤشرات من فئتين، مؤشرات اقتصادية للأمد القصير يجرى جمعها خلال أقل من عام واحد، ومؤشرات اقتصادية أخرى يجري جمعها سنوياً أو بتواتر أقل.

والهدف الأساسي من وضع المجموعة الأساسية المقترحة للمنطقة العربية هو توفير المؤشرات اللازمة لمبادرات تنمية القدرات الوطنية في المستقبل، فضلاً عن تحديد مقياس مرجعي للحد الأدنى من المؤشرات الاقتصادية التي يتوجب على البلدان الأعضاء في الإسكوا إعدادها، وأهداف متعلقة بعناصر النوعية لكل مؤشر، مثل التواتر.

ألف- المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير

خلال الأعوام القليلة الماضية، عملت المنظمات الدولية، بالتعاون مع المنظمات الإحصائية الوطنية، على تطوير عددٍ من الأطر التي تتضمن مؤشرات اقتصادية ذات أولوية للأمد القصير. ومن هذه الأطر المؤشرات الاقتصادية الأوروبية الرئيسية؛ والمؤشرات العالمية الرئيسية؛ والمجموعة الأساسية للإحصاءات الاقتصادية الخاصة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة[8]؛ ونموذج بيانات الأمم المتحدة للإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأمد[9]. وثمة تداخل في نطاق المؤشرات ضمن كل من هذه الأطر. وتهدف المؤشرات ذات الأولوية ضمن كل من هذه الأطر إلى تسهيل الرصد المتكرر للتطورات الاقتصادية والمالية على المستوى الوطني، كما يمكن استخدامها لرصد مدى تطبيق هذه المؤشرات على صعيد البلدان.

وتغطية المؤشرات التابعة لنموذج بيانات الأمم المتحدة (المرفق 2) هي حصيلة الجهود العالمية التي بُذلت خلال الأعوام الخمسة الماضية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008 والإحصاءات الداعمة ذات الصلة (راجع المناقشات حول مبادرات نظام الحسابات القومية لعام 2008 في الفصل الرابع أدناه). ويتماشى هذا النموذج مع النموذج المستخدم في المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات التابعين لصندوق النقد الدولي.

وقد أدخلت على النموذج العالمي تعديلات إضافية بهدف تحديد مجموعة فرعية من 42 مؤشراً تفي بالاحتياجات والأولويات الخاصة بالبلدان العربية. وقد جرى تطوير المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات للأمد القصير في المنطقة العربية، المبينة في الجدول 1، باستخدام معلومات مستقاة من استبيانات ملأتها بلدان المنطقة واستناداً إلى مناقشات تخللت العديد من الاجتماعات الإقليمية التي عقدت في الأعوام الأخيرة، بما في ذلك اجتماع فريق الخبراء الذي عقد في الأردن في حزيران/يونيو 2013.

---

8 فيما يلي عدد كل من المؤشرات المدرجة ضمن أطر العمل هذه: المؤشرات الاقتصادية الأوروبية الرئيسية: 22؛ والمؤشرات العالمية الرئيسية: 39؛ والمجموعة الأساسية الخاصة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة: 32؛ ونموذج البيانات: 63.

9 شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، 2009.

ويبين الجدول 1 أيضاً تواتر كل مؤشر، كما اتفقت عليه فرق العمل التي شاركت في المشروع العالمي للمؤشرات الخاصة بالإنذار المبكر والدورات الاقتصادية (راجع مناقشة المبادرات الإقليمية في الفصل الرابع)، وصادقت عليه اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة في عام 2011. ويبيّن الجدول أيضاً المعايير أو المبادئ التوجيهية الدولية الحالية في مجال الإحصاءات لكل من المؤشرات. ويحدد الفصل الثاني نطاق كل مجموعة وإطارها التحليلي وإطارها الإحصائي.

الجدول 1- المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأمد للمنطقة العربية[10]

المؤشر الاقتصادي القصير الأمد			التواتر	مشمول في النظام العام لنشر البيانات أو المعيار الخاص لنشر البيانات التابعين لصندوق النقد الدولي	المبادئ التوجيهية/التوصيات الدولية الحالية الروابط إلى الوثيقة الكاملة متوفرة في قائمة المراجع
المجموعة	وصف المؤشر	التفاصيل	الهدف		
1- الحسابات القومية	1-1 الحسابات القومية الربع السنوية: التقديرات العاجلة للناتج المحلي الإجمالي		فصلي	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	نظام الحسابات القومية 1993 (المفوضية الأوروبية وآخرون) (متوفر باللغة العربية)
	2-1 الحسابات القومية الربع السنوية: الإصدار الكامل للناتج المحلي الإجمالي	1-2-1 بحسب الإنفاق	فصلي		نظام الحسابات القومية 2008 (المفوضية الأوروبية وآخرون) (متوفر باللغة العربية)
		2-2-1 بحسب الإنتاج	فصلي		Quarterly National Accounts Manual: Concepts, data Sources and Compilation, 2001 (IMF)
		3-2-1 بحسب الدخل	فصلي		
2- الإنتاج والدوران	1-2 دليل الإنتاج الصناعي (التعدين، والصناعات التحويلية، والكهرباء، والمياه، إلخ.)		فصلي، شهري	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	International Recommendations for the Index of Industrial Production, 2010 (UNSD)
	2-2 دليل الإنتاج للبناء		فصلي، شهري	النظام العام لنشر البيانات	Guidelines for compiling the monthly index of production in construction, 2011- Eurostat
	3-2 دليل الدوران للتجارة بالتجزئة بحسب الأقسام الرئيسية		فصلي، شهري		International Recommendations for Distributive Trade Statistics 2008 (UNSD)
	4-2 دليل الدوران الصناعي بحسب الأقسام الرئيسية		فصلي، شهري		

10 هذه القائمة مستقاة من نموذج بيانات الأمم المتحدة الخاص بالإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأمد، وهي تضم كافة مؤشرات الشق الأول فضلاً عن مؤشرات الشق الثاني ذات الأولوية القصوى.

الجدول 1 (تابع)

المؤشر الاقتصادي القصير الأمد			التواتر	مشمول في النظام العام لنشر البيانات أو المعيار الخاص لنشر البيانات التابعين لصندوق النقد الدولي	المبادئ التوجيهية/التوصيات الدولية الحالية الروابط إلى الوثيقة الكاملة متوفرة في قائمة المراجع
المجموعة	وصف المؤشر	التفاصيل	الهدف		
3- مؤشرات الأسعار	3-1 مؤشر أسعار المستهلك		شهري	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	ILO Resolution concerning CPI (17th International Conference of Labour Statisticians, 2003 (ILO et al) دليل مؤشرات أسعار المستهلكين: النظرية والتطبيق 2004 (منظمة العمل الدولية وآخرون)(متوفر باللغة العربية) Practical Guide to Producing Consumer Price indices. A Supplementary handbook to the Consumer Price Index Manual (UNECE 2009)
	3-2 مؤشر أسعار الإنتاج		شهري	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	Producer Price Index Manual – 2004 (IMF et al)
	3-3 مؤشر أسعار الواردات		شهري		Export and Import Price Index Manual: Theory and Practice, 2009 (IMF)
	3-4 مؤشر أسعار الصادرات		شهري		
4- مؤشرات سوق العمل	4-1 البطالة		فصلي	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	ICLS Resolution concerning statistics of the economically active population, employment, unemployment and underemployment, 1982
	4-2 معدل البطالة		فصلي		
	4-3 إجمالي العمالة حسب النشاط الاقتصادي		فصلي	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	Survey of economically active population, employment and underemployment: An ILO manual on concepts and methods, ILO 1990 Resolution concerning the measurement of underemployment and inadequate employment situations (16th ICLS, 1998) Resolution concerning statistics of employment in the informal sector (15th ICLS, 1993) ILO Guidelines concerning a statistical definition of informal employment (17th ICLS, 2003

الجدول 1 (تابع)

المؤشر الاقتصادي القصير الأمد			التواتر الهدف	مشمول في النظام العام لنشر البيانات أو المعيار الخاص لنشر البيانات التابعين لصندوق النقد الدولي	المبادئ التوجيهية/التوصيات الدولية الحالية الروابط إلى الوثيقة الكاملة متوفرة في قائمة المراجع
المجموعة	وصف المؤشر	التفاصيل			
5- مؤشرات القطاع الخارجي	5-1 الصادرات والواردات (من السلع والخدمات)		فصلي	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	International Merchandise Trade Statistics: Concepts and Definitions, 2010 (UNSD) International Merchandise Trade Statistics: Compilers Manual, 2012 (UNSD) Manual on Statistics of International Trade in Services, 2010 (UNSD)
	5-2 وضع الاستثمار العالمي، تحديد الميزانيات والمكونات		فصلي	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	International Investment Position, 2002 (IMF) Quarterly International Investment Position Statistics: Data Sources and Compilation Techniques, 2011 (IMF) Balance of Payments and International Investment Position Manual – Sixth Edition, 2008 (BPM6) – IMF Balance of Payments and International Investment Position Compilation Guide, 2012 (IMF)
	5-3 الأصول الاحتياطية الرسمية		شهري	المعيار الخاص لنشر البيانا، النظام العام لنشر البيانات	International Reserves and Foreign Currency Liquidity: Guidelines for a Data Template (Pre-publication Draft, January 2012) – IMF
	5-4 الدين الخارجي (حسب القطاعات، وأجل الاستحقاق، والعملة الأجنبية)		فصلي	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	External Debt Statistics: Guide for Compilers and Users 2003 (IMF)
6- مؤشرات القطاع المالي	6-1 صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي		شهري		
	6-2 الإقراض المحلي للبنك المركزي		شهري		
	6-3 الاحتياطي النقدي للبنك المركزي		شهري		
	6-4 صافي الأصول الأجنبية لشركات الإيداع		شهري		Monetary and Financial Statistics Manual 2000 (IMF)
	6-5 الإقراض المحلي لشركات الإيداع				Monetary and Financial Statistics: Compilation Guide, 2008 (IMF)

الجدول 1 (تابع)

المؤشر الاقتصادي القصير الأمد			التواتر الهدف	مشمول في النظام العام لنشر البيانات أو المعيار الخاص لنشر البيانات التابعين لصندوق النقد الدولي	المبادئ التوجيهية/التوصيات الدولية الحالية الروابط إلى الوثيقة الكاملة متوفرة في قائمة المراجع
المجموعة	وصف المؤشر	التفاصيل			
	6-6 خصوم المعروض النقدي لشركات الإيداع		شهري		Financial Soundness Indicators: Compilation Guide, 2006 (IMF)
7- مؤشرات القطاع الحكومي	7-1 الإيرادات		فصلي	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	Government Finance Statistics Manual 2001, (IMF)
	7-2 النفقات		فصلي		
	7-3 صافي الميزانية التشغيلية	(= الإيرادات- النفقات)	فصلي		
	7-4 صافي الأصول غير المالية المكتسبة		فصلي		
	7-5 الإنفاق		فصلي		
	7-6 صافي الإقراض/صافي الاقتراض	(= الإيرادات- الإنفاق)	فصلي		
	7-7 إجمالي الدين		فصلي	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	Public Sector Debt Statistics: Guide for Compilers and Users, 2011,
10- مؤشرات السوق المالية	10-1 أسعار الفائدة باعتبارها من أسعار الإقراض وأسواق السندات على المديين القصير والطويل		يومي	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	SDDS Guide, p.38
	10-2 أسعار الصرف باعتبارها أسواقاً آنية وآجلة ذات صلة		يومي	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	
	10-3 أسعار الصرف الفعلية الإسمية والحقيقية		شهري (إسمي) فصلي		
	10-4 مؤشرات سوق الأسهم		يومي	المعيار الخاص لنشر البيانات، النظام العام لنشر البيانات	
11- مؤشرات سوق العقارات	11-1 مؤشر أسعار الممتلكات السكنية		فصلي	المعيار الخاص لنشر البيانات	Handbook on Residential Property Prices Indices (RPPI) 2013. Eurostat Financial Soundness Indicators: Compilation Guide, 2006 (IMF)

الجدول 1 (تابع)

المؤشر الاقتصادي القصير الأمد			التواتر الهدف	مشمول في النظام العام لنشر البيانات أو المعيار الخاص لنشر البيانات التابعين لصندوق النقد الدولي	المبادئ التوجيهية/التوصيات الدولية الحالية الروابط إلى الوثيقة الكاملة متوفرة في قائمة المراجع
المجموعة	وصف المؤشر	التفاصيل			
12- الثقة الاقتصادية	12-1 ثقة المستهلك		شهري	المعيار الخاص لنشر البيانات	
	12-2 ثقة الشركات		شهري		Business Tendency Surveys: A Handbook, 2003 (OECD) Revised manual on economic sentiment surveys currently being developed by UNSD and Eurostat. Draft versions are expected late 2013, early 2014
	12-3 المؤشرات المركبة للدورة الاقتصادية	12-3-1 المؤشرات الرائدة	شهري		
		12-3-2 المؤشرات المتزامنة	شهري		
		12-3-3 المؤشرات المتخلفة	شهري		

باء- المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية الأخرى

تركز هذه المطبوعة بشكل أساسي على المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير التي يتم جمعها على أساس شهري أو فصلي، لكنها تتناول أيضاً عدداً محدوداً من المؤشرات الاقتصادية الأخرى اللازمة لإجراء تحليلات موضوعية للتغيرات الأطول أمداً في الاقتصادات الوطنية. وتجمع هذه المؤشرات خلال فترات أقل تواتراً، أي على أساس سنوي، أو كل خمس سنوات أو حسب الحاجة. وإدراج هذه المؤشرات المبينة أدناه في الجدول 2 إلى المجموعة الأساسية يضيف إليها عنصراً أطول أمداً، علماً أنها تتضمن سلسلات كمماثل القوة الشرائية، والإنتاجية، وإحصاءات الهيكلية الاقتصادية، والدخل والثروة، وإحصاءات الموارد الطبيعية والبيئة. وهذه المؤشرات مستقاة من مطبوعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حول المجموعة الأساسية المقترحة للإحصاءات الاقتصادية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويحدد القسم 2 أدناه نطاق كل مجموعة وإطارها التحليلي وإطارها الإحصائي.

ويجب أن يولي كل من البلدان الأعضاء في الإسكوا الأولوية لتطبيق المجموعة الأساسية المقترحة التي تتضمن المؤشرات القصيرة الأمد وغيرها من المؤشرات الاقتصادية، انطلاقاً من وضع مخطط استراتيجي فعال يطال النظام الإحصائي الوطني برمته، ولا يحصر بالمنظمة الإحصائية الوطنية. وتتيح عمليات التخطيط المذكورة إدخال المؤشرات الاقتصادية الجديدة تدريجياً و/أو إجراء تحسينات على المؤشرات القائمة من خلال تخطي الحواجز الإحصائية المؤسسية والفنية.

الجدول 2- المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية الأخرى للمنطقة العربية

المؤشر الاقتصادي		التواتر الهدف	مشمول في النظام العام لنشر البيانات أو المعيار الخاص لنشر البيانات التابعين لصندوق النقد الدولي	المبادئ التوجيهية/التوصيات الدولية الحالية الروابط إلى الوثيقة الكاملة متوفرة في قائمة المراجع
	التفصيل			
1- تعادل القوة الشرائية		حسب الحاجة	-	Global Purchasing Power Parities and Real Expenditures: 2005 International Comparison Program – Methodological Handbook, World Bank Measuring the Real Size of the World Economy: The Framework, Methodology, and Results of the International Comparison Program—ICP, 2011, World Bank
2- الإحصاءات الخاصة بالهيكلية الاقتصادية		كل خمس سنوات أو خلال فترات منتظمة	-	التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية 2008، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة
3- الإنتاجية		سنوياً	-	ICLS Resolution concerning the measurement of working time, 2008, ILO Measuring Capital: OECD Manual, 2nd edition 2009 Measuring Productivity: Measurement of Aggregate and Industry-Level Productivity Growth, OECD Manual, 2001 OECD Compendium of Productivity Indicators, 2008
4- الدخل والثروة	4-1 الحسابات القومية المتكاملة للاقتصاد ككل	سنوياً	-	نظم الحسابات القومية لعام 1993 (المفوضية الأوروبية وآخرون)
	4-2 حسابات القطاع المؤسسي	سنوياً	-	نظم الحسابات القومية لعام 2008 (المفوضية الأوروبية وآخرون)
	4-3 توزيع الدخل	كل خمس سنوات	-	Quarterly National Accounts Manual: Concepts, data Sources and Compilation, 2001 (IMF) Handbook on Household Income Statistics 2nd edition, 2011, Final Report and Recommendations of the Canberra Group (2001) (UN)
5- الموارد الطبيعية والبيئة		سنوياً	-	نظم الحسابات القومية لعام 2008 (المفوضية الأوروبية وآخرون) System of Environmental-Economic Accounting (SEEA), 2012, UN

جيم- معايير ومبادئ توجيهية إحصائية للمجموعة الأساسية المقترحة

على مدى الأعوام العشرين الماضية، عملت المنظمات الدولية، بالتعاون مع أجهزة الإحصاء الوطنية، على وضع مجموعة واسعة من المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية في مجال الإحصاءات، وأعدت دلائل ومواد حول عملية تجميع الإحصاءات تغطي العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وتركز هذه المعايير على المفاهيم، والتعاريف، والتصنيفات، وعلى الممارسات الموصى بها لجمع الإحصاءات، وتوليفها ونشرها. وتزوّد هذه المواد والمراجع أجهزة الإحصاء الوطنية بإطار لتطوير العمل الإحصائي. وتتمثل الأهداف الأساسية لهذه المعايير في تسهيل إعداد إحصاءات من النوعية الجيدة وقابلة للمقارنة بين البلدان. وفيما يتعلق بالنوعية، توفر المعايير مقياساً يمكن من خلاله تقييم المؤشرات المتوفرة ووضع مؤشرات جديدة.

ويبين الجدولان 1 و2 المعايير المحددة للمجموعة الأساسية المقترحة. ويرد عدد كبير من هذه المعايير ضمن مطبوعات منهجية في موضوع الإحصاءات، على موقع شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، وذلك بناء على طلب من اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة في عام 1999 (الشكل 1). ويتضمن الموقع الإلكتروني معايير إحصائية أعدتها منظمات دولية (بما فيها التصنيفات) تغطي كافة المجالات الإحصائية، ومعايير أخرى قيد التخطيط أو الإعداد. ويجري تحديث قاعدة بيانات الموقع على نحو شبه سنوي ويُطلب إلى جميع المنظمات الدولية توفير المعلومات اللازمة. وتتوفر معظم هذه المعايير بالنسخة الإلكترونية[11]، وعدد محدود منها باللغة العربية. وتتضمن قاعدة البيانات لكل معيار من المعايير التوجيهية أو الموصى بها معلومات عن إسم المنظمة الرائدة؛ وإسم المنظمات الأخرى الشريكة في إعداد المعيار (في حال توفرها)؛ والتسمية الرسمية للمعيار؛ ولمحة موجزة عن محتوياته؛ والسنة التي صدر فيها؛ والنسخ السابقة واللاحقة. وفي بعض الأحيان، ترفق هذه المعلومات برابط إلى موقع يتضمن نسخة إلكترونية كاملة.

والتوصيات التي تتضمنها المعايير المذكورة تعتبر طابعاً وتوجهاً عاماً، لأن المعايير وُضعت للاستخدام العالمي في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، على أن تراعي الفوارق الثقافية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية الكبيرة. ولهذا السبب عملت بعض البلدان على وضع مبادئ توجيهية ومصادر وكتيبات أكثر تفصيلاً تتناول بعض المجالات الإحصائية، وتتسق مع المعايير الدولية، لكنها غالباً ما تكون أكثر تفصيلاً أو تحديداً أو تكيفاً مع الإطار الوطني. وتؤمن بعض أجهزة الإحصاء الوطنية الوصول إلى المبادئ التوجيهية الدولية من خلال روابط على موقعها الإلكتروني، على غرار وكالة الإحصاءات في سنغافورة التي لديها صفحة خاصة بالمنهجيات والمعايير (الشكل 2)، ما يسهل الاطلاع عليها لجميع مكونات النظام الإحصائي الوطني.

الشكل 1- المطبوعات المنهجية لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في قاعدة البيانات الإحصائية

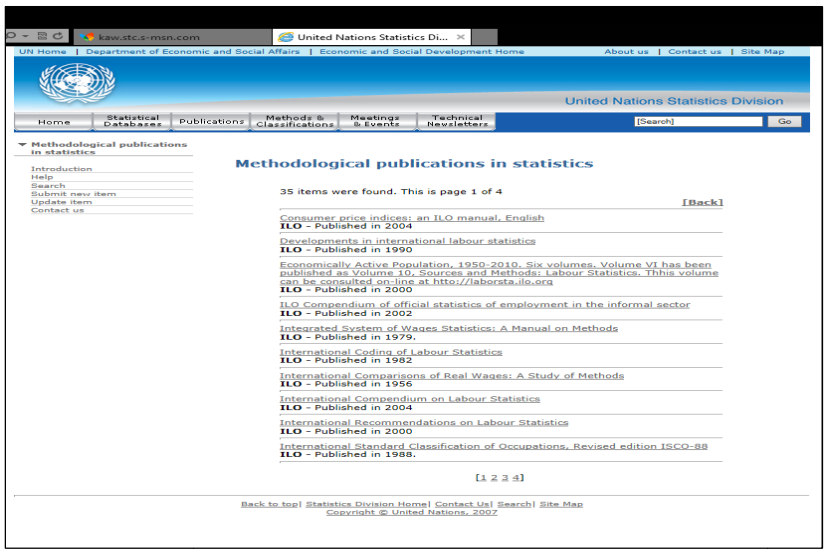

المصدر: http://unstats.un.org/unsd/progwork/pwsearchfrm.asp?selOrg=ILO&selSub=21&selWork=-1&selSearch=&submit1=Search.

11 انظر http://unstats.un.org/unsd/progwork/. تشمل المنظمات الدولية المساهمة في قاعدة البيانات: رابطة الدول المستقلة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وأفرقة المدن في الأمم المتحدة، والاتحاد البريدي العالمي، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة السياحة العالمية.

الشكل 2- وكالة الإحصاءات في سنغافورة – المنهجيات والمعايير

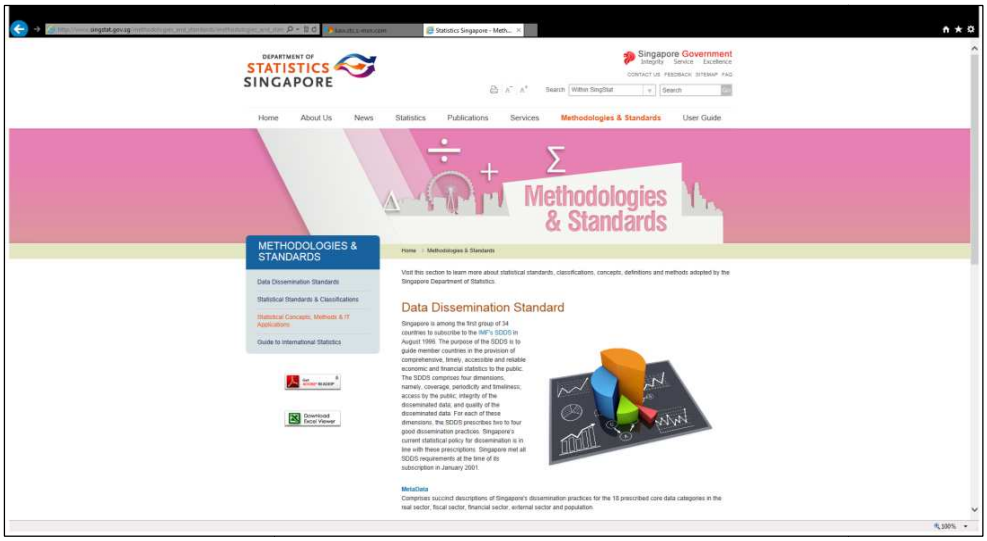

المصدر: http://www.singstat.gov.sg/methodologies_and_standards/methodologies_and_standards.html#it.

دال- التوصيات بشأن البيانات الوصفية

الشفافية المنهجية[12]

من الضروري في نشر الإحصاءات على أنواعها توفير معلومات منهجية (أو البيانات الوصفية) مع المؤشرات الاقتصادية، توضح المفاهيم والتعريفات، والطرق المستخدمة في جمع البيانات، وتجهيزها، وتحويلها، وتنقيحها، ونشرها. ولتستوفي المؤشرات الشفافية اللازمة، لا بد من أن تأتي مشفوعة بمعلومات منهجية، فيتمكن المستخدم النهائي من تحديد قيمتها بدقة، ومدى صلتها بالهدف. والجدير بالذكر أن الشفافية المنهجية هي مبدأ من المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة[13].

فتوفير البيانات الوصفية هو إذاً مسؤولية جميع وكالات الإحصاء في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، وهذه المسؤولية تقتضي التخطيط وتأمين الموارد الكافية. وفي الأعوام الأخيرة، جرى التشديد على أن تكون الإحصاءات الصادرة عن المنظمات الدولية، وأجهزة الإحصاء الوطنية وغيرها من الوكالات مرفقة ببيانات وصفية وافية أو برابط يؤدي إلى هذه البيانات. وقد أدرجت العديد من الوكالات الإحصائية سياساتها المؤسسية بشأن توفير البيانات الوصفية ضمن أصول إعداد الدراسات ومعايير نشرها.

وتسلّم الجهات المعنية اليوم بضرورة توفير كم أكبر من المعلومات المنهجية وتسهيل الوصول إليها من خلال النشر الإلكتروني. والفوارق كبيرة على هذا الصعيد بين النظم الإحصائية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، لا سيما فيما يتعلق بالتفاصيل المنهجية المتوفرة على المواقع الإلكترونية وغيرها من الوسائط الإعلامية (حتى بلغة البلد)؛ ووتيرة عمليات التحديث؛ ومدى التقارب مع الإحصاءات الموصوفة؛ ومدى النفاذ إلى الإحصاءات وسهولة استخدامها.

12 الإسكوا، 2011b، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2007، الفقرات 151-153، 157، 159.

13 اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة، 1994.

وعلى جميع الوكالات الإحصائية الوطنية في المنطقة العربية أن تحرص في نشر الإحصاءات على إرفاقها ببيانات وصفية وافية، وأن توفر الوسائل الفعالة لتعميم البيانات الوصفية المفصلة على المستخدمين. وقد نوقشت هذه المسائل في اجتماع فريق الخبراء حول البيانات والبيانات الوصفية الذي عقد في الأردن في تموز/يوليو 2011، والذي صدرت على أثره مطبوعة الإسكوا لعام 2011 بعنوان دليل البيانات الوصفية الإحصائية الخاص بمنطقة الإسكوا. ومن المواضيع التي يتناولها:

- ضرورة أن يتوفر لدى أجهزة الإحصاء الوطنية إطارٌ قانونيٌ لتنظيم توثيق البيانات والعمليات والمسوح الإحصائية؛
- ضرورة أن تشكل أجهزة الإحصاء الوطنية مجموعات تعنى بتوثيق البيانات والعمليات والمسوح الإحصائية، على أن تحفظ هذه الوثائق في مراكز مخصصة لهذه الغاية؛
- ضرورة أن توحد أجهزة الإحصاء الوطنية والمنظمات الدولية التصنيفات والمفاهيم المستخدمة على صعيد البيانات الوصفية في المنطقة العربية؛
- ضرورة أن تتبع أجهزة الإحصاء الوطنية المعايير الدولية والوطنية كشرط أساسي لضمان جودة الإحصاءات؛
- ضرورة اطلاع أجهزة الإحصاء الوطنية على التجارب الناجحة في الأردن وفلسطين ومصر، في مجال تطوير الأدوات والمسارات اللازمة لإدارة البيانات الوصفية.

البيانات الوصفية: المعايير والأدوات

يتضمن الفصل الثاني من دليل الإسكوا وصفاً للمجموعة الواسعة من معايير البيانات الوصفية التي صدرت في الأعوام الأخيرة. ويوفر الدليل كذلك روابط إلى وثائق أكثر تفصيلاً حول كل معيار. ويؤكد أن أجهزة الإحصاء الوطنية لا يمكن أن تستند إلى معيار واحد في جمع البيانات الوصفية، بل من الأهمية أن تضع استراتيجية شاملة، ويختار كل جهاز إحصائي في المنطقة العربية المعايير التي تفي باحتياجاته.

ومن معايير البيانات الوصفية التي يتناولها الدليل والمعتمدة بمعظمها في بلدان المنطقة:

دبلن كور ومبادرة البيانات الوصفية الأساسية دبلن
مبادرة توثيق البيانات
مبادرة البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية (شهادة ISO 17369)
نموذج موحد للمستودع (شهادة ISO 19504) ومستودع البيانات
لغة التقارير التجارية المالية المطوّرة
نظم المعلومات الجغرافية (شهادة ISO 19115)
النظام العام لنشر البيانات (صندوق النقد الدولي)
المعيار الخاص لنشر البيانات (صندوق النقد الدولي)

الممارسات الموصى بها لنشر البيانات الوصفية وإعداد التقارير بشأنها[14]

تتناول المجموعة التالية من التوصيات العملية الحاجة إلى البيانات الوصفية، والنفاذ إليها، واعتماد مجموعة من عناصر البيانات الوصفية. وسيتم تطبيق هذه الممارسات من خلال استخدام الأدوات والمعايير المبينة أعلاه.

14 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2007. ص 24-27.

الحاجة إلى البيانات الوصفية

على جميع الوكالات الإحصائية:

- تجميع البيانات الوصفية اللازمة ليتمكن المستخدمون من فهم نقاط القوة والقيود المحيطة بالإحصاءات التي تصفها؛
- تحديث البيانات الوصفية بانتظام وإدخال آخر التعديلات التي طرأت على التعاريف، والتصنيفات، والمنهجية.

الحصول على البيانات الوصفية

من التوصيات الأساسية بهذا الشأن:

- تسهيل وصول المستخدمين إلى البيانات الوصفية من خلال نشرها عبر وسائط إعلام مختلفة، بما فيها المطبوعات والأقراص المدمجة. وينبغي إتاحة كافة البيانات الوصفية للمستخدمين على شبكة الإنترنت، بحيث يتسنى للمستخدمين الوصول إلى أحدث البيانات. ويوصى أيضاً بأن تكون البيانات الوصفية مصممة على نحو يفي باحتياجات مجموعة كبيرة من المستخدمين الذين لديهم متطلبات مختلفة وخبرات إحصائية متنوعة. ولا يتطلب ذلك بالضرورة عرضاً مادياً لمختلف البيانات الوصفية لكل مجموعة من المستخدمين، بل يوصى بإجراء عرض على مراحل للبيانات الوصفية مع البدء بلمحة عن النتائج ومن ثم الخوض في التفاصيل. ويجب أن يكون النص الوارد في كل مرحلة واضحاً ودقيقاً؛

- نشر البيانات الوصفية مجاناً عبر الإنترنت. وتشير الوقائع بوضوح إلى الأثر الإيجابي الذي تحدثه البيانات الوصفية الإحصائية على الجمهور؛ لذلك ينبغي إتاحتها مجاناً عبر الإنترنت، حتى ولو كانت الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية الفعلية التي تصفها والنسخ المطبوعة منها معروضة للبيع؛

- ربط البيانات الوصفية بالجداول والرسوم البيانية الإحصائية التي تصفها؛

- إتاحة البيانات الوصفية ليس فقط باللغة الوطنية بل أيضاً باللغات المستخدمة على نطاق واسع مثل اللغة الإنكليزية حيثما توفرت الموارد؛

- هيكلة البيانات الوصفية العائدة لمجالات إحصائية مختلفة على أساس تصنيف هرمي معين. وفي هذا الإطار، يمكن دراسة إمكانية اعتماد تصنيف اللجنة الاقتصادية لأوروبا للأنشطة الإحصائية الدولية كمعيار دولي للبيانات الوصفية[15]؛

- توفير محرك بحث محلي قائم على البحث النصي الحر؛

15 اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأوروبا، 2005.

- تطبيق الممارسات الموصى بها لضمان عدم تغير عناوين الإنترنت أو لتوفير روابط بين العناوين السابقة والجديدة التي من شأنها إعادة توجيه المستخدمين إلى العنوان الجديد. ويعتبر ذلك أمراً ضرورياً نظراً لأهمية الروابط بين المواقع الإلكترونية؛

- توفير أسماء جهات الاتصال أو عناوينهم الإلكترونية للحصول منهم على المزيد من المعلومات حول المفاهيم والتحديدات والمنهجيات الإحصائية. وفي بعض المنظمات، يمكن أن تكون جهة الاتصال عبارة عن نقطة اتصال عامة على صعيد المؤسسة أو خدمة تحال إليها كافة استفسارات الزبائن.

اعتماد مجموعة مشتركة من الأدوات الخاصة بالبيانات الوصفية

يجب أن تنظم الوكالات الوطنية بياناتها الوصفية العائدة لمجالات إحصائية مختلفة وفق مجموعة من عناصر البيانات الوصفية (نقاط الموجهات) مثل تلك التي وضعت في إطار مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية، أو النظام العام لنشر البيانات أو المعيار الخاص لنشر البيانات التابعين لصندوق النقد الدولي.

ثانياً- استخدامات المؤشرات الاقتصادية

ألف- الإطار التحليلي

يتضمن هذا الفصل موجزاً حول الاستخدام التحليلي للمؤشرات الواردة ضمن المجموعة الأساسية للمؤشرات الاقتصادية المبينة في الفصل الأول أعلاه، ومدى ارتباط هذه المؤشرات بالسياسات، وذلك من وجهة نظر المستخدم. ويستقي موجز المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير المعلومات مباشرة من وثيقة أُعدّت للمنتدى الدولي الثالث حول مؤشرات الإنذار المبكر والدورات الاقتصادية الذي عُقد في موسكو في تشرين الثاني/نوفمبر 2010[16].

أما المعلومات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية الأخرى المحدودة العدد والواردة ضمن المجموعة الأساسية فمستقاة مباشرةً من مطبوعة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة حول المجموعة الأساسية المقترحة للإحصاءات الاقتصادية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[17]، فضلاً عن مصادر أخرى.

ويقع الموجز في ثلاثة أجزاء هي: النطاق والتغطية، والإطار التحليلي، والإطار الإحصائي. فالجزء المعني بالنطاق والتغطية يقدم معلومات موجزة عن نطاق الإحصاءات ويشير إلى المعيار الإحصائي الشامل. والإطار الإحصائي يتناول بعدي التواتر والتوقيت، ويشير إلى البيانات المصدر. ويسلط الإطار التحليلي الضوء على الاستخدامات التحليلية وعلى مدى ارتباط مجموعة بيانات المؤشر بالسياسات لرصد التطورات الاقتصادية والمالية وإعداد تقارير بشأنها. ويمكن للوكالات الوطنية تحسين هذه المعطيات من أجل توجيه عملية إعداد التعليقات حول الاتجاهات في البيانات على صعيد كل بلد وتعزيز الصلات بين السياسات وإطار نشر الإحصاءات.

المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير

المجموعة الأولى من المؤشرات: الحسابات القومية

النطاق والتغطية

تغطي هذه المجموعة الحسابات القومية الربع السنوية وتتضمن أحياناً التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي والإصدارات اللاحقة التي تتضمن تحليلات أكثر تفصيلاً حسب مكونات الإنفاق، ومكونات الدخل والإنتاج في جميع الصناعات، والحسابات الربع السنوية للقطاعات المؤسسية التي تغطي إجمالي الحسابات والميزانيات العمومية. ويرتبط التقدير الأولي للناتج المحلي الإجمالي بالإصدار المعجل للناتج المحلي الإجمالي الربع السنوي باعتباره قياساً إجمالياً للإنتاج. وتتاح أرقام الناتج المحلي الإجمالي الربع السنوي وعناصره بالأسعار الجارية ومقاييس الحجم.

الإطار التحليلي

الهدف الأساسي من تحليل السلاسل الزمنية للحسابات القومية الربع السنوية هو إعطاء صورة أكثر دقة عن الاتجاهات الاقتصادية والمالية من الحسابات القومية السنوية وأكثر شمولاً من المؤشرات الاقتصادية المنفردة. وتفي هذه السلاسل الزمنية بالحاجة إلى إجراء دراسة تحليلية للعلاقات الدينامية بين مجاميع الاقتصاد الكلي في إطار نظام متسق للحسابات القومية. وتستجيب الحسابات القومية الربع السنوية لما تتطلبه تحليلات الدورات الاقتصادية ووضع النماذج الاقتصادية القياسية من البيانات الأساسية. ففيما يتعلق بتحليلات الدورات الاقتصادية، تبرز

16 اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة، 2013.

17 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ،2010.

الحاجة إلى التركيز على تحديد نقاط التحول من خلال تحليل دورة الاتجاهات والعلاقات الدينامية بين المتغيرات الاقتصادية والمالية مثل التزامن، والتقدم، والتأخر. وفي هذا السياق، يشتمل وضع النماذج الاقتصادية القياسية بنطاقه الأوسع على توقع المتغيرات في الفترات المرجعية المستقبلية.

وكثيراً ما تتوفر المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير المبينة ضمن مجموعات فرعية على أساس شهري بعد مدة وجيزة من الفترة المرجعية. وكل سلسلة من المؤشرات القصيرة الأمد توفر معلومات قيمة عن جانب معين من الاقتصاد الحقيقي والمالي، لكنها لا تستطيع أن تقدم معلومات عن العلاقات الدينامية السببية إلا عبر دمجها ضمن إطار تحليلي وإحصائي متسق وشامل مثل نظام الحسابات القومية.

الإطار الإحصائي

يجري تجميع الحسابات القومية الربع السنوية استناداً إلى مصدر دقيق وفصلي للبيانات يغطي مباشرة قسماً كبيراً من المجاميع. ومن المستحسن أن تستخدم الوكالات الوطنية المنهجية نفسها في تجميع سلاسل المدخلات وتجهيزها بدءاً من الإصدار الأول للناتج المحلي الإجمالي والحسابات القطاعية، وصولاً إلى الإصدارات اللاحقة، وذلك من أجل تخفيض المراجعات والتناقضات غير الضرورية إلى الحد الأدنى. ولا يجب اعتبار استخدام طرق الاقتصاد القياسي والعلاقات السلوكية غير المباشرة بديلاً عن جمع البيانات، وهي لا تندرج في نطاق تجميع الحسابات القومية الربع السنوية.

المجموعة الثانية من المؤشرات: الإنتاج والدوران

النطاق والتغطية

تغطي هذه المجموعة مؤشرات الإنتاج الصناعي، والبناء، والدوران الصناعي، وتجارة التجزئة، ودوران التصليح، ودوران الخدمات، ومؤشرات إنتاج السلع الأساسية الرئيسية (وفق ما تقتضيه الحاجة). ويمكن تقسيم العديد من المؤشرات مثل الدوران إلى محلي وغير محلي. ولهذا التصنيف أهمية خاصة بالنسبة للتحليل لأنه يوفر معلومات قيمة عن التطورات القصيرة الأمد للأسواق المختلفة، لا سيما تلك القريبة من نقاط التحول في النشاط الاقتصادي.

الإطار التحليلي

تُستخدم مؤشرات الإنتاج والدوران لرصد الاتجاهات الاقتصادية، وعادةً ما يتم إصدارها على أساس شهري، وهي تسلط الضوء على التطورات الأخيرة لناحية الإنتاج والمبيعات في مجالات الصناعة، والبناء، والتجارة وغيرها من الخدمات. وتوفر مؤشرات الإنتاج معلومات عن الاتجاهات في مخرجات الإنتاج الشهري الفعلي (بغض النظر عما يحدث على صعيد المبيعات)، في حين يُستخدم الدوران في تقييم الاتجاهات الحالية للمبيعات، وبالتالي في تتبع الطلب.

وعند الدخول في تفاصيل التصنيف الصناعي المعياري الدولي، تقدم مؤشرات الإنتاج والدوران معلومات إضافية عن العلاقة الدينامية بين الصناعات المختلفة وأنواع المنتجات التي تنتجها هذه الصناعات مثل السلع الوسيطة والاستهلاكية والرأسمالية.

وصحيح أن مؤشرات الإنتاج والدوران وأجزائها المختلفة توفر معلومات قيمة عن أداء الاقتصاد الحقيقي، لكن لا يمكن فهم العلاقة الدينامية بين هذه المؤشرات الشديدة التواتر واستخدامها في تجميع إحصاءات الاقتصاد الكلي، على غرار الحسابات القومية الربع السنوية، إلا عبر دمجها في الإطار الشامل والمتسق للحسابات القومية.

الإطار الإحصائي

يجري تجميع مؤشرات الإنتاج والدوران عادةً استناداً إلى مصدر دقيق وشهري للبيانات يغطي بشكل مباشر قسماً كبيراً من المجاميع. والأمثل هو أن تكون وتيرة مؤشرات الإنتاج شهرية، على أن يكون موعد التقديرات الأولى 30 يوماً بعد الفترة المرجعية. وبما أن هذه المؤشرات تشكل مدخلات أساسية لتجميع التقديرات الأولى للناتج المحلي الإجمالي، يرتبط تحسين إتاحة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في الوقت المناسب ارتباطاً مباشراً بتسريع وتيرة إصدار مؤشرات الإنتاج والدوران.

المجموعة الثالثة من المؤشرات: مؤشرات الأسعار

النطاق والتغطية

يركز مؤشر أسعار المستهلك على استهلاك الأسر المعيشية للسلع والخدمات. ويقيس بشكل عام التغيرات في أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الأسر المعيشية، أو تستخدمها أو تشتريها. والهدف العملي من معظم مؤشرات أسعار المستهلك هو قياس التغيرات الطارئة عبر الزمن على القيمة الإجمالية لبعض سلات استهلاك السلع والخدمات المحددة التي تشتريها الأسر المعيشية أو تحصل عليها في فترة معينة من الزمن. وتتفاوت الممارسات بين دولة وأخرى بشكل كبير فيما يتعلق بتضمين المؤشر ريع خدمات الإسكان ذات الصلة بالمساكن التي يشغلها مالكوها.

وقد يشتمل مؤشر أسعار الإنتاج على كافة الكيانات المحلية المنتجة للسلع والخدمات. ولطالما جرى تجميع مؤشر أسعار الإنتاج باعتباره مقياساً لتغير الأسعار في القطاعات المنتجة للسلع في الاقتصاد الوطني، كالزراعة، والغابات، وصيد الأسماك، والتعدين، والصناعات التحويلية والمرافق العامة.

وتتفاوت قطاعات الخدمات التي تقع ضمن نطاق مؤشر أسعار الإنتاج بشكل كبير بين البلدان. فبعض البلدان مهتم بوضع مؤشر لأسعار خدمات الشركات تقتصر فيه التغطية على خدمات الشركات (بما فيها الخدمات المهنية)؛ والقطاع المالي، والتأمين، والعقارات، وأماكن الإقامة والغذاء، والمعلومات، والاتصالات، ونقل السلع. ويشمل التعريف الأوسع نطاقاً جميع العمليات الخاصة بالخدمات التي تندرج في إطار الطلب الوسيط.

ويمكن لمؤشرات أسعار الإنتاج أن تتضمن مؤشرات مرتبطة بالمخرجات والمدخلات في عملية الإنتاج. ويرتبط قياس مؤشر أسعار الإنتاج للمخرجات بالتغيرات التي طرأت عبر الزمن على أسعار المبيع التي يتقاضاها المنتجون المحليون مقابل مخرجاتهم. وغالباً ما تكون الأسعار المدرجة ضمن هذا المؤشر عائدة للعملية التجارية الأولى للعديد من المنتجات وبعض الخدمات، وغالباً ما يشار إليه بـ "أسعار تسليم المصنع".

ويرتبط قياس مؤشر أسعار الإنتاج للمدخلات بالتغيرات التي تطرأ عبر الزمن على أسعار الشراء التي يدفعها المنتجون المحليون مقابل مدخلاتهم الوسيطة، التي يمكن أن تكون محلية أو مستوردة.

ويشكل مؤشر أسعار الواردات مؤشراً اقتصادياً يُستخدم في قياس التغيرات في أسعار السلع والمواد المستوردة. ويمكن أن يُستكمل هذا المؤشر بمؤشر أسعار الصادرات الذي يقيس التغيرات في أسعار السلع والمواد المصدرة.

الإطار التحليلي

يُعتبر مؤشر أسعار المستهلك مؤشراً اقتصادياً أساسياً لتغير الأسعار. ويُستخدم بطرق عدة من قِبل الحكومات والشركات والمجتمع بشكل عام. ويؤثر هذا المؤشر على أسعار الفائدة والإعفاءات الضريبية، والأجور، ومكاسب الدولة، ومعاشات التقاعد، وأعمال الصيانة، والعقود، وغيرها من المدفوعات. وهو يُظهر أثر التضخم على ميزانيات الأسر، ويُستخدم كأحد المتغيرات الرئيسية في السياسات النقدية لتحديد مدى استقرار الأسعار واستهداف معدلات التضخم.

أما مؤشر أسعار الإنتاج فيستخدم في رصد وقياس التضخم في مختلف مراحل الإنتاج. ويستخدم العديد من مؤشرات أسعار الإنتاج الأكثر تفصيلاً في البنود ذات الصلة بتغير الأسعار في العقود التجارية أو في حسابات التكاليف الجارية على المستوى الداخلي. يتم كذلك تجميع بعض مؤشرات أسعار المستهلك بالنسبة إلى الأسهم والأصول الثابتة التي تملكها العديد من الصناعات. وتساعد هذه المؤشرات المحاسبين العاملين في الشركات في إعادة تقييم الأصول من حيث التكلفة التاريخية وصولاً إلى تكلفة الاستبدال. ويشكل مؤشر أسعار الإنتاج الخاص بخدمات الشركات تطوراً جديداً نسبياً ويوفر وسيلة موثوقة لقياس ورصد التضخم على صعيد الخدمات فيما بين المؤسسات التجارية.

الإطار الإحصائي

في العديد من البلدان، يتم إعداد مجموع إجمالي مؤشر أسعار المستهلك ومؤشر أسعار الاستهلاك على أساس شهري، على أن يتم إصدارها خلال فترة وجيزة بعد الشهر المرجعي. ويمكن تقديم هذه المؤشرات إلى المستخدمين على أنها تمثل التغيرات الحاصلة من عام إلى عام أو من شهر إلى شهر، باعتبارها مؤشرات سنوية أو معدلات تغيير سنوية.

وتعد بعض البلدان تقديرات أولى لمؤشر أسعار المستهلك استناداً إلى معلومات أولية حول الأسعار متعلقة بالشهر المرجعي. وتجمع عملية التخمين الأولى معلومات تاريخية ومعلومات جزئية عن تطورات الأسعار في الأشهر الأخيرة من أجل التوصل إلى مؤشر إجمالي لكافة المواد من دون تفاصيل إضافية.

المجموعة الرابعة من المؤشرات: مؤشرات سوق العمل

النطاق والتغطية

تتضمن هذه المجموعة معدلات العمالة والبطالة.

يمكن أن تشير إحصاءات العمالة إلى عدد العاملين بشكل عام، لكن يمكن التوصل إلى أرقام تقديرية بهذا الخصوص بشكل مؤقت عبر استخدام عدد العاملين بأجر. والفرق الأساسي بين عدد العاملين وعدد العاملين بأجر يكمن في عدد الأشخاص الذي يعملون مجاناً، وهم مشمولون بالمؤشر الأول وليس بالثاني.

يُحدّد عدد الأشخاص العاملين بمجموع الأشخاص الذين يعملون في مؤسسة ما (مصنع، ومتجر، ومكتب، إلخ)، فضلاً عن الأشخاص الذين يعملون خارج الوحدة، وينتمون إليها، ويتقاضون أجراً منها. وينطوي التحديد أيضاً على الأشخاص المتغيبين لمدة قصيرة، وكذلك المضربين، لكن ليس أولئك الذين يتغيبون لفترة غير محددة من الزمن. وهو يضم أيضاً العاملين بدوام جزئي بموجب القوانين المرعية الإجراء في بلدانهم الواردة أسماؤهم في كشوف المرتبات، إلى جانب العمال الموسميين، والمتدرجين، والذين يعملون من منازلهم والواردة أسماؤهم في كشوف المرتبات. ويستثني عدد العاملين العمالة التي توفرها إلى الوحدة مؤسسات أخرى أو الأشخاص الذين يضطلعون بأعمال صيانة وتصليح في وحدة المراقبة باسم مؤسسات أخرى، وأولئك الذين التحقوا بالتجنيد الإجباري.

الإطار التحليلي

تتضمن بيانات سوق العمل مجموعة أساسية من المؤشرات لتقييم الوضع الدوري ولصياغة السياسات الاجتماعية وسياسات الاقتصاد الكلي. ولهذه المؤشرات دور أساسي في استحداث مؤشرات أساسية أخرى لتحليل التوازن الاقتصادي الطويل الأمد والحراك المحيط به، مثل معدل التضخم الاقتصادي غير المتسارع للبطالة ومنحنى فيليبس (أي العلاقة بين التضخم والبطالة).

والبطالة باعتبارها مؤشراً هي مؤشرٌ متأخرٌ في دورة الأعمال للنشاط الاقتصادي، ويمكن تجزئة هذا المؤشر إلى البطالة الهيكلية وتلك القصيرة الأمد. ويتولى المستخدمون على المستوى الوطني رصد هذا المؤشر عن كثب لأنه ينذر بتراكم الضغوط المالية على المدينين القصير والطويل.

الإطار الإحصائي

تُصنّف بيانات العمالة حسب الجنس والعمر، ويُمكن تقديم البيانات إما بآلاف الأشخاص أو كمعدل (معدل البطالة). ويُعرض أيضاً تغير النسب المئوية لإظهار تطور هذا المجموع. وتنشر البيانات على أساس شهري، أكانت معدلة موسمياً أم لا.

المجموعة الخامسة من المؤشرات: مؤشرات القطاع الخارجي

النطاق والتغطية

يجري رصد العمليات والأوضاع في بلد معيّن مقارنة بسائر العالم على أساس الحسابات الدولية من خلال ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. فميزان المدفوعات هو بيان إحصائي يعطي صورة موجزة عن العمليات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة من الزمن. وهو

يتضمن حساب السلع والخدمات، وحساب الدخل الأولي، وحساب الدخل الثانوي، وحساب رأس المال والحساب المالي. أما وضع الاستثمار الدولي، فهو عبارة عن بيان يُظهر، في فترة من الزمن، قيمة الأصول المالية للمقيمين في اقتصاد معين، وخصوم المقيمين في اقتصاد معين نسبة إلى غير المقيمين.

ويُستكمل هذان البيانان بحساب أكثر تفصيلاً حول عمليات وأوضاع الاحتياطي الدولي الرسمي والدين الخارجي.

الإطار التحليلي

توفر الحسابات الدولية إطاراً متكاملاً لتحليل العلاقات الدولية لاقتصاد معين، ما يتيح رصد أدائه الاقتصادي والمالي على الصعيد الدولي، وسياسة أسعار الصرف، والاحتياطي وإدارة الدين الخارجي. وفي ظل الترابط بين المنتجات والأسواق المالية والرصد الدقيق للمعاملات والأوضاع العينية والمالية وإعداد التقارير بشأنها، مع توفر التفاصيل الكافية من القطاعات النظيرة، أصبحت العملات الأجنبية وتركيبة آجال الاستحقاق من الأدوات الأساسية في تقييم التعرض للعوامل الخارجية على المستويين الوطني والعالمي.

وفيما يتعلق بالحساب الجاري لميزان المدفوعات، للمكونات والإجراءات الموجزة أهمية خاصة في رصد صادرات السلع والخدمات وواردتها والعائد على حركة اليد العاملة والموارد المالية، وذلك من خلال قياس التحويلات، وأسعار الفائدة، والأرباح، والعائدات المعاد استثمارها. وتساهم اتجاهات هذه التدفقات، إلى جانب التدفقات الرسمية للمساعدة الدولية من خلال الهبات، في الرصد الدقيق لآليات الانتقال وأوجه الضعف على صعيد المنتجات، وأسواق العمل ورأس المال في العالم.

ويمكن فهم آليات انتقال الأموال وأوجه القصور فيه من خلال الأصول والخصوم في وضع الاستثمار الدولي، سواء أكانت بشكل أدوات مالية مثل الذهب النقدي، والعملات والودائع، وسندات الدين، والقروض، وغيرها، أم مصنفة ضمن فئات عملية مثل الاستثمار المباشر، والاستثمار في حافظة الأوراق المالية، والمشتقات المالية، وغيرها من الأصول الاستثمارية والاحتياطية.

ويساعد تتبع علاقات الاستثمار المباشر في فهم التطورات والمخاطر على صعيد الإنتاج والتجارة والمالية من خلال الرقابة والتأثير الخارجيين. وعلى خلاف الاستثمار المباشر، يضطلع المستثمرون في حافظة الأوراق المالية تقليدياً بدور محدود في عملية صنع القرار داخل المؤسسات مع ما يصحب ذلك من تداعيات هامة على التدفقات المستقبلية وتقلبات الأسعار ومراكز المستثمرين. ويختلف الاستثمار في الحافظة المالية عن أشكال الاستثمار الأخرى، إذ يوفر طريقة مباشرة للنفاذ إلى الأسواق المالية، ما يعني أنه قادر على تأمين السيولة والمرونة. وهو يرتبط بالأسواق المالية ومزودي الخدمات مثل العاملين في قطاع المصارف، والمنظمين، والتجار. والجدير بالذكر أن طبيعة المشتقات المالية باعتبارها أدوات يجري من خلالها التعامل مع المخاطر كعنصر قائم بحد ذاته في الأسواق المالية، تميزها عن أنواع الاستثمارات الأخرى.

والحاجة إلى الإيفاء بمتطلبات تمويل ميزان المدفوعات والقدرة على القيام بتدخلات على صعيد السوق من أجل التأثير على سعر الصرف تشكل في معظم الحالات محفزاً لرصد الأصول الاحتياطية الدولية.

ومن خلال دمج الخصوم المالية، باستثناء الحصص، وغيرها من الأسهم والمشتقات المالية، يوفر مجموع الدين الخارجي قياساً مختصراً للمخاطر الخارجية على الخصوم الفعلية غير المسددة التي يجب دفع رؤوس أموالها و/أو فوائدها. ولأغراض التحليل، يُسجل الدين الخارجي كدين عام ودين مضمون من الأموال العامة، ودينٍ خاص، وذلك حسب آجال الاستحقاق القصيرة، أو الطويلة أو فترة الاستحقاق المتبقية. ويشمل التسجيل إشارة إلى الموعد الذي يتوجب فيه تسديد المدفوعات، وبالتالي إلى مخاطر السيولة التي يُحتمل أن يواجهها الاقتصاد.

وللجدول الزمني للتسديد أهمية خاصة، لا سيما بالنسبة إلى المدفوعات التي يستحق أجلها في المدى القصير. فمن شأن الجدول الزمني لتسديد خدمة الدين أن يسمح بتوقع المدفوعات الخاصة بإجمالي الدين الخارجي غير المسدد في التاريخ المرجعي. ويساهم هذا الجدول في تقييم مخاطر السيولة الناجمة عن تجميع المدفوعات بغض النظر عن أجل الاستحقاق الأساسي لصكوك الدين. وقد يتيح الإنذار المبكر لهذا التجميع اتخاذ الخطوات اللازمة للتصدي للخطر الناجم عنه.

ويُعتبر رصد بيانات تجارة البضائع من فئات التجارة الخارجية الأخرى التي يجب تتبعها على نحو آني من حيث الحركة المادية للسلع عبر الحدود. ويشكل بالتالي مؤشراً متكرراً وأكثر تفصيلاً للتطورات على صعيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

الإطار الإحصائي

يستحسن إصدار ميزان المدفوعات على نحو فصلي ضمن الربع السنوي الذي يلي الفترة المرجعية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى وضع الاستثمار العالمي. وقد لا تنطبق هذه التوصيات في البلدان التي يُعتبر النظام الإحصائي الوطني فيها أقل تطوراً، لكن ينبغي حثها على أن تكون وتيرة إصداراتها سنوية في فترة تتراوح ما بين ستة وتسعة أشهر بعد الفترة المرجعية.

أما إصدارات الأصول الاحتياطية الرسمية ونموذج الاحتياطي الدولي فيمكن أن تكون على أساس شهري، بوتيرة شهر واحد بعد الفترة المرجعية بسبب توفر بيانات المصدر بشكل شهري من مسوحات البنوك المركزية. ويمكن تحسين وتيرة وتوقيت بيانات الأصول الاحتياطية الرسمية والنموذج الاحتياطي الدولي في البلدان التي تجمع بيانات المصرف المركزي وتعد التقارير بشأنها بوتيرة أكبر.

وفيما يتعلق ببيانات الدين الخارجي، بات من الممكن تعميم سلاسل فصلية بتأخير لا يتعدى الربع السنوي الواحد تغطي أربعة قطاعات (الحكومة العامة، والهيئات النقدية، والقطاع المصرفي وقطاعات أخرى) في ضوء التحسن الذي طرأ على عملية تتبع الدين. ولغايات التحليل، من الضروري تصنيف هذه البيانات الربع السنوية حسب أجل الاستحقاق الأساسي على المديين القريب والبعيد، والأدوات المالية، والدين الخاص والعام أو المضمون من الأموال العامة.

وقد بدأ المزيد من البلدان بتعميم معلومات إضافية عن المدفوعات المستقبلية لخدمة الدين، يحدَّد فيها عنصرا رأس المال والفائدة بشكل منفصل، وذلك على سبيل المثال على أساس مرتين في العام بالنسبة للفصول الأربعة الأولى، ومن ثم الفصلين اللاحقين بتأخير لا يتعدى الربع السنوي الواحد. كذلك يمكن تصنيف البيانات حسب القطاعات مثل: الحكومة العامة، والهيئات المالية، والمصارف، وغيرها من القطاعات. ويستحسن أيضاً نشر وثيقة مفصلة حول الدين الخارجي بالعملة المحلية والعملة الأجنبية، وذلك بشكل فصلي.

ومن الضروري نشر البيانات المتعلقة بمجموع صادرات البضائع وواردتها على نحو آني بمعدل مرة كل شهر. ويُستحسن أن تكون البيانات المنشورة عن الصادرات والواردات مصنفة حسب الفئات الأساسية حتى ولو ترتب على ذلك بعض التأخير في النشر.

المجموعة السادسة من المؤشرات: مؤشرات القطاع المالي

النطاق والتغطية

تحدد خصائص القطاع المالي من خلال الإحصاءات النقدية والمالية. فالإحصاءات النقدية تسمح برصد المواقع والعمليات المتعلقة بالأصول والخصوم المالية وغير المالية في قطاع تمويل الشركات في اقتصاد ما. وتنشر الإحصاءات الشديدة التواتر في ميزانيات عامة حسب القطاعات حيث تُجمع الميزانيات العامة للبنوك المركزية ولشركات الإيداع والشركات المالية الأخرى، وتحسَب الأصول والخصوم للحصول على مجاميع للقاعدة النقدية والمعروض النقدي.

وتشتمل الإحصاءات المالية على ميزانيات عامة قطاعية لكافة القطاعات الاقتصادية مع مجموعة شاملة من البيانات المتعلقة بالمخزون والتدفقات على صعيد الأصول والخصوم المالية في كافة القطاعات الاقتصادية. ويتم تنظيم الإحصاءات المالية وعرضها بشكل يظهر التدفقات المالية بين القطاعات الاقتصادية والأصول والخصوم المالية ذات الصلة.

ويشمل إطار الإحصاءات النقدية مسوح المصرف المركزي، وشركات الإيداع والشركات المالية. ويصنف هذا الإطار كافة الشركات المالية التي لديها خصوم مدرجة ضمن التعريف الوطني "للمعروض النقدي" على أنها شركات إيداع، ويوصي بتجميع شركات الإيداع في نموذج على مثال الميزانية العامة، يبين خصوم المعروض النقدي لهذه الشركات وما يقابلها من أصول.

ويوفر العرض الموحد لمسح قطاع الشركات المالية بيانات عن المخزون والتدفقات لتحليل المطالبات والالتزامات لكافة قطاعات الاقتصاد والقطاعات غير المقيمة، على مستوى قطاع الشركات المالية بكامله. وتوفر مسوحات الشركات المالية مقياساً شاملاً للائتمانات التي تمنحها الشركات المالية للقطاعات الأخرى، وقد تشمل مقاييس الائتمانات جميع أشكال الأصول المالية التي تُعتبر أنواعاً من الائتمانات أو جزءاً منها.

الإطار التحليلي

سيشكل مسح شركات الإيداع بالنسبة للعديد من البلدان المجموعة الأساسية من المجاميع النقدية لسياسات الاقتصاد الكلي بشأن النقد والائتمان.

وتحدد هذه المجاميع النقدية خصائص الميزانية العامة والخصوم المالية لمكونات المعروض النقدي وفقاً لتعريفه الوطني، فيدمج بين الأصول المالية التي تحدد الائتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية.

ويجمع مسح شركات الإيداع ما بين المسح الخاص بالبنك المركزي وذاك المتعلق بشركات إيداع أخرى، علماً أن المسح الخاص بالمصرف المركزي هو الذي يحدد القاعدة النقدية المحتفظ بها كخصوم في المصرف المركزي بشكل عملات وطنية وودائع احتياطية. وتُعتبر القاعدة النقدية من المجاميع الأساسية بالنسبة للسياسة النقدية؛ فعندما تتغير، غالباً ما تتسبب بزيادات غير متوازية على صعيد النقد والائتمان.

وقد تغطي مقاييس الائتمان جميع أشكال الائتمانات أو جزءاً منها. فالمقاييس المحدودة تغطي القروض، وسندات أخرى غير الأسهم، والقروض والائتمانات التجارية. وتستثني هذه المقاييس الودائع والحصص وغيرها من أشكال الأسهم والمشتقات المالية، والتأمين على الحياة، ومعاشات التقاعد على شكل احتياطات تقنية مرتبطة بالتأمين، والحسابات الأخرى المستحقة التي لا تشكل جزءاً من الائتمانات التجارية.

وتشتمل مقاييس الائتمان ذات الصلة بصياغة وتطبيق السياسات النقدية وغيرها من سياسات الاقتصاد الكلي على ائتمانات المصرف المركزي والحكومة المركزية.

ويمكن منح ائتمانات المصرف المركزي من أجل: (أ) توفير السيولة اللازمة لتمويل العمليات الجارية لشركات الإيداع الأخرى؛ (ب) تمكين شركات الإيداع الأخرى من الاستجابة للطلب الموسمي على الائتمانات؛ (ج) التأثير على الظروف المالية الوطنية وكمية المعروض النقدي؛ (د) توفير المساعدة في الحالات الطارئة.

وتقدم الحكومات المركزية الخدمات الائتمانية للشركات المالية من خلال منح القروض أو توفير الودائع التي سيتم استخدامها للتوسع الائتماني. وغالباً ما تقدم الحكومات أيضاً الائتمانات للقطاعات غير المالية سعياً إلى تحقيق أهداف السياسات العامة مثل إقامة صناعات أو مناطق صناعية خاصة أو توفير المساعدة في الحالات الطارئة. وعادةً ما تمنح الوحدات الحكومية

القروض بأسعار فائدة مدعومة (أي أقل من أسعار السوق). وتشمل الإجراءات الائتمانية الحكومية القروض التي تمنحها الحكومة المركزية وعلى مختلف المستويات الحكومية.

وتُستخدم الإحصاءات المالية لغايات التحليل لأنها تعطي صورة واضحة عن العلاقات التي تربط بين القطاعات الفرعية للشركات المالية والقطاع المالي والقطاعات الأخرى للاقتصاد والقطاعات غير المقيمة. وتوضح البيانات المتعلقة بالقروض وأدوات أسواق رأس المال مثل السندات مدى استخدام البلدان للمؤسسات المالية وأسواق رأس المال في تأمين التمويل اللازم للنشاط الاقتصادي. وتتيح هذه البيانات أيضاً وسائل لتقييم الأهمية النسبية لأنواع مختلفة من التمويل ولرصد التغيرات الحاصلة في مصادر التمويل عبر الوقت.

وتوضح البيانات كذلك مصادر تمويل قطاع تمويل الشركات وغيره من القطاعات. ويجري تحديد أشكال الأصول المالية المجمعة والودائع ومعاشات التقاعد، واحتياطي التأمين على الحياة والسندات المالية. وتوفر الإحصاءات المالية وسائل لمعرفة مدى مساهمة مصادر التمويل المحلية والأجنبية في النفقات الجارية، وتكوين رأس المال والاستثمارات في الأدوات المالية في بلد معيّن.

ويستخدم صانعو السياسات الإحصاءات المالية من أجل تحليل التطورات الاقتصادية والمالية داخل البلدان ومقارنة التطورات الاقتصادية والنقدية بين بلد وآخر. فعلى سبيل المثال، تُعتبر الإحصاءات المالية من المدخلات الأساسية لنهج الميزانية العامة في تحليل مدى تأثر البلد بالصدمات الخارجية أو الداخلية. ويُظهر الحساب المالي تدفقات الأموال من قطاعات تساهم في زيادة الادخار إلى تلك التي تعتمد على الاقتراض، والتي يجري نقلها إما عبر وسيط في القطاع المالي أو من خلال الإقراض المباشر بين القطاعات غير المالية.

الإطار الإحصائي

تتمتع معظم البلدان بخبرة طويلة في مجال تجميع ونشر بيانات الميزانيات العامة (المخزون) لصالح البنك المركزي وغيره من شركات الإيداع على أساس شهري. وتعمل بعض البلدان حالياً على تجميع ورفع البيانات الخاصة بالميزانية العامة لصالح بعض أو كل فئات الشركات المالية الأخرى على أساس ربع سنوي أو سنوي، أو على أساس شهري بالنسبة للبلدان الأكثر تقدماً. وتشكل هذه الممارسات أساساً لبعديْ التوقيت والتواتر اللذين تم تحديدهما للنشر على أساس شهري لصالح المصرف المركزي وشركات الإيداع الأخرى.

وقد تواجه بعض البلدان صعوبات في تقديم بيانات ربع سنوية للشركات المالية في الوقت المناسب لأن شركات التأمين، وصناديق التقاعد، والشركات التابعة المالية، غالباً ما ترفع البيانات على أساس سنوي وبفترات تأخير طويلة. وعادةً ما يتم رفع هذه البيانات إلى الهيئات المشرفة أو غيرها من الأجهزة الحكومية المعنية بالإبلاغ عن بيانات المصدر لوضع الإحصاءات النقدية أو المالية.

وبالنسبة لهذه البلدان، قد يكون من الضروري تطوير عملية رفع البيانات على أساس ربع سنوي لصالح الشركات المالية الأخرى على المدى المتوسط، ما قد يستوجب قيام المؤسسات المالية الأخرى برفع البيانات مباشرة إلى الأشخاص المولجين جمع الإحصاءات النقدية. وينطبق تجميع الإحصاءات المالية على أساس ربع سنوي على البلدان التي تتوفر لديها في الأساس بيانات ربع سنوية للحسابات الجارية والرأسمالية الخاصة بإحصاءات الحسابات القومية، أو التي تعمل حالياً على التحول من إحصاءات الحسابات القومية السنوية إلى أخرى ربع سنوية.

المجموعة السابعة من المؤشرات: مؤشرات قطاع الحكومة العامة

النطاق والتغطية

تقع عمليات الحكومة العامة ضمن نطاق مؤشرات القطاع الحكومي. وتغطي هذه المؤشرات، بإطارها الإحصائي الأشمل للإحصاءات المالية الحكومية، الحكومات المركزية والمناطقية والمحلية. ويُمكن توسيع نطاق هذه المؤشرات لتشمل المؤسسات العامة فتمثل بالتالي القطاع العام برمته.

وترتبط الإحصاءات بالإيرادات والنفقات والميزانيات، وحيث أمكن بالتمويل المحلي والخارجي (مع التمييز بين التمويل المصرفي وغير المصارفي على الصعيد المحلي). ومن أجل الحصول على مؤشرات أكثر تواتراً وأحسن توقيتاً حول الوضع المالي لعمليات الحكومة العامة، يتم اللجوء إلى عمليات الحكومة المركزية. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك لا يغطي سوى الحسابات المتعلقة بالميزانية، ووحدات أخرى من الحكومة المركزية (الضمان الاجتماعي والوحدات والحسابات خارج الميزانية) وحسب.

الإطار التحليلي

صُمّم الإطار الخاص بإحصاءات المالية العامة على نحو يوفر إحصاءات تتيح لصانعي السياسات والمحللين دراسة التطورات في العمليات المالية والوضع المالي والسيولة على صعيد قطاع الحكومة أو القطاع العام بشكل متسق ومنهجي. ويمكن استخدام هذا الإطار لتحليل العمليات التي تجرى على مستوى محدد من الحكومة والمعاملات بين بعض المستويات الحكومية من جهة وعلى صعيد الحكومة أو القطاع العام بمجمله من جهة أخرى.

ومن الطرق المستخدمة في هذا الإطار في توفير معلومات موجزة حول الأداء الإجمالي للحكومة أو القطاع العام ووضعهما المالي مجموعة من بنود التوازن مثل صافي ميزانية التشغيل، وميزانية التشغيل الأساسية، وصافي الإقراض/الاقتراض، والعجز/الفائض الحكومي، والتغيرات الحاصلة في صافي قيمة الأصول. ويتم استكمال بنود التوازن المذكورة التي يجري قياسها استناداً إلى مبادئ تراكمية بالفائض أو العجز النقدي بصفته مقياساً موجزاً للعمليات الحكومية المحسوبة على أساس نقدي.

ويشكل كل من صافي ميزانية التشغيل، وميزانية التشغيل الأساسية، وصافي الإقراض/الاقتراض، والعجز/الفائض الحكومي أدوات قياس موجزة لاستدامة العمليات الحكومية. ويُعتبر صافي الإقراض/الاقتراض أداة موجزة للقياس تُظهر إلى أي مدى توفر الحكومة الموارد المالية لقطاعات أخرى في الاقتصاد أم تستخدم الموارد المالية التي تولدها قطاعات أخرى.

أما العجز/الفائض الحكومي، فيُعتبر أداة قياس مثيرة للاهتمام لاختلافها عن صافي الإقراض/الاقتراض بالنسبة للمعاملات المعترف بها والمصنفة على أنها معاملات في الأصول والخصوم لغايات السياسة العامة مثل عمليات شراء الأسهم أو توفير القروض. وقد أصبحت هذه الأخيرة أكثر ارتباطاً باستجابات حكومات المنطقة من خلال السياسة المالية في ظل الأزمة المالية الحالية.

وصحيح أنه يتم الحصول على الميزانيات المشار إليها أعلاه باعتبارها إحصاءات تحليلية موجزة من خلال رصد التدفق والمخزون على أساس تراكمي، للمعلومات المتعلقة بمصادر النقد واستخداماته أهميتها في تقييم سيولة القطاع العام. ويستخلص المقياس الموجز للسيولة من الرصيد النقدي: الفائض أو العجز النقدي. وتُظهر أداة القياس المذكورة إجمالي التدفقات النقدية الواردة من العمليات الجارية وصافي التدفقات النقدية الخارجة من العمليات في الأصول غير المالية. ومن الضروري استكمال أدوات القياس الموجزة بإحصاءات موجزة قائمة على مخزون الأصول والخصوم المالية، وذلك حسب العمليات الحكومية.

الإطار الإحصائي

تزداد الحاجة إلى توفر بيانات مالية بوتيرة تتخطى الوتيرة السنوية أو الربع السنوية بهدف تسهيل الرصد المبكر لقضايا الملاءة والسيولة وغيرها من الأبعاد التحليلية حول العمليات والأوضاع المالية. ويستفيد كل من قطاع الأعمال والسلطة النقدية من الإصدار المبكر لهذه المؤشرات من أجل استباق حصول صدمات محتملة على صعيد السياسة المالية. وغالباً ما تلبي البلدان الطلب على البيانات المالية من خلال التعميم الشهري لأدوات قياس موجزة لأرصدة الميزانية المتعلقة بعمليات الحكومة المركزية، فضلاً عن إحصاءات ربع سنوية للديون. وتجدر الإشارة إلى أن بعض البلدان الأخرى قد وسعت النطاق ليشمل حسابات الحكومة الربع السنوية بتأخير يصل إلى 30 يوماً.

ومع توفر البيانات حول عمليات الحكومة المركزية على أساس شهري، تدعى معظم البلدان إلى الامتثال إلى المعيار الشهري في التواتر والتوقيت. وفيما يتعلق بالدين القومي، يوصى بنشر البيانات على أساس ربع سنوي عندما لا يتم توفير بيانات المصدر قبل ذلك.

المجموعة العاشرة من المؤشرات: مؤشرات السوق المالية

النطاق والتغطية

تضم هذه المجموعة من البيانات أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار الصرف الإسمية والحقيقية الفعلية، ومؤشرات سوق الأسهم، وأسعار السندات الحكومية الطويلة الأمد، وغيرها من المؤشرات مثل الفارق بين أسعار الفائدة. وترتبط قدرة البلدان على تقديم إحصاءات حول كافة الأسعار المذكورة بمدى توفر الأسواق الخاصة بها.

والمقصود بأسعار الفائدة مختلف أنواع أسعار الفائدة مثل المعدلات الشهرية لأسعار الفائدة على الأموال المودعة ليوم واحد في الأسواق المالية حسب الأرقام الوطنية، أو المعدلات الشهرية لأسعار الفائدة عل الأموال المودعة لثلاثة أشهر وفقاً للأرقام الوطنية. ومن أسعار الفائدة الأخرى المعدل الشهري لربع السندات ذات آجال الاستحقاق التي تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر على صعيد سندات الخزينة.

والمقصود بأسعار الصرف أسعار الصرف في الأسواق الآنية والمستقبلية للعملات الرئيسية مقابل العملة الوطنية (أسعار الصرف الثنائية) استناداً إلى متوسطات أسعار شهرية وأخرى لكل نهاية شهر بالنسبة إلى مجموعة كبيرة من العملات. ويجري حساب أسعار الصرف الإسمية والحقيقية الفعلية باعتبارها معدلات أسعار فعلية مرجحة حسب الحصص التجارية. وفيما يخص الأسعار الحقيقية الفعلية، تستخدم أسعار المستهلك كعامل انكماش.

ومؤشر أسواق الأسهم هو المتوسط الشهري للمؤشرات في أكبر أسواق الأسهم الوطنية.

وسعر الفائدة على السندات الحكومية الطويلة الأمد هو سعر الفائدة الطويلة الأمد المحتسبة باعتبارها المتوسط الشهري لإيرادات سندات الحكومة المركزية التي يمتد استحقاقها المتبقي على قرابة عشر سنوات.

وأسعار الفائدة التي يحددها المصرف المركزي هي أسعار مرجعية يطبقها على القروض التي يقدمها لشركات الإيداع الأخرى.

والفوارق بين أسعار الفائدة هي الفوارق بالنقاط المئوية بين الفائدة المكتسبة والفائدة المدفوعة، أو أسعار الاقتراض والإقراض، أو بين أسعار الإقراض وإيرادات السندات، مثل أسعار الإقراض لليلة واحدة وأسعار السندات الحكومية الطويلة الأمد.

الإطار التحليلي

يستخدم تحليل أسعار الفائدة والفوارق بين أسعار الفائدة في وضع منحنيات للإيرادات هي بمثابة إنذار مبكر يعول عليه كل من المصرف المركزي والحكومة في تحديد سياسات الاقتصاد الكلي. وفي معظم الأحيان، يأخذ المنحنى منحىً تصاعدياً، وبالتالي يكون الفارق بين أسعار الفائدة إيجابياً، ما يعني أن الإيرادات سترتفع كل ما طال أجل الاستحقاق. ويُظهر هذا الشكل من المنحنى ارتفاع الإيرادات على السندات الأطول أمداً الذي يُمكن تفسيره على أنه تعويض على المستثمرين لتعرضهم بشكل أكبر لمخاطر التغيير الذي قد يطرأ على أسعار الفائدة المستقبلية.

وفي بعض الأحيان، يأخذ المنحنى منحىً نزولياً أو عكسياً، ما يعني أن الفارق بين أسعار الفائدة سلبي. وتنشأ هذه العلاقة العكسية عندما يتوقع المستثمر حصول انكماش في المستقبل القريب، فيبيع سنداته القصيرة الأمد ويشتري سندات أطول أمداً يحملها معه طيلة فترة الانكماش. والجدير بالذكر أن بيع السندات القصيرة الأمد سيؤدي إلى خفض سعرها وبالتالي إلى ارتفاع إيراداتها،

في حين أن شراء السندات الطويلة الأمد سيؤدي إلى ارتفاع سعرها، وبالتالي إلى تراجع إيراداتها. وفي حال كانت هذه الآثار قوية بما فيه الكفاية، يمكن للفارق بين أسعار الفائدة أن يأخذ منحىً عكسياً أو يصبح سلبياً.

وتشكل حركة أسعار الفائدة إشارات قصيرة الأمد للقدرة التنافسية على الصعيد الدولي، وتتولى الهيئات المالية رصدها عن كثب. فهي في موقع يسمح لها باستخدام احتياطها من العملات الأجنبية للتأثير على أسعار السوق إما من خلال شراء العملات الأجنبية أو من خلال بيعها. وتُستخدم أسعار الفائدة الفعلية كمؤشر لفهم القدرة التنافسية على الصعيد الدولي لناحية أسعار صرف العملات الأجنبية للشركاء التجاريين الأساسيين، وهو أمر لا يمكن فهمه عبر التدقيق في أسعار الصرف وحدها.

ويُعتبر مؤشرا أسواق الأسهم ورسملة السوق مؤشرين أساسيين لتتبع وضع الاقتصاد بالوقت الحقيقي. وتُظهر حركة هذين المؤشرين الربحية المتوقعة في المستقبل للشركات مقابل استثماراتها وابتكاراتها. ويتم رصد الانحراف عن التطورات التي تطرأ على الاتجاهات بدقة، لأن آثار الجولة الثانية لتقلبات القيمة قد تترك آثاراً كبرى على الإنتاج والاستهلاك والتراكم على صعيد الاقتصاد الكلي.

الإطار الإحصائي — تتوفر معظم مؤشرات الأسواق المالية بشكل يومي من المصادر التجارية. ويوصى بتجميع المعدلات الشهرية أو القياسات في نهاية الشهر وإصدارها بعد فترة وجيزة من الشهر المرجعي.

المجموعة 11 من المؤشرات: مؤشرات السوق العقاري

النطاق والتغطية — تتضمن هذه المجموعة من البيانات مؤشر أسعار الملكية السكنية.

يصدر عدد محدود من البلدان مؤشرات أسعار الملكية السكنية والعقارات التجارية، وهي ترتبط بالبيانات المتعلقة بالأسعار الأساسية مثل كلفة العمليات، والقيمة التقديرية للملكية، والأحكام الصادرة عن خبراء السوق، وسعر الطلب، والتغطية الجغرافية (المناطق الحضرية أو المدن الرئيسية) وأنواع المساكن (جديدة أو قائمة سابقاً)، إلخ.

الإطار التحليلي — ارتفع الطلب على هذه المؤشرات إثر نسب انعدام الاستقرار على صعيدي الاقتصاد الكلي والمالية إلى أسواق الإسكان والعقارات. والهدف من مؤشرات أسعار الملكية هو إظهار التغيرات في الأسعار، وإضفاء التعديلات اللازمة التي تطرأ على خصائص الملكية مع الوقت. وتبين قيم العمليات الأموال التي يتم إنفاقها على شراء ملكية سكنية.

الإطار الإحصائي — يصدر كل من مؤشرات أسعار الملكيات السكنية والتجارية وبيانات العمليات العقارية، بالأعداد والقيم، على صعيد مبيعات المنازل بوتيرة ربع سنوية وبالتوقيت نفسه لتقييم ديناميات أنشطة سوق الإسكان.

المجموعة 12 من المؤشرات: مؤشرات الثقة

النطاق والتغطية — تتضمن هذه المجموعة من البيانات مؤشرات حول ثقة المستهلك والشركات.

الإطار التحليلي — توفر مسوحات المستهلكين والشركات معلومات أساسية للرقابة الاقتصادية، وإعداد التوقعات على المدى القصير، وإجراء بحوث اقتصادية. وتُستخدم على نطاق واسع في رصد نقاط التحول في الدورة الاقتصادية.

الإطار الإحصائي — تستند مؤشرات ثقة الشركات إلى مسوح الشركات التي قد تغطي نشاطاً اقتصادياً واحداً مثل الصناعات التحويلية، أو مجموعة أوسع من الأنشطة المتداخلة كالبناء، وتجارة التجزئة والخدمات المالية. أما مسوحات ثقة المستهلك فتقوم على مسوحات الأسر المعيشية.

ومعظم أسئلة المسوح نوعية بطبيعتها، ويتم تجميع الإجابات عليها بشكل "ترجيحات". وتجمع الترجيحات على أساس الفارق بين نسب المجيبين بنعم أو بلا. وتُستخدم لاحقاً سلاسل الترجيحات في وضع مؤشرات مركبة تصدر على أساس شهري أو ربع سنوي بحسب وتيرة المسوحات.

وعلى سبيل التوضيح، تتضمن مسوحات الشركات أسئلة تشير إلى تقييم للاتجاهات الأخيرة في الإنتاج، وإلى المستويات الحالية في سجلات الطلبيات والمخزون، فضلاً عن التوقعات المتعلقة بالإنتاج وأسعار المبيع والعمالة. أما مسوحات المستهلك فتجمع معلومات حول قرارات الأسر المعيشية بالإنفاق والإدخار، إلى جانب تقييمات للعوامل التي تؤثر بنظرهم على هذه القرارات.

مؤشرات اقتصادية أخرى

1- مماثل القوة الشرائية

النطاق والتغطية

مماثل القوة الشرائية هو شكل من أشكال معدلات التحويل، يستند إلى مقارنة الأسعار بين البلدان. ويقوم مفهوم قياس مماثل القوة الشرائية على قانون السعر الواحد الذي ينص على أنه في غياب أي تكاليف إضافية مثل تكاليف العمليات أو الرسوم الجمركية، يجب أن تكون أسعار السلع الأساسية المشابهة هي نفسها حين يتم تحويلها إلى العملة نفسها. وتجدر الإشارة إلى أن قانون السعر الواحد يُطبق على سلعة واحدة في وقت محدد، بينما يسري مماثل القوة الشرائية على سلة شاملة من السلع والخدمات بشكل متزامن ويحسب باستخدم الأسعار النسبية لعدد كبير من السلع والخدمات المقارنة في بلدان مختلفة.

وبالنسبة إلى مماثل القوة الشرائية الذي يُحسب برعاية مشروع المقارنة الدولي، تُنشر النتائج في نهاية كل جولة من برنامج المقارنة الدولي. وقد صدر التقرير العالمي الأخير لهذا المشروع في عام 2008 وتضمن نتائج مماثل القوة الشرائية لعام 2005 المرجعي، مع الإشارة إلى أن جولة مشروع المقارنة الدولي لعام 2011 ستُصدر نتائج عام 2011 المرجعي في نهاية عام 2013.

الإطار التحليلي

ولمماثل القوة الشرائية أهمية خاصة بالنسبة للمحللين باعتباره أداة غير منحازة لقياس المستويات النسبية للتنمية في البلدان ولإسداء المشورة على صعيد السياسات المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية وتخفيف حدة الفقر. ويعمل مشروع المقارنة الدولي على بلورة معدل تحويل بديل يسمح بتصحيح التفاوتات في الأسعار ويتيح بالتالي إجراء مقارنة بين المجاميع الاقتصادية وحجم الأسواق استناداً إلى الأحجام الحقيقية لمستويات أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية أو إجمالي الاستهلاك. وتستخدم معدلات التحويل أيضاً لتقييم مدى تفشي الفقر ورصد التقدم المحرز على صعيد السياسات التي ترمي إلى تخفيف حدة الفقر.

وقد يؤدي استخدام معدلات التحويل في تحاليل مماثلة إلى وقوع مغالطات بما أن هذه المعدلات لا تقيس التفاوتات في مستويات الأسعار النسبية بين البلدان. ويُعتبر مماثل القوة الشرائية من الأدوات الأنسب لتحويل العملات لأنه يسمح بتصحيح التفاوتات في الأسعار ويتيح بالتالي المقارنة ما بين المجاميع الاقتصادية وحجم الأسواق استناداً إلى الأحجام الحقيقية للنواتج.

وتُستخدم إحصاءات مماثل القوة الشرائية أيضاً لاشتقاق مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وتصبح المقارنات بين مؤشرات التنمية الرئيسية أكثر دلالة عند توفر مماثلات أكثر دقة للقوة الشرائية على مستويات مختلفة من التصنيف. ويُعتبر استخدام بيانات مماثل القوة الشرائية في تحليل الفقر أساسياً في تقييم وتقدير الفقر في المنطقة، لا سيما في ما يتعلق بمدى تفشي الفقر استناداً إلى خطوط الفقر القابلة للمقارنة دولياً. ويُمكن أن تساهم مماثلات القوة الشرائية في تحسين نوعية ودقة إحصاءات الحسابات القومية وتعزيز اتساق البيانات على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال الالتزام الصارم بالمعايير الدولية للتصنيفات الإحصائية وجمع البيانات ومعالجتها وإعداد التقارير بشأنها.

الإطار الإحصائي

تعمل كل دولة مشاركة في مشروع المقارنة الدولي على توفير متوسط الأسعار القومية لقائمة تضم أكثر من 1000 سلعة وخدمة محددة بوضوح ومرجّحة حسب أهميتها من أجل ضمان المقارنة بين السلع المسعرة في بلدان مختلفة. ويتم جمع أسعار السلع الاستهلاكية للأسر على أساس ربع سنوي خلال العام المرجعي، على أن تغطي هذه الأسعار قطاعات متنوعة وأنواع مختلفة من الأسواق والمحال التجارية من أجل الحصول على متوسط الأسعار القومي السنوي، في حين يتم جمع الأسعار في إطار مسوحات خاصة أخرى على صعيد الحكومات وتكوين رأس المال مرة أو مرتين خلال العام المرجعي. وكمرحلة أولى، يحسب مماثل القوة الشرائية عبر الحصول على معدلات متوسط الأسعار العائدة لسلع قابلة للمقارنة بين البلدان، ليتم لاحقاً جمعها ضمن هيكلية الناتج المحلي الإجمالي عبر تطبيق مرجحات الإنفاق للتوصل إلى تقديرات مماثل القوة الشرائية للمكونات والمستويات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي.

وفي حين لا تقوم أجهزة الإحصاء الوطنية بإنتاج مماثل القوة الشرائية بشكل مباشر، يتم حث البلدان بشدة على المشاركة في مشروع المقارنة الدولي. ويمكن تسهيل مهمة توفير بيانات الأسعار والإنفاق لمشروع المقارنة الدولي في حال تم النظر في هذه الشروط تزامناً مع وضع المخرجات الإحصائية الوطنية ذات الصلة.

2- إحصاءات الهيكلية الاقتصادية

النطاق والتغطية

تشتمل هذه الإحصاءات على التعدادات والمسوح التي تجمع بيانات مالية مفصلة (المبيعات، والتكاليف، والأرباح، والاستثمار، والأصول والخصوم) أو بيانات غير مالية (مثل مسوح الإنتاج الزراعي، والغابات، وأنشطة صيد الأسماك، والتعدين، إلخ). ويستوجب إجراء هذه المسوح أو التعدادات إطاراً محدثاً للشركات التجارية على أن تكون مصنفة بشكل مناسب.

وتوفر التعدادت والمسوح الصناعية الدورية البيانات المفصلة اللازمة لمجموعة واسعة من المخرجات الإحصائية الاقتصادية، بما في ذلك:

- القيمة المضافة الصناعية حسب سلاسل المكونات اللازمة لقياس الناتج المحلي الإجمالي؛
- جداول بالتوريد/الاستخدام ومرجحات للصناعة/المنتجات المتعلقة بمؤشرات أسعار الإنتاج (مع الافتراض بأنه يتم كذلك جمع تفاصيل الإنتاج العائدة لإجمالي الإنتاج والاستهلاك الوسيط)؛
- البيانات المالية المفصلة اللازمة لتحليل ورصد الأداء الاقتصادي للصناعات الرئيسية أو المطورة.

الإطار التحليلي

يُمكن لإحصاءات الهيكلية الاقتصادية أن توفر الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بتوليد الثروات (القيمة المضافة)، والاستثمار ومدخلات العمالة لمختلف الأنشطة الاقتصادية. ويُمكن استخدام البيانات لتحليل التغيرات الهيكلية، من الصناعة إلى الخدمات مثلاً، وتخصصات البلدان، والإنتاجية والربحية القطاعية، إلى جانب مجموعة أخرى من المواضيع.

وتصنيف إحصاءات الهيكلية الاقتصادية حسب أحجام الشركات يتيح إجراء تحليلات مفصلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يستخدمها صانعو السياسات والمحللون الراغبون بالتركيز على ريادة الأعمال وعلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كذلك توفر إحصاءات الهيكلية الاقتصادية معلومات أساسية مفيدة يمكن الاستناد إليها لتفسير الدورة الاقتصادية والإحصاءات القصيرة الأمد.

الإطار الإحصائي

تختلف تغطية التعدادات والمسوح ووتيرتها ونوعها باختلاف البلدان. ويمكن الحصول على البيانات الاقتصادية اللازمة للاستخدامات المبينة أعلاه بعدة طرق باستخدام أساليب الجمع مثل التعدادات الشاملة أو المسوح العينية؛ والتغطية التي تشمل الاقتصاد ككل أو الصناعات الرئيسية فقط؛ والوتيرة السنوية أو الدورية أو غير المنتظمة؛ وجمع البيانات عبر الاستبيانات واستخدام البيانات الإدارية أو كلاهما معاً، إلخ.

3- الإنتاجية

النطاق والتغطية

تحدَّد الإنتاجية على أنها نسبة حجم المخرجات إلى حجم المدخلات، وتقيس مدى كفاءة استخدام المدخلات مثل اليد العاملة ورأس المال في اقتصادٍ ما لإنتاج مستوى معين من المخرجات. وتتوفر أدوات عدة لقياس الإنتاجية، ويتم الاختيار فيما بينها بحسب الهدف المبتغى من القياس، و/أو توفر البيانات.

لا تتضمن المجموعة الأساسية سوى أدوات لقياس إنتاجية العمل. وترتبط هذه الإنتاجية بالعامل الأكثر أهمية وهو الإنتاج، وهي من المحددات الرئيسية لمستويات المعيشة، ويتم قياسها كنصيب الفرد من الدخل. ومن هذا المنظور، تُعتبر الإنتاجية ذات أهمية قصوى بالنسبة للسياسات. وبالرغم من أهمية أدوات قياس الإنتاجية المتعددة العوامل، فهي غير مدرجة ضمن التوصيات المتعلقة بالمجموعة الأساسية.

وفيما يتعلق بقياس إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد ككل، يوصى باستخدام الناتج المحلي الإنتاجي لكل ساعة عمل، لكن في حال لم تكن البيانات المتعلقة بساعات العمل متوفرة، يمكن استعمال الناتج المحلي الإجمالي لمجموع ساعات الدوام الكامل للموظف أو الوظيفة.

وفيما يوصى باستخدام أدوات القياس على مستوى الاقتصاد ككل، قد تفرض أدوات القياس غير المرتبطة بالسوق حصر النطاق بصناعات السوق و/أو قطاع الأعمال.

الإطار التحليلي

تُعتبر الإنتاجية مصدراً رئيسياً للنمو الاقتصادي والتنافسية، وهي بالتالي من المعلومات الإحصائية الأساسية لإجراء العديد من المقارنات الدولية وتقييمات أداء البلدان. فعلى سبيل المثال، يتم استخدام بيانات الإنتاجية لدراسة أثر الأنظمة التي ترعى الإنتاج وسوق العمل على الأداء الاقتصادي. ويشكل نمو الإنتاجية عنصراً هاماً في نمذجة القدرة الإنتاجية للاقتصادات، كما يسمح للمحللين بتحديد مدى استغلال هذه القدرة، ما يتيح بالتالي قياس موقع الاقتصادات في الدورة الاقتصادية واستشراف النمو الاقتصادي. كذلك تستخدم الطاقة الإنتاجية لتقييم الطلب والضغوطات التضخمية.

والإنتاجية ضرورية لاشتقاق مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

الإطار الإحصائي

تساوي إنتاجية العمل نسبة المخرجات مقاسة بحجمها (الناتج المحلي الإجمالي أو القيمة المضافة الإجمالية) إلى مدخلات العمل حسب مقياس محدد (العدد الإجمالي لساعات العمل أو إجمالي العمالة). ويمكن قياس إنتاجية العمل بطرق عدة.

ويبيّن قياس حجم المخرجات السلع والخدمات التي تنتجها القوى العاملة. وهو يشكل البسط أو الجزء الأعلى من عملية القسمة، عند حساب معدل إنتاجية العمل، لذلك، يقاس حجم المخرجات إما باستخدام الناتج المحلي الإجمالي أو القيمة المضافة الإجمالية. ومن المفضل على هذا الصعيد استخدام القيمة المضافة لأنها تستثني الضرائب.

وتتوفر أيضاً مصادر إحصائية أخرى لقياس مدخلات العمل، بما في ذلك مسوحات القوى العاملة القائمة على الأسر المعيشية والمسوحات القائمة على المؤسسات أو الشركات، مع أخذ نقاط الضعف والقوة لكل منها (انظر قرار المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات المالية لعام 2008 المتعلق بقياس أوقات العمل).

4- الدخل والثروة

النطاق والتغطية

تشتمل المجموعة الأساسية على سلسلة حسابات الاقتصاد بنطاقه الأوسع باستثناء الحسابات المالية والميزانيات العامة، لكن بما يتضمن حساب "بقية العالم".

وتشكل هذه الحسابات الحد الأدنى اللازم لقياس الدخل القومي الإجمالي، والمدخرات، وصافي الإقراض مع بقية العالم. وتوفر هذه الحسابات كذلك أداة قياس سنوية للناتج المحلي الإجمالي (الدخل) لمقارنتها بسلاسل الناتج المحلي الإجمالي (الإنتاج) والناتج المحلي الإجمالي (النفقات) للبلدان التي لا تنتج بعد سلاسل ربع سنوية من القيمة المضافة الإسمية لكل من مكونات الدخل.

وبالنسبة للحسابات القطاعية المؤسسية، تطبق حسابات المجموعة الأساسية أيضاً على القطاعات المؤسسية الرئيسية. ومن الضروري أن تشمل القطاعات بالحد الأدنى الشركات التجارية والأسر المعيشية والحكومة.

وفيما يتعلق بالحسابات القطاعية، يوصى بإعداد حسابات مالية وميزانيات عامة، إلى جانب حسابات إعادة التقييم، وغيرها من الحسابات المتعلقة بالتغيرات في الأحجام.

كذلك يمكن استخدام دراسات بديلة أخرى حول التوزيع قد تشتمل على الثروة إلى جانب الدخل، و/أو تركز على مستويات الاستهلاك.

الإطار التحليلي

من المهم قياس كيفية توزيع الرفاه المادي، وقد أدرجت إحصاءات التوزيع لهذه الغاية ضمن توصيات المجموعة الأساسية، وتحديداً الإحصاءات الدورية لتوزيع دخل الأفراد والأسر المعيشية التي تميز بين مجموعات أساسية من الأسر المعيشية وفق ما تتطلبه الدراسات الخاصة ببلد ما (مثلاً بين الأسر المعيشية في الريف والمدينة، أو حسب الأسر المعيشية المصنفة على أساس مصدر الدخل أو حسب المشاركة في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي).

وهي ضرورية أيضاً لاشتقاق مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

الإطار الإحصائي

مع أن توصيات المجموعة الأساسية تعود للمؤشرات الممتدة على خمس سنوات، من المحبّذ إجراء دراسات حول توزيع الدخل بشكل متواتر، مع ضرورة ربطها بوتيرة إنتاج بيانات المصدر مثل مسوح دخل الأسر المعيشية ونفقاتها التي تجرى بشكل دوري.

5- الموارد الطبيعية والبيئة

النطاق والتغطية

تتخطى الإحصاءات التي تقيس مدى الترابط بين الاقتصاد والبيئة نطاق المجموعة الأساسية المقترحة. إلا أن تفاقم المخاوف بشأن استدامة النمو الاقتصادي يشير إلى ضرورة أن تضم المجموعة الأساسية مجموعة محدودة من الإحصاءات لتناول هذه المسألة.

لذلك، يوصى بأن تشتمل المجموعة الأساسية على إحصاءات تقيس اكتشاف، واستنفاد وتدهور الموارد الطبيعية التي تندرج ضمن أصول نظام الحسابات القومية. ويسجل النظام المذكور هذه التغيرات في الحساب المخصص لـ "التغيرات الأخرى في الأصول"، مع العلم أن هذه التغيرات تؤثر على مراكز البلدان من حيث صافي الثروة، ولا تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.

ويتسق إنتاج هذه الإحصاءات مع نطاق تغطية نظام الحسابات القومية، كما أنه يتيح للمستخدمين اشتقاق أدوات قياس بديلة للناتج المحلي الإجمالي يمكن استخدامها لقياس الاستنفاد والاكتشاف على نحو أفضل.

وتُترك لكل بلد حرية اختيار الأصول الطبيعية التي يرغب بتغطيتها، لكن من المتوقع أن تشتمل هذه الأصول على الموارد الأساسية المعرضة للخطر. ويوصى بإعداد إحصاءات سنوية حول حجم وقيمة مستويات التخزين، وحول زيادتها ونقصانها.

باء- آفاق استخدامها في المنطقة العربية

نوقشت القضايا التي تؤثر على استعمال المجموعة الأساسية المقترحة من الإحصاءات الاقتصادية في المنطقة العربية في العديد من الاجتماعات والندوات وورش العمل التي نظمتها أمانة الإسكوا خلال السنوات الأربع الماضية، لا سيما تلك التي شارك فيها مستخدمون أساسيون في الحكومات. وفيما يلي المواضيع المشتركة التي أُثيرت في هذه الاجتماعات، مع الإشارة إلى أن معظمها قد أعيد التداول به في الاجتماع الرفيع المستوى والندوة الإقليمية حول تنفيذ نظام الحسابات القومية 2008 والإحصاءات الداعمة في المنطقة العربية الذي عُقد في عمّان في حزيران/يونيو 2013.

ويُمكن تصنيف إمكانيات توسيع استخدام المجموعة الأساسية من المؤشرات المبينة أدناه ضمن فئتين واسعتي النطاق. ويغطي هذا القسم القضايا المرتبطة بناحية الطلب وهي ذات طابع مؤسسي في الدرجة الأولى. أما المسائل المتعلقة بناحية العرض التي تركز على نوعية البيانات وأبعادها فتتم مناقشتها في الفصل الثالث من هذه الوثيقة.

وترتبط إمكانيات استخدام المجموعة الأساسية من المؤشرات بما يلي:

ما إذا كان صانعو القرار يستخدمون الإحصاءات بشكل منهجي ومستمر من أجل التخطيط للسياسات الاقتصادية (والاجتماعية) ورصدها وتقييمها. وتشير الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء في دولة قطر إلى أن الثقافة الإحصائية في الدولة لم تتشكل بعد. فلا بد من تعزيز أهمية الإحصاءات في صنع القرارات (ثقافة صنع السياسات ورصدها على أساس الأدلة)[18].

ما إذا كانت الحكومات تخصص الأموال الكافية لإعداد المؤشرات التي تفي باحتياجات المستخدمين. فالنقص في التمويل والتعويل بشكل كبير على دعم الجهات المانحة الذي قد يختلف بشكل كبير من عام إلى آخر يؤثران سلباً على نوعية البيانات نتيجة لضعف البنية الأساسية الإحصائية، والنقص في الموظفين العاملين في مجال الإحصاءات، وعدم توفر المهارات الملائمة.

ويفترض تحسين إمكانيات توسيع استخدام المجموعة الأساسية المقترحة من الإحصاءات الاقتصادية في المنطقة العربية إيجاد حلول لمجموعة واسعة من القضايا المؤسسية التي أثارها منتجو الإحصاءات الرسمية ومستخدموها خلال الاجتماعات في السنوات الأخيرة. وتشتمل هذه القضايا على ما يلي:

- التركيز على أهمية دور النظام الإحصائي الوطني والحصول على المزيد من الدعم السياسي بهدف توفير التمويل اللازم لتحسين نوعية الإحصاءات من خلال توعية الوزارات الأساسية في الحكومة بأهمية الإحصاءات. ومن الضروري أيضاً توفير الدعم السياسي القوي من أجل وضع إطار تشريعي فعال، فضلاً عن تأمين الموارد المالية والبشرية وبناء القدرات؛

- توطيد التعاون بين منتجي الإحصاءات ومستخدمي البيانات من خلال تعزيز معرفة المستخدمين وخبرتهم في مجال استخدام الإحصاءات الرسمية على سبيل المثال لا الحصر. ويستوجب تحسين التعاون مع المستخدمين أيضاً إتاحة الفرصة أمامهم لتقديم مقترحاتهم حول قضايا مرتبطة بتطور النظام الإحصائي الوطني ووضع مؤشرات محددة جديدة أو مراجعة السلاسل القائمة.

18 جهاز الإحصاء في دولة قطر، 2008، ص 19.

ويُمكن إطلاق الحوار في هذه القضايا مع المستخدمين في إطار اللجان الاستشارية الإحصائية القائمة (التي تضم خبراء من الحكومات والمصارف المركزية، وممثلين من القطاع الخاص)، أو على أساس تخصصي؛

- رفع مستوى التنسيق بين مختلف الأجهزة المنتجة للبيانات ضمن النظام الإحصائي الوطني من أجل تحسين نوعية الإحصاءات، واتساقها، فضلاً عن إتاحة البيانات الإدارية ذات النوعية الجيدة؛

- والجدير بالذكر أن احتمال حصول تحسينات مماثلة في المجالات المؤسسية المذكورة وغيرها من المجالات يكون أكبر عندما يتم اتخاذ هذه الخطوات في إطار من التخطيط الاستراتيجي مثل الاستراتيجية الوطنية الفعالة لتطوير الإحصاء. وستتم مناقشة هذه المسألة لاحقاً في هذه الوثيقة.

ثالثاً- الوضع الراهن في البلدان الأعضاء في الإسكوا

يلخص هذا الجزء الوضع الراهن من حيث القضايا الأساسية المرتبطة بنوعية بيانات المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية في البلدان الأعضاء في الإسكوا. ويبدأ بلمحة موجزة حول نوعية البيانات وأبعادها، يليها وصف لمدى توفر تقييمات مفصلة لنوعية الأنظمة الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء في الإسكوا خلال السنوات العشر الأخيرة، ومدى توفر البيانات الوصفية المستقاة من المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات التابعين لصندوق النقد الدولي. ومن ثم، يتوقف هذا الجزء عند القضايا المرتبطة بنوعية بيانات المجموعة الأساسية، والتي تم تحديدها في إطار تقييمات النوعية، والبيانات الوصفية لصندوق النقد الدولي، والمنشورات الأخيرة للإسكوا. وتتضمن القضايا التي أثيرت في هذا الجزء إشارة إلى إمكانية تنفيذ أنشطة لبناء القدرات، وهو ما ستتم مناقشته لاحقاً في القسم الرابع من هذه الوثيقة.

وفي ظل النقص في البيانات الوصفية الحديثة على صعيد بعض المؤشرات في عدد من البلدان الأعضاء في الإسكوا، لم يتم استكمال التحليل في هذه المرحلة سوى بشكل جزئي.

ألف- أطر النوعية وأبعاد نوعية البيانات

خلال الأعوام العشرة الأخيرة، عملت منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة [الأمم المتحدة، 2010e]، وأجهزة الإحصاء الوطنية مثل إحصاءات كندا [Statistics Canada، 2003] على تطوير أطر للنوعية في إطار مبادراتها إلى تحسين نوعية المخرجات الإحصائية التي تعمّم على المستخدمين في الداخل والخارج. وتسعى مجموعة أخرى من أجهزة الإحصاء الوطنية إلى الترويج لقضية نوعية البيانات من خلال جمع الوثائق ذات الصلة على مواقعها الإلكترونية، ومن الأمثلة على ذلك بوابة المنهجيات والجودة الإحصائية المتوفرة على الموقع الإلكتروني لمكتب الإحصاء الوطني في الإمارات العربية المتحدة (الشكل 3).

وتشترك الأطر المذكورة في عدد من الخصائص مثل تحديد مفهوم "النوعية"، وقائمة بالأبعاد التي تحدده. وفي حين وضعت كل منظمة قائمتها الخاصة من الأبعاد، يبرز تقاطع كبير فيما بينها من حيث الجوهر إن لم يكن من حيث التسمية[19]. وتندرج هذه الأبعاد كلها ضمن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التابعة للأمم المتحدة[20]. ويستند النقاش المبين أدناه حول نوعية المجموعة الأساسية من المؤشرات في البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى ستة أبعاد خاصة بالنوعية وهي الأهمية، والتوقيت، والإتاحة، والدقة، والوضوح، وقابلية المقارنة والاتساق.

الأهمية: يرتبط هذا البعد بمدى توفر المؤشرات التي يحتاج إليها المستخدمون من أجل صياغة السياسات، أي المؤشرات التي تلبي احتياجات معينة. ولمسألة التوفر جوانب عدة، بما فيها معرفة المستخدمين بأنواع الإحصاءات المتوفرة والتاريخ الذي ستصدر فيه. كذلك يشمل بعد الأهمية عمليات رصد القدرة العملية للإحصاءات على تلبية احتياجات المستخدمين وكيفية استرشاد البرامج الإحصائية بهذه العمليات.

19 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2007، ص 10.

20 الأمم المتحدة، 1994.

التوقيت: التوقيت هو الفترة الزمنية التي تفصل بين التاريخ المرجعي (أو موعد قريب من المدة المرجعية) وعملية نشر البيانات[21]. وإصدار المؤشرات في الوقت المناسب، ولا سيما المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير، هو أبرز ما يؤثر على استخدام هذه المؤشرات وقد تطرق المستخدمون إلى هذه القضية خلال الاجتماعات الأخيرة في المنطقة.

الإتاحة: ترتبط إتاحة المجموعة الأساسية من المؤشرات بمدى سهولة الحصول على المعلومات الإحصائية وبالظروف ذات الصلة. وترتبط أيضاً بمدى سهولة التأكد من وجود المعلومات، وبمدى ملاءمة الوسيلة أو الطريقة التي يمكن من خلالها الوصول إلى هذه المعلومات.

الدقة: تتمثل دقة المعلومات الإحصائية في مدى قدرتها على إعطاء وصف صحيح للظاهرة التي وُضعت من أجل قياسها. ونادراً ما يتجه المستخدمون إلى استثمار المعلومات في حال كانوا يعتبرونها غير دقيقة. وتفترض معالجة هذا البعد من أبعاد النوعية الغوص في مجموعة واسعة من القضايا الفنية مثل الهيكلية الإحصائية غير الملائمة (سجلات الأعمال، والتصنيفات، وأنظمة جمع البيانات، وتوليفها وتنقيحها) وتطوير مهارات الموظفين. وتفترض أيضاً زيادة وتحسين التنسيق والتعاون بين الأجهزة ضمن نظام الإحصاء الوطني، كشرط أساسي لتعزيز الاتساق بين السلاسل الإحصائية ذات الصلة.

الوضوح: يرتبط هذا البعد ببيئة المعلومات المحيطة بالمؤشر، مثلاً ما إذا كانت البيانات مرفقة بما يناسبها من بيانات وصفية وأشكال، كالرسوم البيانية والخرائط، وما إذا كانت المعلومات المرتبطة بالنوعية متوفرة أيضاً (بما في ذلك القيود المفروضة على الاستخدام) ومدى إمكانية الحصول على مزيد من المساعدة من الأجهزة الإحصائية. ويرتبط بعد الوضوح أيضاً بمعرفة المستخدم لكيفية استعمال المؤشرات المندرجة ضمن المجموعة الأساسية من أجل تسليط الضوء على القضايا التي يعالجها صانعو السياسات. ومن الخطوات الممكن اتخاذها بهدف تعزيز فهم المستخدم في هذا المجال، توفير التدريب والأطر الإحصائية والتحليلية. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم التطرق أعلاه باستفاضة أكبر إلى موضوع فهم المستخدم في سياق توفر البيانات الوصفية الملائمة.

قابلية المقارنة والاتساق: تشير قابلية المقارنة إلى درجة التفاوتات بين الإحصاءات المستقاة من مناطق جغرافية مختلفة وعلى مر الزمن، إلخ. وترتبط قابلية المقارنة بشكل وثيق بالاتساق، أي إلى أي مدى تعتبر الإحصاءات متسقة من أجل تجميعها بطرق مختلفة ولغايات متعددة على نحو موثوق. ومن شأن استخدام المفاهيم والتصنيفات والعينات المستهدفة المعيارية أن يعزز الاتساق، وكذلك الأمر بالنسبة لاستخدام منهجية مشتركة في المسوحات كافة. ويشكل تعزيز الاتساق بين السلاسل الإحصائية المختلفة أحد أهداف تحسين التنسيق والتعاون بين الأجهزة في النظام الإحصائي الوطني.

21 صندوق النقد الدولي، 2003b.

الشكل 3- مكتب الإحصاء الوطني في الإمارات العربية المتحدة – بوابة المنهجيات والجودة الإحصائية

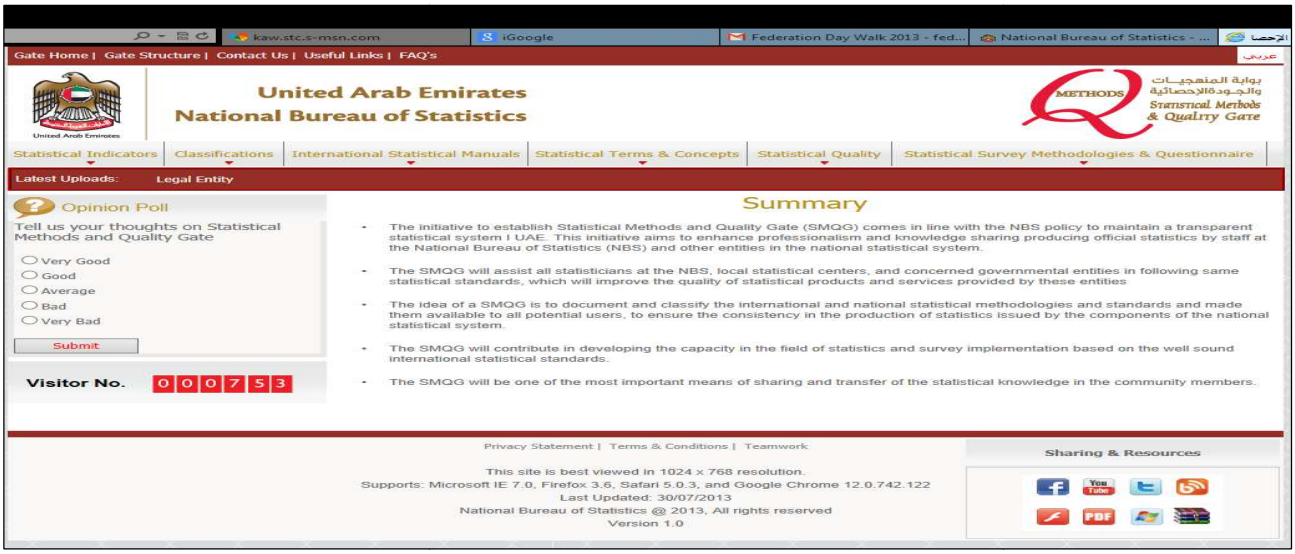

المصدر: http://www.uaestatistics.gov.ae:803/Forms/Home/Home.aspx.

باء- مدى توفر تقييمات مفصلة لنوعية البيانات في البلدان الأعضاء في الإسكوا

استخدمت الأطر الخاصة بنوعية البيانات المشار إليها أعلاه خلال السنوات الأخيرة كأساس للتقييمات المفصلة لأنظمة الإحصاء الوطنية في حوالى نصف البلدان الأعضاء في الإسكوا. وقد نُفذ هذا العمل في إطار التقارير التي يصدرها صندوق النقد الدولي بشأن الامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك، وتقارير الحالة الإحصائية للبلدان التي يصدرها مشروع البرنامج الإحصائي الأوروبي-المتوسطي التابع للمفوضية الأوروبية[22]. وقد تناولت هذه التقييمات المفصلة جداً قضايا مؤسسية وأخرى متعلقة بالهيكلية الإحصائية، فضلاً عن بعض المؤشرات الرئيسية من المجموعة الأساسية. والجدير بالذكر أن أجهزة الإحصاء الوطنية قد غطت أيضاً قضايا مماثلة كجزء من عملها على تطوير وتنفيذ الخطط الاستراتيجية الوطنية المبينة أدناه. وتتوفر النوايا على المستويات الوطنية لتحسين بعض مؤشرات المجموعة الأساسية القائمة حالياً كما يظهر من البيانات الوصفية على صعيد المعيار الخاص بنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات. وفيما يلي الجدول 3 الذي يستعرض مدى توفر هذه التقييمات والخطط.

22 للحصول على تقارير مفصلة حول الحالة الإحصائية للبلدان ضمن مشروع البرنامج الإحصائي الأوروبي-المتوسطي التابع للمفوضية الأوروبية، انظر الموقع التالي: http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/european_neighbourhood_policy/publications/reports. ومع أن التغطية الإحصائية للتقارير تختلف عن المجموعة الأساسية المقترحة من الإحصاءات الاقتصادية في المطبوعة الحالية، إلا أن المناقشات حول القضايا المؤسسية وتلك المتعلقة بالبنى التحتية تكتسي أهمية كبيرة.

الجدول 3- توفر التقييمات المفصلة لنوعية البيانات و/أو البيانات الوصفية للمعيار الخاص بنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات التابعين لصندوق النقد الدولي في البلدان الأعضاء في الإسكوا

البلد	صندوق النقد الدولي			مشروع البرنامج الإحصائي الأوروبي-المتوسطي	الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات
	المعيار الخاص بنشر البيانات[أ]	النظام العام لنشر البيانات[ب]	التقرير المتعلق بالامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك		
الأردن	كانون الثاني/يناير 2013	-	2004/2002	2009	2008
الإمارات العربية المتحدة	-	حزيران/يونيو 2013	-	-	-
البحرين	-	آب/أغسطس، أيلول/سبتمبر 2011	-	-	-
تونس	كانون الثاني/يناير 2013	-	2006	2009	2009
الجمهورية العربية السورية	-	موعد التحديث الأخير غير محدد	-	2009	-
السودان	-	تموز/يوليو 2003 – كانون الأول/ديسمبر 2005	-	-	-
العراق	-	كانون الإول/ديسمبر 2011	-	-	2010
عُمان	-	تشرين الأول/أكتوبر 2008 – نيسان/أبريل 2012	2005	-	-
فلسطين	آذار/مارس – نيسان/أبريل 2013	-	-	2009	2009
قطر	-	موعد التحديث الأخير غير محدد	-	-	2008
الكويت	-	أيار/مايو، حزيران/يونيو 2011[ج]	-	-	-
لبنان	-	حزيران/يونيو 2006[د]	-	2009	-
ليبيا	-	تشرين الثاني/نوفمبر 2009	-	-	-
مصر	كانون الثاني/يناير 2013	-	2005	2009	
المغرب	كانون الثاني/يناير 2013	-	2003	2009	2002
المملكة العربية السعودية	-	شباط/فبراير 2008	-	-	-
اليمن	-	أيار/مايو 2004 – كانون الثاني/يناير 2010	-	-	2007

ملاحظة: (أ) التاريخ الذي أكد فيه المشترك للمرة الأخيرة بشكل رسمي دقة البيانات الوصفية؛ (ب) التاريخ المحدث؛ (ج) مؤشر أسعار المستهلك حسب تحديث تشرين الثاني/نوفمبر 2005، والقطاعات المالية/الضريبية والخارجية حسب تحديث كانون الأول/ديسمبر 2010؛ (د) القطاع الحقيقي حسب تحديث كانون الأول/ديسمبر 2002.

جيم- قضايا نوعية البيانات في إطار بناء المجموعة الأساسية المقترحة

جرى التوصل إلى المخطط التالي المتعلق بنوعية البيانات في البلدان الأعضاء في الإسكوا على صعيد توليف المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية انطلاقاً من التقييمات المبينة أعلاه، والبيانات الوصفية في المعيار الخاص بنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات التابعين لصندوق النقد الدولي، فضلاً عن الاستبيانات التي أجرتها خلال السنتين الماضيتين شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وأمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حول تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008. ويستند التحليل أيضاً إلى مدخلات مستقاة من النقاشات مع أجهزة الإحصاء الوطنية والمستخدمين خلال ورش العمل والاجتماعات التي عُقدت مؤخراً في المنطقة، وإلى المعلومات الواردة في منشورين أصدرتهما الإسكوا عام 2011، هما دراسة حول الإحصاءات الاقتصادية في منطقة الإسكوا: المصادر والمنهجيات[23]، ودليل حول البيانات الوصفية الإحصائية في منطقة الإسكوا[24].

وتُحدّد القضايا المرتبطة بنوعية البيانات على أساس الأبعاد الستة لنوعية البيانات المبيّنة أعلاه. وتتوفر معلومات مفصلة إضافية حول هذه القضايا على صعيد المجموعة الأساسية من المؤشرات في كل من البلدان الأعضاء في الإسكوا على الرابط الإلكتروني الخاص بمشروع البرنامج الإحصائي الأوروبي-المتوسطي في الحاشية 19، وعلى الموقع المرجعي لنوعية البيانات التابع لصندوق النقد الدولي[25] والخطط الاستراتيجية الوطنية في المرفق الثالث أدناه.

مدى توفر المجموعة الأساسية المقترحة

يتضمن المرفق الأول (بجزأيه ألف وباء) أدناه معلومات حول مدى التوفر الحالي للمجموعة الأساسية المقترحة من الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأمد في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وقد تم استقاء هذه المعلومات من مصادر عدة، بما فيها المسح المتعلق بتطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008 الذي أجري عام 2012؛ والاستبيان الذي أرسلته الأمانة التنفيذية إلى بلدان المنطقة في عام 2013 في إطار التحضيرات لاجتماع فريق الخبراء الذي عقد في عمَّان في حزيران/يونيو 2013؛ فضلاً عن بعض المواقع الإلكترونية الخاصة بأجهزة الإحصاء الوطنية. لكن لسوء الحظ، لم تطلب هذه الاستبيانات معلومات حول مدى توفر المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الأخرى المبينة في الجدول 2 أعلاه، مع الإشارة إلى أن التفاصيل المتعلقة بمدى توفر هذه المؤشرات والواردة في المرفق الأول-جيم ليست سوى جزئية، لا سيما فيما يتعلق بمؤشرات الإنتاجية، والدخل والثروة، والموارد الوطنية والبيئة. ويركز التحليل أدناه على مدى توفر الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأمد.

ولا يتناول هذا التحليل وحسب مدى توفر المجموعة الأساسية المقترحة في كل من بلدان المنطقة العربية، بل يقيس أيضاً مدى تواتر هذه المجموعة مقارنة مع توصيات فرق العمل المشاركة في مشروع مؤشرات الإنذار المبكر والدورة الاقتصادية على الصعيد العالمي.

وتجدر الإشارة إلى أن المرفق الأول يعكس فقط مدى توفر المجموعة الأساسية المقترحة ولا يعبر بالضرورة عن نوعيتها (مثلاً: النطاق والتغطية، واستخدام التصنيفات المعيارية، إلخ)، وذلك في إطار المعايير

---

23 الإسكوا، 2011a.

24 الإسكوا، 2011b.

25 صندوق النقد الدولي، 2003b.

والمبادئ التوجيهية الإحصائية الدولية لكل من السلاسل الواردة في الجدولين 1 و2 أعلاه. وفيما يلي تحليل لأبعاد أخرى للنوعية في البلدان الأعضاء في الإسكوا.

ويظهر الجدول 4 أدناه أن المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات تتوفر بشكل متفاوت في البلدان الأعضاء في الإسكوا، بحيث تتوفر كافة المؤشرات في ثمانية بلدان من أصل 17 بلداً في المنطقة (الأردن، وتونس، والسودان، والعراق، وفلسطين، ومصر، والمغرب واليمن)، وتتدنى هذه المؤشرات لتصبح شبه معدومة في خمسة بلدان (الجمهورية العربية السورية، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا). أما بالنسبة إلى البلدان الأربعة المتبقية في المنطقة فيتوفر فيها حوالى نصف المؤشرات حالياً (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، والمملكة العربية السعودية).

وفيما يتعلق بالتواتر، تقوم سبعة بلدان (الأردن، وتونس، والسودان، والعراق، وفلسطين، ومصر، واليمن) بتجميع المجموعة الأساسية من المؤشرات وفقاً للوتيرة الموصى بها، فيما تكتفي تسعة بلدان (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، وعُمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمملكة العربية السعودية) بتجميع عدد محدود فقط من المؤشرات حسب الوتيرة المحددة، وتترك المؤشرات الأخرى من دون تجميع أو تغيب المعلومات الخاصة بمدى توفرها ووتيرة جمعها. والجدير بالذكر أن المغرب يقوم حالياً بتجميع 50 في المائة من المجموعة الأساسية من المؤشرات حسب الوتيرة المحددة.

الجدول 4- مدى توفر سلاسل المجموعة الأساسية المقترحة في البلدان الأعضاء في الإسكوا

البلد	العدد الإجمالي للسلاسل المتوفرة	ومن بينها		غير محدد	العدد الإجمالي للسلاسل
		عدد السلاسل التي تتقيد بالوتيرة الهدف	عدد السلاسل التي لا تتقيد بالوتيرة الهدف		
الأردن	42	38	3	-	42
الإمارات العربية المتحدة	27	14	13	15	42
البحرين	24	6	18	18	42
تونس	42	39	3	-	42
الجمهورية العربية السورية	10	5	5	32	42
السودان	42	39	3	-	42
العراق	40	34	6	2	42
عُمان	21	9	12	21	42
فلسطين	42	39	3	-	42
قطر	10	5	5	32	42
الكويت	14	7	7	28	42
لبنان	9	7	2	33	42
ليبيا	6	4	2	35	42
مصر	42	38	4	-	42
المغرب	36	28	8	6	42
المملكة العربية السعودية	17	11	6	25	42
اليمن	42	39	3	-	42

يلخص الجدول 5 أدناه مدى توفر وتواتر كل من المؤشرات الـ 42 من المجموعة الأساسية المقترحة في المنطقة العربية. ويسلط الموجز الضوء على تفاوت كبير في توفر المؤشرات وفي تواترها. وفيما يلي المؤشرات المتوفرة في كافة البلدان الأعضاء في المنطقة تقريباً:

الحسابات القومية الربع السنوية:

- مؤشرات الإنتاج للصناعة؛
- مؤشرات أسعار المستهلك؛
- الصادرات والواردات؛
- وضع الاستثمار العالمي؛
- احتياطي الأصول الرسمي؛
- الدين الخارجي؛
- مؤشرات قطاع الحكومة العامة مثل الدين؛
- أسعار الفائدة؛
- أسعار الصرف؛
- مؤشرات سوق الأسهم.

معظم هذه المؤشرات متوفرة حسب الوتيرة الهدف باستثناء أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومؤشرات سوق الأسهم التي يجب أن تتوفر بشكل يومي. ومثلما يظهره الجدول 1 أعلاه، إن كافة هذه المؤشرات تقريباً مشمولة بالمعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات التابعين لصندوق النقد الدولي اللذين يضمان مجمل بلدان المنطقة.

أما المؤشرات الأقل توفراً في المنطقة فهي:

- دليل الإنتاج للبناء؛
- دليل الدوران للتجارة بالتجزئة؛
- دليل الدوران بحسب الأقسام الرئيسية؛
- دليل أسعار الملكية السكنية؛
- التفاؤل الاقتصادي.

ومن الضروري توخي الحذر في ما يتعلق بهذه المؤشرات نظراً إلى أن المعلومات المتعلقة بمدى توفرها وتواترها ليست جاهزة على الدوام بالنسبة لبعض بلدان المنطقة.

ويتوفر عدد كبير من مؤشرات المجموعة الأساسية المقترحة في المنطقة، على الرغم من أنها لا تفي كلها بالتواتر الهدف المحدد لها. وبعض هذه المؤشرات متوفر إما على أساس ربع سنوي أو سنوي في حين أن الوتيرة الهدف شهرية أو ربع سنوية. والنقطة الواجب التوقف عندها هنا هي ما إذا كان يتم إيلاء الأهمية اللازمة للمؤشرات و/أو الموارد المتاحة من أجل تجميعها بوتيرة أسرع. ومن بين هذه المؤشرات:

- مؤشر أسعار الإنتاج؛
- مؤشر أسعار الواردات؛
- مؤشر أسعار الصادرات؛
- البطالة؛
- معدل البطالة؛
- العمالة؛
- مؤشرات القطاع المالي.

الجدول 5- مدى توفر المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير

المجموعة الأساسية من المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير			الوتيرة	التوفر (عدد البلدان)					
المجموعة	وصف المؤشر	التفاصيل	الهدف	يومياً	شهرياً	فصلياً	سنوياً	غير محدد	المجموع
1- الحسابات القومية	1-1 الحسابات القومية الربع السنوية: التقديرات العاجلة للناتج المحلي الإجمالي		فصلياً	-	-	12	3	3	17
	1-2 الحسابات القومية الربع السنوية: الإصدار الكامل للناتج المحلي الإجمالي	1-2-1 حسب الإنفاق	فصلياً	-	-	7	4	6	17
		1-2-2 حسب الإنتاج	فصلياً	-	-	8	4	5	17
		1-2-3 حسب الدخل	فصلياً	-	-	7		10	17
2- الإنتاج والدوران	2-1 دليل الإنتاج الصناعي (التعدين، والصناعات التحويلية، والكهرباء، والمياه، إلخ.)		فصلياً، شهرياً	-	11	2	2	2	17
	2-2 دليل الإنتاج للبناء		فصلياً، شهرياً	-	7	-		10	17
	2-3 دليل الدوران للتجارة بالتجزئة حسب الأقسام الرئيسية		فصلياً، شهرياً	-	7	-		10	17
	2-4 دليل الدوران الصناعي حسب الأقسام الرئيسية		فصلياً، شهرياً	-	7	-		10	17
3- مؤشرات الأسعار	3-1 مؤشر أسعار المستهلك		شهرياً	-	13	1	1	2	17
	3-2 مؤشر أسعار الإنتاج		شهرياً	-	9	2	1	5	17
	3-3 مؤشر أسعار الواردات		شهرياً	-	9	-	1	7	17
	3-4 مؤشر أسعار الصادرات		شهرياً	-	7	-	2	8	17
4- مؤشرات سوق العمل	4-1 البطالة		فصلياً	-	-	9	2	6	17
	4-2 معدل البطالة		فصلياً	-	-	8	3	6	17
	4-3 إجمالي العمالة حسب النشاط الاقتصادي		فصلياً	-	-	9	5	3	17
5- مؤشرات القطاع الخارجي	5-1 الصادرات والواردات (من السلع والخدمات)		فصلياً	-	11	1	4	1	17
	5-2 وضع الاستثمار العالمي، تحديد الميزانيات والمكونات		فصلياً	-	1	8	2	6	17
	5-3 الأصول الاحتياطية الرسمية		شهرياً	-	13	-	1	3	17
	5-4 الدين الخارجي (حسب القطاعات، تاريخ الاستحقاق، والعملة الأجنبية)		فصلياً	-	2	7	4	4	17

الجدول 5 (تابع)

المجموعة الأساسية من المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير			الوتيرة	التوفر (عدد البلدان)					
المجموعة	وصف المؤشر	التفاصيل	الهدف	يومياً	شهرياً	فصلياً	سنوياً	غير محدد	المجموع
6- مؤشرات القطاع المالي	6-1 صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي		شهرياً	-	8	2	1	6	17
	6-2 الإقراض المحلي للبنك المركزي		شهرياً	-	8	1	1	7	17
	6-3 الاحتياطي النقدي للبنك المركزي		شهرياً	-	8	1	1	7	17
	6-4 صافي الأصول الأجنبية في شركات الإيداع		شهرياً	-	8	1	1	7	17
	6-5 الإقراض المحلي لشركات الإيداع			-	7	2	1	7	17
	6-6 خصوم المعروض النقدي لشركات الإيداع		شهرياً	-	7	1	3	6	17
7- المؤشرات الخاصة بقطاع الحكومة العامة	7-1 الإيرادات		فصلياً	-	9	1	1	6	17
	7-2 النفقات		فصلياً	-	9	1	1	6	17
	7-3 صافي الميزانية التشغيلية	(= الإيرادات- النفقات)	فصلياً	-	9	1	1	6	17
	7-4 صافي الاستحواذ على الأصول غير المالية		فصلياً	-	1	8	1	7	17
	7-5 الإنفاق		فصلياً	-	2	8	-	7	17
	7-6 صافي الإقراض/صافي الاقتراض	(= الإيرادات- الإنفاق)	فصلياً	-	2	8	-	7	17
	7-7 إجمالي الدين		فصلياً	-	3	8	3	3	17
10- مؤشرات السوق المالية	10-1 أسعار الفائدة باعتبارها معدلات قصيرة وطويلة الأمد في أسواق المال والسندات		يومياً	1	12	-	-	4	17
	10-2 أسعار الصرف في الأسواق الآنية والآجلة		يومياً	6	10	1	-	-	17
	10-3 أسعار الصرف الفعلية الإسمية والحقيقية		شهرياً، (إسمي) فصلياً	-	9	1	-	7	17
	10-4 مؤشرات سوق الأسهم		يومياً	5	10	-	-	2	17
11- مؤشرات سوق العقارات	11-1 مؤشر أسعار الممتلكات السكنية		فصلياً	-	-	8	-	9	17
12- التفاؤل الاقتصادي	12-1 ثقة المستهلك		شهرياً	-	7	1	-	9	17
	12-2 ثقة الشركات		شهرياً	-	7	1	-	9	17
	12-3 المؤشرات المركبة للدورة الاقتصادية	12-3-1 المؤشرات الرائدة	شهرياً	-	6	-	-	11	17
		12-3-2 المؤشرات المتزامنة	شهرياً	-	6	-	-	11	17
		12-3-3 المؤشرات المتخلفة	شهرياً	-	6	-	-	11	17

ويُظهر التحليل الوارد أعلاه لمدى التوفر أن على العديد من نظم الإحصاء الوطنية أن تضع عدداً من المؤشرات الاقتصادية الدقيقة وذات النوعية العالية الضرورية للتخطيط للسياسات الاقتصادية والاجتماعية ورصدها وتقييمها. وخلصت الاجتماعات وورش العمل التي عُقدت مؤخراً إلى أن المنطقة بحاجة ماسة إلى المؤشرات التالية:

مؤشرات الأسعار: يجب إيلاء اهتمام خاص للإحصاءات المتعلقة بالأسعار، وتطوير مجموعة من مؤشرات الأسعار (والمؤشرات الفرعية) تشمل أسعار المستهلك، وأسعار الإنتاج (مرفقة بالمؤشرات الفرعية المناسبة لمجالات الإنتاج الرئيسية)، وأسعار الواردات/الصادرات. هذه المؤشرات ضرورية لحساب معاملات الانكماش بغية جمع تقديرات الأسعار الثابتة في الحسابات القومية ورصد حركة الأسعار في الاقتصاد وتزويد صانعي السياسات بالأدوات اللازمة لمعالجة الضغوط التضخمية لدى بروزها. وأعربت بلدان عدة عن حاجتها إلى مراجعة أدوات قياس مؤشرات الأسعار على نحو أكثر انتظاماً وتضمين التوصيات التي تتوصل إليها حول موضوع تغير النوعية في دليل مؤشرات أسعار المستهلك لعام 2004.

دخل الأسر المعيشية وإنفاقها: تبرز الحاجة إلى إجراء مسوح لدخل الأسر المعيشية ونفقاتها على نحو أكثر انتظاماً (مثلاً كل ثلاث إلى خمس سنوات). وتوفر هذه المسوحات المدخلات اللازمة لتخمين استهلاك الأسر المعيشية في سياق تجميع الناتج المحلي الإجمالي؛ وأدوات لقياس مؤشر أسعار المستهلك؛ فضلاً عن تحليل الفقر. وفي حال تم إدخال عدد محدود من الوحدات الإضافية، يمكن أن تساهم مسوح دخل الأسر المعيشية ونفقاتها التي يتم تنفيذها بشكل جيد في جمع معلومات لوضع مؤشرات اجتماعية رئيسية. لكن لسوء الحظ، هذه المسوح مكلفة ومعقدة، وقد أشار العديد من البلدان إلى أن ارتفاع الكلفة هو المانع الرئيسي من إجراء هذه المسوح على نحو أكثر انتظاماً. وقد طُرح في هذا الإطار اختيار المسوح الأقل توسعاً من مجموع مسوح دخل الأسر المعيشية ونفقاتها والتي تجمع معلومات أقل استناداً إلى مؤشرات بديلة.

سوق العمل: تكمن الحاجة الأساسية في بلدان المنطقة على هذا المستوى في تجميع مؤشرات العمالة والبطالة في فترة لا تتعدى العام الواحد استناداً إلى مسوح الأسر المعيشية. ومن الاحتياجات الأخرى التي جرى تحديدها (بوتيرة أقل من سابقاتها)، الإحصاءات المتعلقة بالعمالة الأجنبية والمواطنين العاملين في الخارج. وأخيراً، برزت الحاجة إلى توسيع نطاق تغطية إحصاءات عمالة الشركات من أجل تغطية عمالة القطاع الخاص بشكل كامل.

الحسابات القومية: إلى جانب توفير حسابات ربع سنوية أكثر تفصيلاً، تشتمل الاحتياجات الرئيسية التي تم رصدها على صعيد الحسابات القومية على تحسين منهجية ونطاق تقديرات الأسعار الثابتة؛ وتطوير جداول التوريد والاستخدام من أجل تعزيز تقنيات التجميع، ولا سيما الموازنة؛ وتقدير مجاميع الحسابات القومية الرئيسية بأسعار ثابتة؛ فضلاً عن تحسين المنهجية المتبعة في تقدير إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب النشاط والصناعة.

وأخيراً، سلط العديد من البلدان الضوء على الحاجة إلى تعزيز شمولية حساباتها القومية من خلال تضمينها تقديرات لبعض أنشطة القطاع غير الرسمي (انظر النقاش أدناه حول مسألة الدقة).

تعدادات/مسوح الأعمال المتكاملة: تبرز الحاجة إلى جمع إحصاءات هيكلية متكاملة تطال نواحي الاقتصاد كافة مرة كل خمس سنوات (أو بشكل منتظم على الأقل). ومن الضروري توفر هذه المعلومات ليس فقط لغايات تجميع الحسابات القومية بل أيضاً لتقدير ميزان المدفوعات، وتدفقات رأس المال الخاص ومؤشرات

الاستثمار. وتشمل التغطية المطلوبة جميع الشركات بغض النظر عن قطاع عملها، على أن تتضمن المعلومات التي يتم جمعها المجموعة الكاملة من الحسابات المالية المصنفة على النحو الملائم لدعم عملية تجميع الحسابات القومية. وهناك حاجة أيضاً إلى إحصاءات المخرجات وبيانات العمالة والأجور. وإلى جانب الكلفة، يتمثل العائق الأساسي الذي يحول دون إجراء مسوحات مماثلة على نحو أكثر انتظاماً في غياب البنى الأساسية الإحصائية الرئيسية، لا سيما السجلات التجارية، والتصنيفات القومية اللازمة استناداً إلى المعايير الدولية (انظر أدناه).

وكما يُظهره القسم 2 أعلاه في الفقرة المتعلقة بآفاق استخدام المجموعة الأساسية من المؤشرات في المنطقة العربية، إن العديد من أجهزة الإحصاء في النظام الإحصائي الوطني غير قادرة على إنتاج البيانات التي تحتاج إليها بسبب النقص في التمويل والافتقار إلى الموظفين من ذوي المهارات في مجال الإحصاءات. ويؤدي ذلك إلى عدم قدرة بعض منتجي البيانات على استخدام المنهجيات المطلوبة وإلى مشاكل مرتبطة بنوعية البيانات، لا سيما على صعيد تصميم المسح وحجمه، فضلاً عن النقص في التصنيفات والتحديدات المتكاملة التي تستند إلى المعايير الدولية المشار إليها في الجدولين 1 و2 أعلاه.

التوقيت

إلى جانب المشاكل المرتبطة بمستوى توفر المجموعة الأساسية من المؤشرات المطلوبة، يحتاج المستخدمون في بعض بلدان المنطقة إلى الحصول على المؤشرات بشكل عام في الوقت المناسب، ولا سيما المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير. والتوقيت غير الملائم سببه عدم إصدار المؤشر بشكل دوري، ووجهة نظر شائعة لدى المستخدمين بأن مخرجات بعض أجهزة الإحصاء غير مرتبطة بجداول زمنية محددة مسبقاً لإنتاج البيانات ونشرها. نتيجة لذلك، يقوم بعض المستخدمين الخارجيين بتجميع المؤشرات وصياغة السياسات على أساس بيانات منتهية الصلاحية.

ويوفر الجدول الذي يلخص ممارسات النشر والوارد على الصفحة الرئيسية للنظام العام لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي تحليلاً للتوقيت المعتمد في 12 بلداً من البلدان الأعضاء في الإسكوا لكل من المؤشرات الـ 16. وتشجَّع البلدان المنتسبة إلى النظام العام لنشر البيانات على تعميم مؤشراتها حسب المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتوقيت الواردة في ملخص ممارسات النشر. ويظهر تحليل موجز في هذا الخصوص أن أياً من البلدان الـ 12 لا يلتزم بجميع مبادئ التوقيت، على الرغم من أن المملكة العربية السعودية تفي بمعظمها. والقسم الأكبر من البلدان يتقيد بالمبادئ التوجيهية على صعيد نصف المؤشرات تقريباً. وما من معلومات متوفرة فيما يتعلق بثلاثة بلدان هي البحرين، والجمهورية العربية السورية، والعراق.

وتتضمن الصفحة الرئيسية للمعيار الخاص لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي تحليلاً مماثلاً للتوقيت في خمسة بلدان من البلدان الأعضاء في الإسكوا ضمن الجدول المخصص لمعايير الامتثال. وتجدر الإشارة إلى أن المبادئ التوجيهية للاستمرارية الخاصة بهذا المعيار هي أكثر صرامة من تلك المتعلقة بالنظام العام لنشر البيانات. وتفي هذه البلدان الخمسة بشروط التوقيت فيما يتعلق بـ 17 من أصل 21 مؤشراً اقتصادياً من المؤشرات التابعة للمعيار المذكور.

الشكل 4- معهد الإحصاء التركي – النفاذ الإلكتروني إلى المؤشرات وبياناتها الوصفية

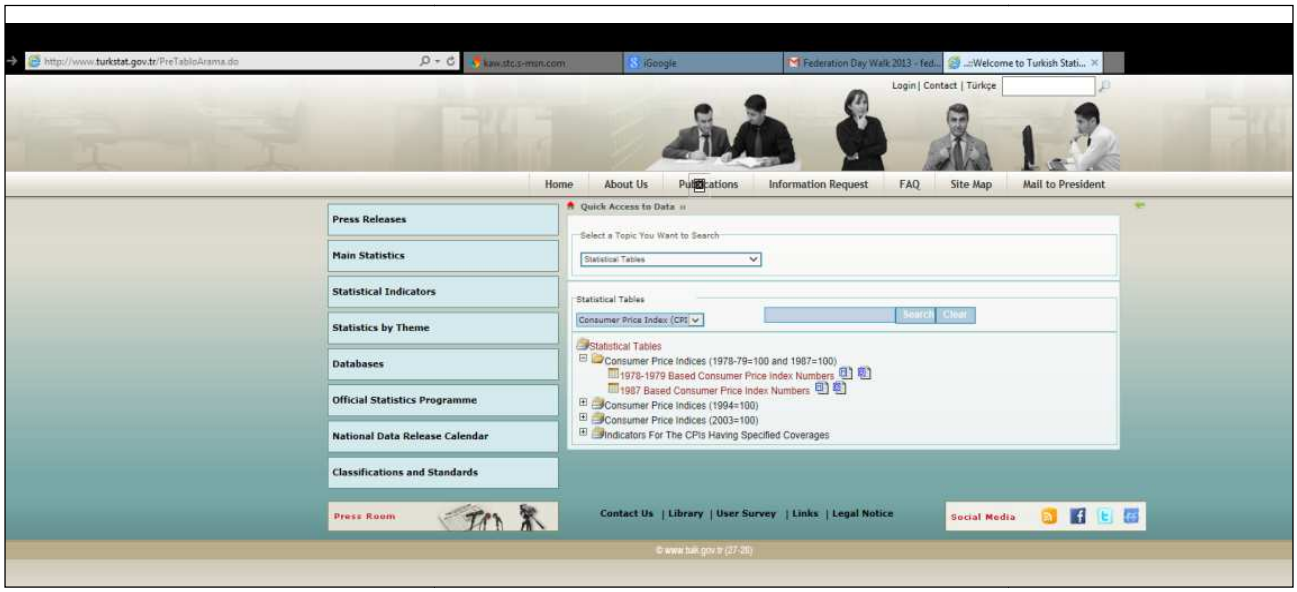

المصدر: http://www.turkstat.gov.tr/PreTabloArama.do.

الشكل 5- إحصاءات نيوزيلندا- النفاذ الإلكتروني إلى المؤشرات وبياناتها الوصفية

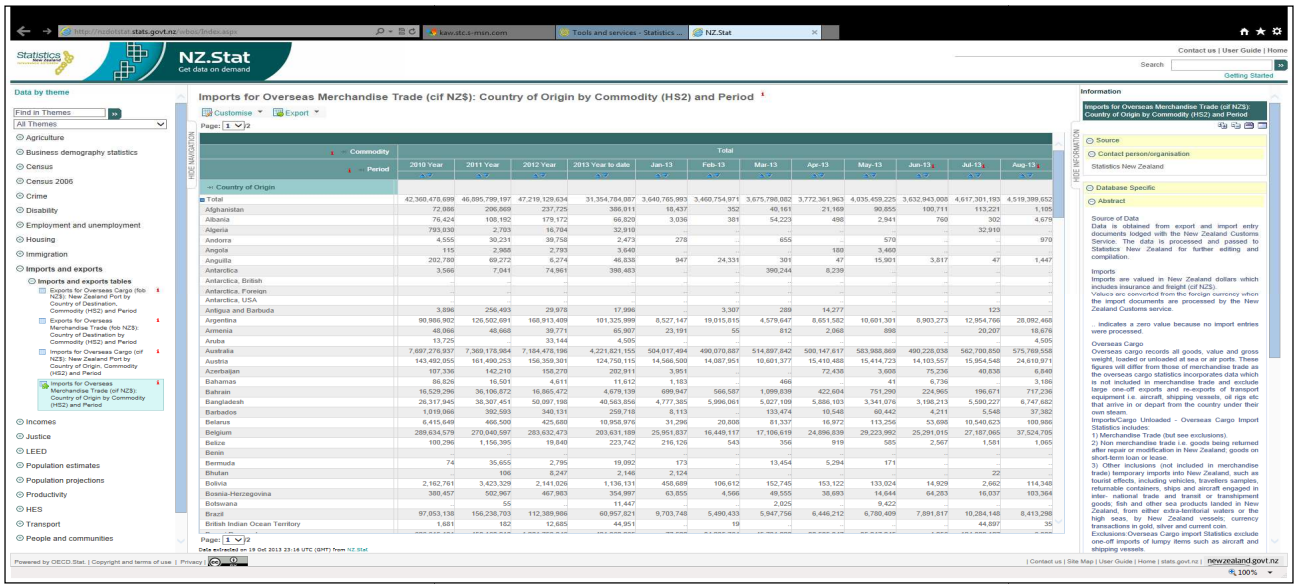

المصدر: http://nzdotstat.stats.govt.nz/wbos/Index.aspx.

الإتاحة

لا يزال النفاذ إلى المعلومات الإحصائية المتوفرة محدوداً في بعض بلدان المنطقة العربية وتعميم الإحصاءات لا يتم على نطاق واسع. ومعظم أجهزة الإحصاء في المنطقة تنشر مطبوعات رئيسية على موقعها الإلكتروني، لكن هذه المطبوعات ليست سوى نسخ بتشكيل (PDF) عن المطبوعات الورقية. من هنا

الحاجة إلى توفير البيانات بتشكيلات أكثر سهولة للاستخدام مثل (Excel) أو عبر قواعد بيانات إلكترونية ما يسمح بتحديد وتحميل مجموعة واسعة من المؤشرات بسهولة. ومن شأن قواعد البيانات الإلكترونية أن تسهل أيضاً نشر مؤشرات مصنفة على نحو أفضل كما هو الحال على موقعي معهد الإحصاء التركي (الشكل 4) وجهاز إحصاءات نيوزيلندا (الشكل 5).

وترتبط إتاحة المعلومات بقدرة المستخدم على أن يحدد بسهولة مجموعة المؤشرات المتوفرة حالياً، أو أن يعرف متى ستصدر. وغالباً ما يحتاج المستخدمون إلى البحث في المواقع الإلكترونية من أجل إيجاد المؤشرات المرجوة. وهذه القضية ترتبط بشكل خاص بموفري البيانات من غير أجهزة الإحصاء الوطنية.

وتسلط هذه القضايا الضوء على الحاجة إلى صياغة وتطبيق سياسة واضحة للنشر يتم تطبيقها بشكل موحد على النظم الإحصائية الوطنية كلها حيث تبرز فروقات شاسعة على صعيد الممارسات المتبعة. ومن شأن وضع سياسة رسمية وشاملة للنشر أن يؤمن مزيداً من الوضوح والدقة للمستخدمين. وتنطوي هذه السياسة على ما يلي:

- نشر جدول زمني مسبق وواضح بصادرات نظم الإحصاء الوطنية على موقع جهاز الإحصاء الوطني حول تواريخ الإصدار – انظر الشكل 6 الذي يُظهر الجدول الزمني لإصدار البيانات الوطنية التركية؛
- إعداد كتيب بالمنشورات (بما فيها المنشورات الورقية، والمنشورات الإلكترونية، وقواعد البيانات على الإنترنت، إلخ) والخدمات الإحصائية؛
- إعلام المستخدمين الرئيسيين داخل الحكومات في حال وجود إصدارات مسبقة للبيانات؛
- تحديد جهة اتصال داخل الجهاز لتوفير معلومات إضافية عن المؤشر في حال توفرها؛
- الإشعار المسبق بحصول تغييرات أساسية في المنهجية المتبعة، ومصادر البيانات، والتقنيات الإحصائية المستخدمة في جمع الإحصاءات؛
- توفير التحليلات التي ترافق المؤشر والتي تحدد المواصفات الرئيسية، والتغيرات عبر الزمن، والقضايا السببية ذات الصلة؛
- توفير معلومات منهجية (بيانات وصفية) حول كيفية تجميع المؤشرات، ترتبط بالإحصاءات التي يصفها المؤشر – انظر النقاش حول موضوع الوضوح أدناه؛
- تقديم معلومات حول توفر البيانات الأولية أو البيانات النهائية وحول مراجعة السياسات والممارسات. ولا يتم عادة تعميم دراسات المراجعات لدى تنفيذها.

الشكل 6- الجدول الزمني لإصدار البيانات الوطنية التركية

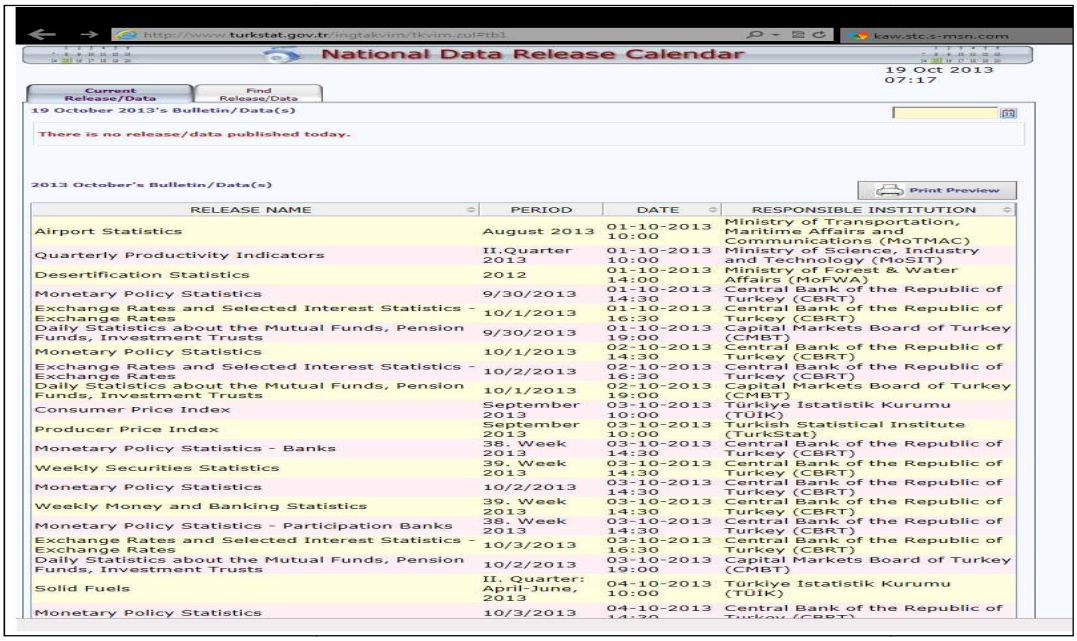

National Data Release Calendar

19 Oct 2013
07:17

Current Release/Data | Find Release/Data

19 October 2013's Bulletin/Data(s)

There is no release/data published today.

2013 October's Bulletin/Data(s)

Print Preview

RELEASE NAME	PERIOD	DATE	RESPONSIBLE INSTITUTION
Airport Statistics	August 2013	01-10-2013 10:00	Ministry of Transportation, Maritime Affairs and Communications (MoTMAC)
Quarterly Productivity Indicators	II.Quarter 2013	01-10-2013 10:00	Ministry of Science, Industry and Technology (MoSIT)
Desertification Statistics	2012	01-10-2013 14:00	Ministry of Forest & Water Affairs (MoFWA)
Monetary Policy Statistics	9/30/2013	01-10-2013 14:30	Central Bank of the Republic of Turkey (CBRT)
Exchange Rates and Selected Interest Statistics - Exchange Rates	10/1/2013	01-10-2013 16:30	Central Bank of the Republic of Turkey (CBRT)
Daily Statistics about the Mutual Funds, Pension Funds, Investment Trusts	9/30/2013	01-10-2013 19:00	Capital Markets Board of Turkey (CMBT)
Monetary Policy Statistics	10/1/2013	02-10-2013 14:30	Central Bank of the Republic of Turkey (CBRT)
Exchange Rates and Selected Interest Statistics - Exchange Rates	10/2/2013	02-10-2013 16:30	Central Bank of the Republic of Turkey (CBRT)
Daily Statistics about the Mutual Funds, Pension Funds, Investment Trusts	10/1/2013	02-10-2013 19:00	Capital Markets Board of Turkey (CMBT)
Consumer Price Index	September 2013	03-10-2013 10:00	Türkiye Istatistik Kurumu (TUIK)
Producer Price Index	September 2013	03-10-2013 10:00	Turkish Statistical Institute (TurkStat)
Monetary Policy Statistics - Banks	38. Week 2013	03-10-2013 14:30	Central Bank of the Republic of Turkey (CBRT)
Weekly Securities Statistics	39. Week 2013	03-10-2013 14:30	Central Bank of the Republic of Turkey (CBRT)
Monetary Policy Statistics	10/2/2013	03-10-2013 14:30	Central Bank of the Republic of Turkey (CBRT)
Weekly Money and Banking Statistics	39. Week 2013	03-10-2013 14:30	Central Bank of the Republic of Turkey (CBRT)
Monetary Policy Statistics - Participation Banks	38. Week 2013	03-10-2013 14:30	Central Bank of the Republic of Turkey (CBRT)
Exchange Rates and Selected Interest Statistics - Exchange Rates	10/3/2013	03-10-2013 16:30	Central Bank of the Republic of Turkey (CBRT)
Daily Statistics about the Mutual Funds, Pension Funds, Investment Trusts	10/2/2013	03-10-2013 19:00	Capital Markets Board of Turkey (CMBT)
Solid Fuels	II. Quarter: April-June, 2013	04-10-2013 10:00	Türkiye Istatistik Kurumu (TUIK)
Monetary Policy Statistics	10/3/2013	04-10-2013 14:30	Central Bank of the Republic of Turkey (CBRT)

المصدر: http://www.turkstat.gov.tr/ingtakvim/tkvim.zul#tb1.

الدقة

كما هو مبين أعلاه، يشتمل موضوع الدقة على مجموعة كبيرة من القضايا، كالبنية الأساسية الإحصائية (السجلات التجارية، والتصنيفات، وجمع البيانات، وتوليفها، وتنقيحها، ونشرها)؛ ومدى إتاحة البيانات الإدارية ذات النوعية المطلوبة؛ وإنشاء قاعدة بيانات بالمهارات اللازمة. ومن القضايا المؤسسية التي تساهم في توفير عامل الدقة التنسيق والتعاون بين مختلف أجهزة النظام الإحصائي الوطني. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من قضايا نوعية البيانات المرتبطة بمؤشرات محددة من المجموعة الأساسية التي تم رصدها خلال استعراض تقييمات النوعية المفصلة للنظام الإحصائي الوطني في البلدان الأعضاء في الإسكوا ناجم عن أوجه القصور في البنية الأساسية القائمة. وفيما يلي ما ذُكر من القضايا، إلى جانب قضايا أخرى تؤثر على الدقة.

السجلات التجارية: يشكل مسك السجلات التجارية ذات النوعية الجيدة أداة أساسية لجمع الإحصاءات الضرورية لتجميع الحسابات القومية ونشر مختلف المؤشرات الاقتصادية المتسقة فيما بينها. ويشكل عدم توفر سجلات تجارية ملائمة عائقاً أساسياً أمام تجميع الإحصاءات الهيكلية التي تطال كافة نواحي الاقتصاد بوتيرة منتظمة وتطوير نظام من المسوح التجارية الأكثر تواتراً للحصول على إحصاءات متعلقة بأوجه أساسية من النشاط الاقتصادي. ومن أبرز المشاكل التي تشير إليها أجهزة الإحصاء الوطنية وغيرها من الوكالات في المنطقة في هذا الإطار:

- عدم توفر إطار وطني (قائمة) بالمنشآت الاقتصادية، بما في ذلك إعطاء رقم تعريف وطني لكل مؤسسة؛

- ضعف وسوء نوعية أطر العينات المتوفرة للمسوح الاقتصادية، ما يضعف نوعية وموثوقية البيانات التي يتم إنتاجها؛
- عدم تحديث السجلات القائمة وبالتالي عدم استخدامها؛
- استخدام سجلات إحصائية تخصصية لمسوحات مختلفة ما يُعتبر سبباً أساسياً لانعدام التناسق بين المؤشرات المختلفة؛
- الصعوبات والتكاليف المرتفعة في إطار مسك السجلات التجارية وتحديثها بسبب النقص في التعاون الفعال بين الأجهزة الإدارية (الهيئات المعنية بمنح الرخص، والهيئات المعنية بفرض الضرائب، وغرف التجارة، إلخ).

أطر لمسوح الأسر: يحول عدم توفر إطار موثوق لمسوح الأسر (جداول الأسر أو إطار خاص بمجال ما) دون توفير بيانات العمالة والبطالة وجمع الإحصاءات المتعلقة بنشاط القطاع غير النظامي. ويؤدي توفر إطار فعال لمسوح الأسر إلى تحسين تصميم العينة والتغطية الجغرافية، فضلاً عن تغطية كافة فئات السكان. ويرجّح أن تنخفض التكلفة جراء الحد من حجم العينة. كذلك تساهم بلورة إطار موثوق لمسوح الأسر في تحسين نوعية البيانات وإتاحة الفرص أمام جمع المعلومات المتعلقة بمستويات العيش ورصد الفقر وتطورات سوق العمل والبيانات الخاصة بالنزوح الداخلي.

التصنيفات: يُعتبر الاستخدام المنهجي للتصنيفات الملائمة من قِبل منتجي البيانات الرسمية كافة في جميع أجهزة النظام الإحصائي الوطني عنصراً أساسياً في تجميع المؤشرات المتكاملة والمتسقة. فغياب الاستخدام المتسق للتصنيفات الملائمة يعيق جمع المؤشرات الاقتصادية المستخلصة من مجموعة من المدخلات. ومن الضروري إدخال تصنيفات جديدة لتطوير السجلات التجارية. وتعتمد معظم أجهزة الإحصاء الوطني في المنطقة العربية منذ عشر سنوات نظم تصنيف قائمة على المعايير الدولية. وتتأثر التصنيفات التي تؤثر على نوعية البيانات بمدى امتثال الأجهزة الأخرى المنتجة للبيانات ضمن النظام الإحصائي الوطني للتصنيفات الدولية. ولا يزال هذا الامتثال محدوداً نسبياً، لا سيما فيما يتعلق باستخدام التصنيفات في إنتاج البيانات الإدارية. وعلى جهاز الإحصاء الوطني في هذا الإطار المبادرة إلى توفير الدعم من خلال التدريب مثلاً، لتعزيز الجهود الوطنية على هذا الصعيد.

تغطية الأنشطة غير النظامية: تعاني بلدان عدة في المنطقة من عدم توفر إحصاءات لأنشطة القطاع غير النظامي لدى الأفراد والجماعات الناشطين اقتصادياً لكن غير المسجلين في عناوين تجارية محددة. فهذه الأنشطة تشكل نسبة كبيرة من حجم الإنتاج وتجارة التجزئة والخدمات الأخرى، وأثرها كبير على مكونات الحسابات القومية.

الامتناع عن الرد: تطرق عدد من أجهزة الإحصاء الوطنية إلى مشكلة ارتفاع نسبة عدم الرد على المسوحات، ما يؤثر على نوعية المؤشرات التي يتم جمعها. ويمكن عزو ارتفاع هذه النسب إلى الأسباب التالية: استخدام سجلات تجارية غير محدّثة، وسوء تصميم النموذج، وغياب ثقافة صنع القرار القائم على الأدلة، وجو التشكيك العام في الحكومة وفي كيفية استخدام المعلومات التي يتم جمعها.

إتاحة البيانات الإدارية: لا يزال عدد من أجهزة الإحصاء الوطنية في المنطقة العربية يشتكي من محدودية النفاذ إلى السجلات الإدارية و/أو من المشاكل المرتبطة بنوعية البيانات المتاحة. وقد صُمّمت البيانات الإدارية في معظم الحالات للإيفاء بالاحتياجات التنظيمية للوزارة أو الجهاز الرسمي المسؤول عن

جمعها. بالتالي، تبرز الحاجة دوماً إلى المواءمة بين المفاهيم والتصنيفات والمنهجيات الإحصائية التي تستخدمها الأجهزة الأخرى في جمع البيانات الإدارية من أجل تسهيل استخدامها كمدخلات لعملية تجميع الإحصاءات.

ولتحسين إتاحة البيانات الإدارية يجب تحديد السجلات المتوفرة أو المحتملة، وتكييفها مع الاستخدامات الإحصائية، وتحديثها بشكل مستمر لغايات إحصائية. ومن الضروري أن يتم هذا العمل بالتعاون مع الوزارات المعنية والسلطات العامة. ولتحسين إتاحة البيانات الإدارية ونوعيتها ينبغي:

- صياغة الحكومات لسياسات واضحة حول استخدام السجلات الإدارية، على أن تصادق عليها الوزارات كافة؛
- بناء القدرات داخل المؤسسات العامة ذات الصلة.

الوضوح

كما هو مبين في القسم الأول أعلاه، يشكل توفير المعلومات المنهجية (البيانات الوصفية) إلى جانب المؤشر عاملاً أساسياً لضمان فهم المستخدم للاستخدام الملائم للمجموعة الأساسية من المؤشرات الاقتصادية. وتتفاوت الممارسات المتعلقة بنشر البيانات الوصفية للمؤشرات الاقتصادية بشكل كبير في المنطقة العربية من حيث التفاصيل ومدى التقارب مع السلاسل التي تصفها ومدى توفرها وهيكليتها. وقد تولت أجهزة الإحصاء الوطنية إعداد المجموعات الأكثر شمولية من البيانات الوصفية الخاصة بالمجموعة الأساسية للمؤشرات الاقتصادية القصيرة الأمد في كل بلد من بلدان المنطقة، وذلك في إطار الشروط التي يفرضها كل من النظام العام لنشر البيانات والمعيار الخاص لنشر البيانات التابعين لصندوق النقد الدولي واللذين تسجلت فيهما كافة البلدان الأعضاء في الإسكوا.

ونظراً إلى أن المواقع الإلكترونية توفر المجال الأمثل لإتاحة البيانات الوصفية المحدثة دوماً للمستخدمين، يركز هذا الاستعراض السريع على مدى توفر المعلومات المنهجية على المواقع الإلكترونية لأجهزة الإحصاء الوطنية. وبعض الملاحظات المذكورة أدناه تنطبق أيضاً على البيانات الوصفية المنشورة في مطبوعات ورقية.

إن معظم أجهزة الإحصاء الوطنية في المنطقة تنشر على الأقل جزءاً من الإحصاءات الاقتصادية للمجموعة الأساسية على مواقعها الإلكترونية، إما مدرجة ضمن بيانات إعلامية، إما بتشكيل PDF (غالباً ما يتخذ ذلك شكل المطبوعات الورقية)، أو Excel، وفي بعض الحالات القليلة عبر قواعد بيانات على الإنترنت. وبعد مقارنة الممارسات المتبعة حالياً على المواقع الإلكترونية على صعيد نشر البيانات الوصفية مع الممارسات الموصى بها لنشر وتعميم البيانات الوصفية المبينة أعلاه في الفصل 1، تم رصد بعض الأمثلة لممارسات جيدة متعلقة بتوصيات معينة. لكن، غالباً ما تكون البيانات الوصفية غير متوفرة، وفي حال توفرت تعترضها عادة كل المشاكل التالية أو بعض منها:

- صعوبة رصدها بشكل مباشر على المواقع الإلكترونية. فالمستخدمون الراغبون بالنفاذ إلى المعلومات المنهجية غالباً ما يُضطرون إلى تصفح الموقع الإلكتروني كاملاً، فيكتشفون أن البيانات الوصفية إما غير متوفرة وإما ضئيلة جداً ولا يمكن الاستفادة منها؛

- عدم توفر البيانات الوصفية بشكل موحد لكافة المؤشرات المعممة على المواقع الإلكترونية، إذ إنها قد تكون متاحة لبعض السلاسل الإحصائية وغير متوفرة لأخرى. والروابط الإلكترونية المؤدية إلى البيانات الوصفية تكون عادةً معطلة لفترات طويلة من الزمن، ولا يمكن النفاذ إلى المعلومات المتاحة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه نادراً ما تتم الإشارة إلى المرة الأخيرة التي جرت فيها مراجعة البيانات الوصفية الموفرة أو تحديثها؛

- عدم ارتباط البيانات الوصفية بشكل مباشر بالإحصاءات التي تصفها. فبعض أجهزة الإحصاء الوطنية توفر بيانات وصفية موجزة أو مفصلة بشكل ملفات منفصلة لا يتم ربطها بالإحصاءات التي تصفها والعكس صحيح. ويتوجب على المستخدمين الراغبين بالحصول على معلومات حول كيفية تجميع السلاسل أو بتحديد مدى ارتباطها بالعمل الذي يضطلعون به أن يجروا بحثاً على الموقع الإلكتروني الخاص بالبيانات الوصفية حول قضايا أساسية مثل التغطية، والمفاهيم، والتصنيفات، ومراجعة البيانات، والانقطاع في السلاسل، إلخ. ويوفر الموقعان الإلكترونيان المبينان أعلاه والتابعان لمعهد الإحصاء التركي (الشكل 4) وجهاز إحصاءات نيوزيلندا (الشكل 5) أمثلة حول الممارسات الموصى بها على صعيد الربط بين البيانات والبيانات الوصفية ذات الصلة؛

- عدم التنظيم، سواء من حيث إدراج البيانات في قائمة بالمجالات الإحصائية[26] أو من حيث تمحورها حول مجموعة مشتركة من عناصر البيانات الوصفية كتلك المستخدمة في صندوق النقد الدولي أي النظام العام لنشر البيانات والمعيار الخاص لنشر البيانات. فمن الصعب جداً المقارنة ما بين المؤشرات التي تجمعها أجهزة الإحصاء الوطنية في المنطقة العربية؛

- الإيجاز الشديد للبيانات الوصفية واقتصارها على ملاحظات في المطبوعات الورقية أو بتشكيل PDF. وفي معظم الأحيان، لا يشار إلى الشروط والأحكام المعتمدة في تجميع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها. ونادراً ما تعطي البيانات الوصفية المنشورة للمستخدم فكرة عن القيود المرتبطة باستخدام المؤشرات. كما أن البيانات الوصفية الموجزة القائمة غير مربوطة بمعلومات منهجية أكثر تفصيلاً أو بمعلومات عن كيفية الاتصال بالمصدر لمزيد من المعلومات. ويقوم عدد محدود جداً من بلدان المنطقة بإعداد ونشر المصادر المفصلة والمطبوعات الخاصة بالمنهجيات التي يتم تحديثها بشكل منتظم؛

- عدم توفر البيانات الوصفية على الإنترنت، فبعض الأجهزة تعمل على تجميع البيانات الوصفية لكنها لا تنشرها على الإنترنت على الرغم من إمكانية النفاذ إليها عند الطلب من خلال جهات اتصال محددة.

وفيما يتعلق باستخدام معايير البيانات الوصفية، أظهرت المعلومات التي جمعتها الأمانة التنفيذية في عام 2011 من خلال استبيان حول الاستخدام الحالي والمخطط له للبيانات الوصفية أن أربعة من البلدان المشمولة بالمسح[27] (الأردن، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، ومصر) تستخدم حالياً أو تعمل على استخدام معيارين أو أكثر من المعايير المبينة أعلاه. وتستخدم قطر نظام مستودع البيانات في حين تعتمد مصر مبادرة توثيق البيانات استناداً إلى نظام تسجيل الوثائق، ويستخدم السودان نظام Sudaninfo (devinfo) واليمن نظام معلومات التنمية (devinfo)[28].

26 مثلاً، تصنيف اللجنة الاقتصادية لأوروبا للأنشطة الإحصائية الدولية.

27 اشتمل المسح على 14 بلداً من البلدان الأعضاء في الإسكوا: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، مصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن.

28 الإسكوا، 2011a، ص 19.

قابلية المقارنة والاتساق

تُعتبر قابلية المقارنة بين الإحصاءات التي تولت جمعها أجهزة الإحصاء نفسها عبر الزمن و/أو الإحصاءات التي قامت الأجهزة بنشرها في بلدان مختلفة في المنطقة العربية من الأوجه الرئيسية التي تحدد نوعية البيانات. إلا أن مسألة اتساق المؤشرات المجمعة ضمن النظام الإحصائي الوطني نفسه حظيت باهتمام أكبر في التقييمات المفصلة التي أجريت في السنوات الأخيرة لا سيما في إطار تجميع الحسابات القومية.

ويؤدي وجود أكثر من وكالة واحدة تتولى نشر الإحصاءات الرسمية إلى ازدواجية في الجهود وصدور بيانات غير متسقة، ما قد يوقع المستخدمين في لغط ويحد من موثوقية الإحصاءات. ويمكن لهذه التفاوتات أن تكون جوهرية فتنشأ عن استخدام مصادر ومفاهيم وتصنيفات مختلفة للبيانات، إلخ. أو أن تتأتى ببساطة عن اختلافات في طريقة عرضها (مثلاً استخدام أشكال مختلفة من معدلات النمو وسنوات الأساس، إلخ.). وما قد يزيد الأمر سوءاً عدم توفر البيانات الوصفية التي توضح الأسباب الكامنة وراء التفاوتات.

وقد سلط عدد من تقييمات النظم الإحصائية الوطنية المفصلة الضوء على الحاجة إلى تعزيز التعاون ما بين الأجهزة، أي بين أجهزة الإحصاء الوطنية والمؤسسات العامة الأخرى المعنية بإنتاج الإحصاءات الرسمية أو بجمع البيانات الإدارية. ومن شأن غياب الوحدات الإحصائية في هذه الوكالات أو النقص في تمويل هذه الوحدات وضعف هيكلياتها الإحصائية والمهارات التي يتمتع بها العاملون فيها التأثير سلباً على نوعية مخرجاتها. ويتوجب على أجهزة الإحصاء الوطنية أن تلزم هذه الوكالات باتخاذ سلسلة من الإجراءات من أجل حل هذه المشاكل، بما في ذلك:

- تحديد شروطه بشكل دقيق؛
- الدفع باتجاه قبول وتطبيق التصنيفات المعيارية، إلخ. من قِبل الموظفين العاملين في وكالات أخرى، مع توفير التدريب والدعم اللازمين؛
- اتخاذ التدابير اللازمة لنقل البيانات بسلاسة في الوقت المناسب.

دال- التطور الاستراتيجي في البلدان الأعضاء في الإسكوا

إن صياغة استراتيجية وطنية فعالة للإحصاءات تعتمدها بلدان المنطقة العربية هي من العوامل الأساسية لتنمية القدرات نظراً لأهميتها في إيجاد حلول للمشاكل المؤسسية والفنية التي تفرض حالياً قيوداً على عملية تجميع ونشر المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية.

وترتبط فعالية الخطط الوطنية واستدامتها باعتماد مسارات أساسية، لا سيما اعتماد استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء والأنشطة ذات الصلة مثل: استشارة المستخدم وتنسيق عمل الأجهزة المنتجة للإحصاءات على نطاق النظام الإحصائي الوطني، والتشجيع على استخدام الإحصاءات، وتطوير المهارات وتخطيط الموارد. وتشدد الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس 21) على هذه العوامل في قائمة الضروريات[29] للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء الخاصة بكل بلد.

29 إن قائمة الضروريات للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء عبارة عن أداة من ست صفحات، طورتها باريس 21 لتكون بمثابة دليل لتطوير الخطط الاستراتيجية الفعالة من قِبل أجهزة الإحصاء الوطنية. وتتمحور القضايا والمسارات الواجب إدماجها في الخطط حول أربعة مواضيع واسعة النطاق هي: الدمج في سياق ومسارات سياسة التنمية الوطنية؛ والأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الإقليمية والدولية؛ وتحقيق التنمية بشكل شمولي، استناداً إلى مبادئ قائمة على النتائج، فضلاً عن الإيفاء بالمعايير المرتبطة بالجودة؛ واعتماد الشمولية والاتساق كقاعدة لتحقيق التنمية المستدامة للإحصاءات على أن تتم مواءمة النوعية بحسب الغايات؛ ورصد الوضع الراهن لنظام الإحصاء، وتحديد كيفية تطويره والطرق الواجب اتباعها لتحقيق ذلك. انظر الموقع التالي: http://www.paris21.org/sites/default/files/2567.pdf.

ويُعتبر توفر خطة استراتيجية فعالة تستند إلى العوامل الأساسية الوارد ذكرها في القائمة شرطاً ضرورياً لتنفيذ أنشطة بناء القدرات المبينة أدناه[30]. ومن المتوقع أن تكون النظم الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء في الإسكوا هي أول من يأخذ المبادرة ويضطلع بالمسؤولية اللازمة، ويؤدي الشركاء في التنمية دوراً هاماً في مبادرات بناء القدرات المبينة في الفصل 4 أدناه من خلال توفير الدعم والمساعدة للحكومات عند الطلب، من خلال التخطيط الاستراتيجي الوطني في مجال الإحصاءات والأنشطة ذات الصلة.

ويبين الجدول 6 أدناه الوضع الحالي للبلدان الأعضاء في الإسكوا على صعيد الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء، بالاستناد إلى معلومات مستقاة من الموقع الإلكتروني الخاص بباريس 21 والمواقع الإلكترونية لأجهزة الإحصاء الوطنية. ويتضمن الجدول كذلك عدداً من وثائق الخطط الاستراتيجية الوطنية من المصادر نفسها مثل الوضع الحالي للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء الخاصة بنظام الإحصاء الوطني الأردني على الموقع الإلكتروني الخاص بدائرة الإحصاءات العامة في الأردن (الشكل 7). انظر الملحق الثالث للحصول على الروابط. وقد ركزت الخطط الاستراتيجية المستعرضة خلال إعداد هذه المطبوعة على تنمية القدرات على صعيد المؤسسات والبنية الأساسية الإحصائية التي تُعتبر من الشروط الأساسية لتحقيق تقدم على مستوى المجالات الإحصائية المنفردة مثل الأسعار، والحسابات القومية، والقوى العاملة، إلخ.

وتبرز تفاوتات كبيرة على صعيد وجود وتوفر خطط استراتيجية للنظام الإحصائي الوطني في بلدان المنطقة العربية. فمن أصل البلدان الـ 17 في المنطقة، لا تتوفر خطط حالية إلا في أربعة بلدان (الأردن، والعراق، وفلسطين، وقطر)، في حين لدى خمسة بلدان أخرى خطط منتهية الصلاحية (تونس، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والمغرب، واليمن)، بينما لا تملك البلدان السبعة المتبقية أي خطط (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية).

وفي إطار السعي إلى تبادل الخبرات بين بلدان المنطقة، تدعى كافة البلدان الأعضاء إلى عرض خططها الاستراتيجية الحالية لتطوير الإحصاء المقترحة على مواقعها الإلكترونية.

الجدول 6- الوضع الحالي للاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء في البلدان الأعضاء في الإسكوا

البلد	الاستراتيجية القائمة			الاستراتيجية الوطنية المقبلة لتطوير الإحصاء		ورقة استراتيجية الحد من الفقر أو خطة التنمية الوطنية
	الوضع	التسمية	الفترة الزمنية	الوضع	الفترة الزمنية	الفترة الزمنية
الأردن	قيد التطبيق	الاستراتيجية الإحصائية الوطنية	2013-2008	في طور التصميم		2013-2011
الإمارات العربية المتحدة						
البحرين						
تونس	منتهية الصلاحية	البرنامج الوطني للإحصاءات	2011-2007	لم يتم التخطيط لها بعد		2015-2011
السودان	منتهية الصلاحية	الخطة الاستراتيجية للجهاز المركزي للإحصاء	2008-2003	في طور التصميم	2016-2012	2011-2007
الجمهورية العربية السورية	منتهية الصلاحية	استراتيجية بناء القدرات الإحصائية في سوريا في الفترة من 2006 إلى 2010	2010-2006	تم التخطيط لها		2016-2011

30 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، 2012.

الجدول 6 (تابع)

البلد	الاستراتيجية القائمة			الاستراتيجية الوطنية المقبلة لتطوير الإحصاء		ورقة استراتيجية الحد من الفقر أو خطة التنمية الوطنية
	الوضع	التسمية	الفترة الزمنية	الوضع	الفترة الزمنية	الفترة الزمنية
العراق	قيد التطبيق	الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء	2014-2010	لم يتم التخطيط لها بعد		2014-2010
عُمان						
فلسطين	قيد التطبيق	الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء	2013-2009	تم تصميمها		2018-2014
قطر	قيد التطبيق	الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء في دولة قطر	2013-2008			
الكويت						
لبنان						
ليبيا	غير متوفرة			في طور التصميم		غير متوفرة
مصر	غير متوفرة	تقييم الوضع الراهن والأهداف الاستراتيجية للنظام الإحصائي الوطني		تم التخطيط لها		2012-2007
المغرب	منتهية الصلاحية	خطة العمل الطويلة الأمد لدائرة الإحصاءات	2012-2002	في طور التصميم		2025-2005
المملكة العربية السعودية						
اليمن	منتهية الصلاحية	الخطة الإحصائية الرئيسية	2010-2006	تم التخطيط لها		2015-2011

المصادر: المواقع الإلكترونية الوطنية وباريس 21، 2013، والجدول الموجز للاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء في المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا؛ http://paris21.org/sites/default/files/NSDS_Status_Table_Mar2013.pdf.

الشكل 7- دائرة الإحصاءات العامة في الأردن – الاستراتيجية الإحصائية الوطنية

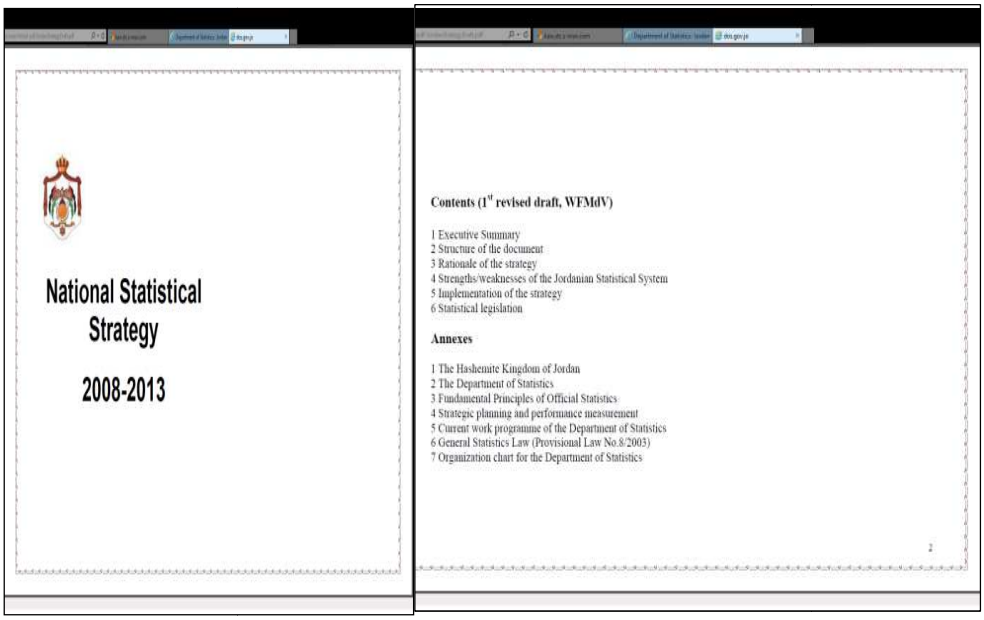

المصدر: http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/linked-pdf/JordanStrategyDraft.pdf.

الشكل 7 (تابع)

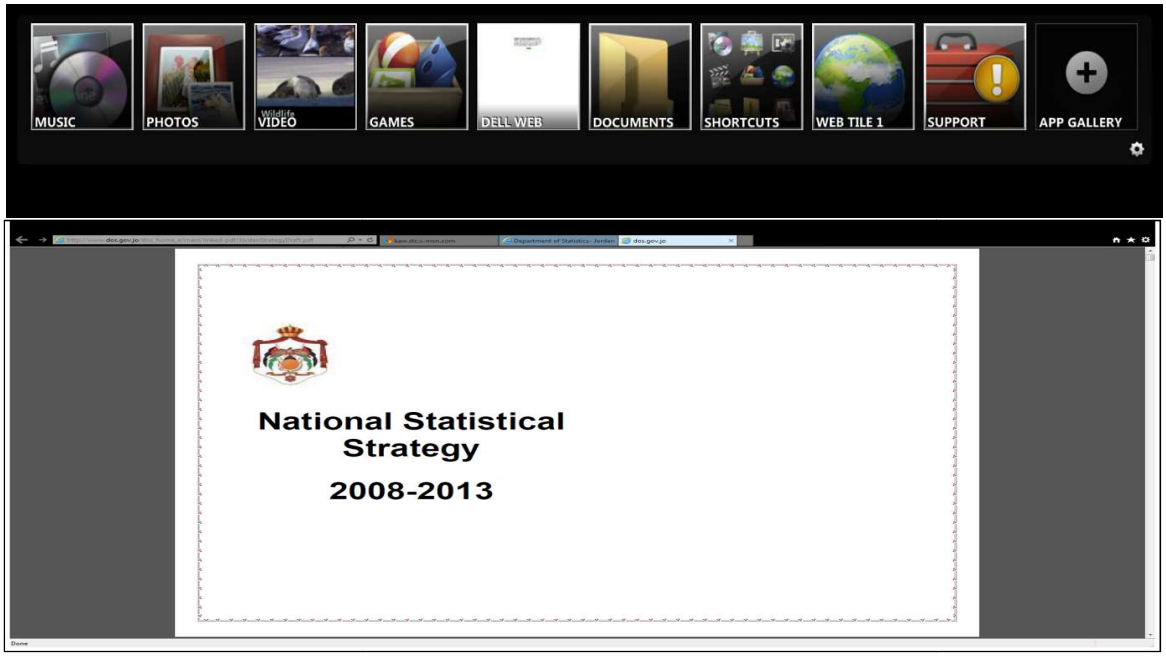
MUSIC
PHOTOS
Wildlife
VIDEO
GAMES
DELL WEB
DOCUMENTS
SHORTCUTS
WEB TILE 1
SUPPORT
APP GALLERY
National Statistical
Strategy
2008-2013

رابعاً- تنمية القدرات

يستعرض هذا القسم الأنشطة الواجب تنفيذها على المستويين الوطني والإقليمي من أجل تنمية قدرات كل بلد من بلدان المنطقة العربية لبلورة المجموعة الأساسية من المؤشرات الاقتصادية. يبدأ هذا القسم بلمحة سريعة عن المبادرات العالمية الأخيرة التي، على الرغم من تركيزها على استخدام المؤشرات كسلاسل من المدخلات بهدف تجميع الحسابات القومية وتطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008، تتناول أيضاً عملية تطوير هذه المؤشرات من أجل رصد التغيرات في الأوجه الأساسية للاقتصاد على المديين القصير والبعيد. وتوفر هذه المبادرات أيضاً سياقاً عالمياً لأنشطة بناء القدرات في المنطقة العربية وسيتم التطرق إليها في هذا الجزء أيضاً.

ويُختتم هذا القسم بلمحة موجزة عن أنشطة تنمية القدرات وكيفية إدارتها على المستوى الإقليمي، مع تسليط الضوء على استخدام استراتيجيات فعالة لتطوير الإحصاءات الوطنية، على غرار: خطة العمل الإقليمية المزمع استكمالها مع نهاية عام 2015؛ ومشروع ممول من حساب التنمية من المتوقع إتمامه بنهاية عام 2017 لتعزيز القدرة الإحصائية للبلدان الأعضاء في الإسكوا على إنتاج ونشر مؤشرات اقتصادية قصيرة الأمد للنمو المستدام؛ وبرنامج إنمائي لاحق يتواصل العمل به حتى نهاية عام 2020.

ألف- المبادرات العالمية

يسلط هذا القسم الضوء على مبادرتين عالميتين حاليتين حول تنمية قدرة بلدان المنطقة العربية على تجميع ونشر مؤشرات اقتصادية ذات نوعية جيدة، وشفافة من حيث المنهجية المتبعة. وترتبط هاتان المبادرتان بتطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008 الذي تشكل المؤشرات مدخلات أساسية له. ويمكن عزو ارتباط الحسابات القومية بتنمية قدرة بلدان المنطقة على تجميع ونشر المؤشرات الاقتصادية ذات الأولوية بشكل أساسي إلى دور نظام الحسابات القومية كإطار مفاهيمي مشترك لتكامل الإحصاءات الاقتصادية.

والإحصاءات الاقتصادية المتكاملة هي عبارة عن مجموعات شاملة من المجالات الإحصائية المختلفة مثل مؤشرات أسعار المستهلك ومعدلات البطالة ومؤشرات الإنتاج التي تستخدم مفاهيم وتحديدات وتصنيفات وطرق تقييم ومصادر بيانات مشتركة بهدف بلورة صورة متسقة ومتناغمة للنشاط الاقتصادي[31]. ويستفيد منتجو الإحصاءات ومستخدموها على حد سواء من نظام الإحصاء الوطني الذي يجمع الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة وينشرها. فالمنتجون يستفيدون من تجميع الحسابات القومية التي تستوجب توفر سلاسل متسقة من المخرجات، والمستخدمون يستفيدون من خلال ضمان اتساق المعلومات التي توفرها المؤشرات التي تسجل المستويات والتغيرات في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي.

تشمل الأسس التي تقوم عليها عملية تكامل الإحصاءات الاقتصادية مروحة واسعة من الجوانب المؤسسية والفنية وتلك المرتبطة بالبنى الأساسية تغطي كافة مراحل عملية إنتاج الإحصاءات[32]. وكما هو مبين أدناه، فالطريقة الأفضل لتنمية القدرات الوطنية في هذه المجالات هي من خلال استخدام استراتيجيات

31 اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، 2010.

32 على سبيل المثال: الترتيبات المؤسسية والقانونية الخاصة بمبادئ الإحصاءات الرسمية؛ وبيئة تكنولوجيا المعلومات الحديثة؛ والمعالجة والنشر من خلال ما هو شائع من مفاهيم، وتصنيفات، وطرق تنقيح البيانات وتبادلها؛ واستخدام السجلات والأطر المشتركة؛ واعتماد المسوحات وتصاميم العينات المتكاملة؛ والتعويل على مصادر البيانات الإدارية؛ إلخ. شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، 2010، ص 31.

وطنية فعالة لتطوير الإحصاء في مختلف مؤسسات نظام الإحصاء الوطني. وخلال السنوات القليلة الماضية، جُمعت معلومات حول الوضع الراهن في البلدان الأعضاء في الإسكوا فيما يتعلق بالعديد من هذه المجالات، وذلك عبر سلسلة من الاستبيانات حول تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008. وتجدر الإشارة إلى أن التقييمات المفصلة تشكل عنصراً أساسياً في نجاح الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء[33].

برنامج تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008 والإحصاءات ذات الصلة.

يشكل برنامج تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008 مبادرة عالمية بقيادة الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة من أجل مساعدة البلدان في تنمية قدراتها الإحصائية والمؤسسية بهدف تحقيق التغيرات المفاهيمية اللازمة للانتقال من نظامها الحالي للحسابات القومية إلى الحسابات القومية لعام 2008. ويرمي البرنامج كذلك إلى تحسين نطاق سلاسل مدخلات الحسابات القومية وتفاصيلها ونوعيتها، ومعظمها مشمول في المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية المبينة أعلاه. وفي المجموعة الأساسية المقترحة إقرار بدور نظام الحسابات القومية باعتباره الإطار المفاهيمي المشترك لتكامل الإحصاءات الاقتصادية، وهو يتلاءم واحتياجات البيانات الخاصة بنظام الحسابات القومية. فمعظم السلاسل الإحصائية في المجموعة الأساسية ستفي بالعديد من احتياجات الجهات المولجة تجميع الحسابات القومية إلى بيانات المصدر[34].

وفيما يلي مبادئ التطبيق الثلاثة التي تبنتها اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة في دورتها الأربعين المنعقدة في شباط/فبراير 2009:

- التخطيط الاستراتيجي؛
- التنسيق؛ والرصد؛ والتبليغ؛
- تحسين نظم الإحصاء.

وتنطلق الاستراتيجية من التفاوت في مستويات تطبيق نظام الحسابات القومية في مختلف البلدان، مع الإقرار بأهمية تنسيق الأنشطة والتشديد على الحاجة إلى التعاون الوطيد مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة[35]. والعمليات اللازمة لتطبيق هذه المبادئ على صعيد نظام الحسابات القومية تتشابه مع تلك اللازمة لوضع وتحسين الإحصاءات الاقتصادية في المنطقة العربية، أي:

- اللجوء إلى استراتيجيات وطنية لتطوير البنى الأساسية والإحصاءات الرئيسية باعتبارها أطراً للتخطيط الاستراتيجي واعتمادها في مختلف مراحل تطبيق البرنامج الوطني؛
- استخدام المعايير والمبادئ التوجيهية الإحصائية الدولية القائمة، وعند الحاجة، وضع كتيبات ودلائل إرشادية لتلبية الاحتياجات/البيئة الخاصة بالمنطقة؛
- بناء القدرات الإحصائية من خلال التدريب والتعاون والتنسيق الفنيين ضمن النظام الإحصائي الوطني على مستوى المنطقة وفي إطار المبادرات العالمية؛

33 شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، 2008.

34 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، 2010.

35 الإسكوا، 2010.

- رصد التقدم المحرز وإعداد التقارير بشأنه بشكل دوري على صعيد تطبيق نظام الحسابات القومية ووضع إحصاءات اقتصادية أساسية قصيرة الأمد، إلى جانب البيانات الوصفية لكل بلد من بلدان المنطقة.

وتناقش فيما يلي مبادئ وعمليات التطبيق المذكورة في إطار استراتيجيات تنمية القدرات في المنطقة العربية.

ومن أجل تفادي أي ازدواجية في العمل، ستعمل الأمانة التنفيذية على التنسيق مع فريق العمل المعني بالحسابات القومية في جامعة الدول العربية، مع الحرص على أن يبقى الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية على اطلاع بالتقدم المحرز في المنطقة وأن تتواصل الاستفادة من أنشطة هذا الفريق.

باء- مؤشرات الإنذار المبكر والدورات الاقتصادية

دعت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في عرض البرنامج الذي رفعته إلى اللجنة الإحصائية خلال دورتها الأربعين عام 2009، إلى اتخاذ البلدان والمنظمات الدولية مبادرات إحصائية سريعة ومنسقة رداً على الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وقد ركزت هذه المبادرات على تحديد الثغرات في البيانات وإيجاد حل لها من أجل رصد الاضطرابات المالية والاقتصادية غير المسبوقة، وإفساح المجال للاستجابة إليها بالسياسات المناسبة، فضلاً عن تحسين عملية نشر وإيصال المعلومات المتوفرة ذات الصلة.

وتضمن برنامج عمل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة لعام 2009 سلسلة من الندوات الدولية حول المنهجية الواجب اتباعها لإعداد تقديرات سريعة (أو "فورية") ذات نوعية جيدة للأداء الاقتصادي، وإمكانية مقارنتها على الصعيد الدولي، والاستراتيجية المعتمدة لإيصالها، فضلاً عن تطوير مؤشرات تركيبية إضافية حول أداء القطاع الحقيقي للاقتصاد والأسواق المالية بهدف رصدها بشكل فعال. وفي هذا الإطار، عقدت ثلاث ندوات: الأولى في كندا في أيار/مايو 2009، والثانية في هولندا في كانون الأول/ديسمبر 2009، والثالثة في الاتحاد الروسي في تشرين الثاني/نوفمبر 2010[36].

ويتم العمل على هذه المبادرة في إطار مبادرة مشتركة بين شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بالتعاون مع وكالتي إحصاءات كندا، وإحصاءات هولندا، واللجنة الحكومية للإحصاء في الاتحاد الروسي، وذلك استناداً إلى التوصيات الصادرة عن الندوات الدولية الثلاث. وتتناول هذه المبادرة أربعة محاور:

---

36 عُقدت الندوة الدولية حول استمرارية التقديرات السريعة للاتجاهات الاقتصادية ومنهجيتها وقابليتها للمقارنة في أوتاوا في أيار/مايو 2009. وناقشت الندوة الثانية نتائج أحد التقييمات الدولية التي أجريت لنموذج البيانات الخاص بمدى التوفر والاستمرارية وقابلية المقارنة ونشر المؤشرات ذات الوتيرة العالية، وقد تم تنفيذ ذلك في إطار متابعة الاجتماع الأول. وناقش هذا الاجتماع أيضاً سلسلة من المؤشرات الخاصة بالإنذار المبكر والدورة الاقتصادية فضلاً عن التقنيات المستخدمة لاشتقاق المعلومات بهدف تتبع التطورات الاقتصادية، كما أنه حدد المجالات الرئيسية التي تتطلب بذل جهود إضافية. وقد جرى تشكيل أربع مجموعات عمل لمواصلة العمل الذي بدأ خلال الجلسات التي عقدت على هامش ندوة هولندا وهي: (أ) التقديرات السريعة؛ و(ب) المؤشرات المركبة للدورات الاقتصادية؛ و(ج) مسوحات الاتجاهات؛ و(د) نموذج البيانات والمؤشرات التحليلية لتقييم التغيرات الاقتصادية السريعة. أما الندوة الثالثة والأخيرة، فقد استعرضت مخرجات مجموعات العمل وتوصلت إلى خلاصات وتوصيات تم رفعها إلى شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة خلال عام 2011. انظر الموقع الإلكتروني التالي http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/workshops/2010/moscow/ac223-2.asp.

- تجميع التقديرات السريعة؛
- وضع مؤشرات مركبة للدورة الاقتصادية؛
- وضع مسوحات للاتجاهات؛
- وضع نموذج للبيانات ومؤشرات تحليلية (المرفق 2 أدناه).

وقد عُرض العمل الذي أجري على مؤشرات الإنذار المبكر والدورات الاقتصادية على اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام 2011 من أجل المصادقة عليها[37]. وقد حددت اللجنة في مناقشاتها عدداً من الأنشطة المستقبلية اشتملت على وضع نموذج متفق عليه دولياً للبيانات والبيانات الوصفية لوضع مؤشرات اقتصادية قصيرة الأمد بهدف تحقيق الرقابة على الاقتصاد الكلي. وتنطوي النتائج التي تم تحديدها على ما يلي:

- وضع نموذج متفق عليه دولياً للبيانات (العائدة للمؤشرات الشديدة التواتر) إلى جانب البيانات الوصفية المرجعية ذات الصلة؛
- إعداد دليل إحصائي يواكب النموذج والبيانات الوصفية من أجل بلورة توصيفات منهجية وتبيان كيفية استخدام المؤشرات الاقتصادية الفردية القصيرة الأمد؛
- تحديث محتوى قاعدة معارف شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة؛
- إعداد تقارير قطرية حول الممارسات المتبعة في إنشاء مراكز وطنية مركزية للبيانات من أجل توفير نقطة نفاذ واحدة لكل نظام إحصائي وطني استناداً إلى نموذج البيانات المتفق عليه دولياً الخاص بالمؤشرات الاقتصادية للأمد القصير؛
- إجراء تقييم عالمي للوضع الراهن في البلدان فيما يتعلق بإنشاء مراكز وطنية مركزية للبيانات.

وفي السياق نفسه، وافقت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والأربعين على إعداد أربعة أدلة توفر التوجيهات، والممارسات الفضلى، والمبادئ المتسقة لمساعدة البلدان على تجميع الإحصاءات القصيرة الأمد القابلة للمقارنة دولياً وإعداد التقارير بشأنها. وقد أوكلت مهمة إعداد هذه المبادئ التوجيهية لفرق من الخبراء الفنيين تحت رعاية مجموعة من الخبراء الاستشاريين المتخصصين في مجال الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأمد (من كندا، وهولندا، وروسيا، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة). ومن المتوقع أن تجهز النسخة الأولية للأدلة في أواخر عام 2013 وهي على الشكل التالي:

دليل التقديرات السريعة (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/الأمم المتحدة): سيوفر هذا الكتيب إرشادات إحصائية دولية استناداً إلى الممارسات الفضلى والمبادئ المتسقة لتجميع التقديرات السريعة وإعداد التقارير بشأنها. ويفسر هذا الكتيب الأنواع المختلفة من التقديرات السريعة، وخلفيتها المنهجية، وتركيبتها الفنية، كما يحدد مواصفاتها والفائدة التي تعود بها على أصعدة مختلفة. ويسلط الكتيب الضوء على طرق وقضايا التجميع العملية والمناسبة، مستنداً إلى مروحة واسعة من الخبرات والتجارب، كما يستفيد من التطورات النظرية والعملية الأخيرة في هذا المجال. ويرمي هذا الكتيب إلى مساعدة الجهات المعنية بعملية التجميع في إنتاج التقديرات السريعة لمؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية القصيرة الأمد على نحو قابل للمقارنة باستخدام الممارسات الدولية الفضلى، لاستخدام هذه المؤشرات كأدوات موثوقة في المقارنات الدولية للأداء والسلوك الاقتصاديين.

37 انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc11/2011-11-Short-termEcoIndicators-E.pdf.

ويهدف الدليل أيضاً إلى مساعدة البلدان التي تخطط لتوسيع نظم تقديرات مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية إذ يوفر الأسس المنهجية لتجميع التقديرات السريعة، ويعطي توجيهات عملية حول الخطوات والعناصر الفردية على صعيد عملية التجميع.

دليل المؤشرات المركبة (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/الأمم المتحدة): لا تتوفر حالياً أي مبادئ توجيهية حول الإحصاءات الدولية تتضمن الممارسات الفضلى والمبادئ المتسقة على صعيد تجميع المؤشرات المركبة للدورات الاقتصادية وإعداد التقارير بشأنها. ويتناول هذا الدليل معايير تجميع المؤشرات المركبة للدورات الاقتصادية وعرضها من أجل سد هذا النقص، وهو يتوجه للجهات المعنية بتجميع واستخدام المؤشرات المركبة للدورات الاقتصادية. ويستند إلى مجموعة واسعة من الخبرات والتجارب ويسلط الضوء على طرق وقضايا التجميع العملية والمناسبة، كما يستفيد من التطورات النظرية والعملية الأخيرة في هذا المجال. ويرمي الدليل إلى مساعدة الجهات المسؤولة عن التجميع في إعداد المؤشرات المركبة للدورات الاقتصادية بشكل يسمح بمقارنتها، لتشكل أدوات دولية موثوقة لمقارنة الأداء والسلوك الاقتصاديين باستخدام الممارسات الدولية الفضلى. ويهدف أيضاً إلى مساعدة البلدان التي تخطط لتوسيع نظام قياس الدورات الاقتصادية من خلال توفير الأسس المنهجية لتجميع الدورات الاقتصادية، وإعطاء التوجيهات العملية حول الخطوات والعناصر الفردية على صعيد عملية التجميع. كذلك يهدف الدليل إلى الإيفاء باحتياجات منتجي الإحصاءات القصيرة الأمد والمستخدمين التحليليين من خلال إطلاعهم على المنهجيات والتقنيات الإحصائية المستخدمة في إعداد المؤشرات المركبة.

دليل مسوحات الاتجاهات (الأمم المتحدة): ينطلق هذا الدليل من المبادئ التوجيهية الحالية للمفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول مسوحات الاتجاهات ويتوسع فيها. وسيعمل على توسيع نطاق المبادئ التوجيهية القائمة لتطال قطاعات اقتصادية إضافية (مثل الزراعة والطاقة)، مع التركيز بوضوح على احتياجات البلدان النامية على صعيد إدارة مسوحات الاتجاهات. وسيعول على مجموعة واسعة من الخبرات والتجارب ويسلط الضوء على ممارسات التنسيق، مع التركيز بشكل خاص على تصنيف قوائم الأسئلة حسب النشاط الاقتصادي. وسيُستخدم الدليل في إعداد نماذج المسوحات، ومعالجة البيانات وتحليلها، كما سيساهم في توفير المشورة للمستخدمين حول مدى تطبيق مسوحات الاتجاهات على مختلف حالات الاقتصاد الكلي وحول نشر نتائج المسوحات. ومن المتوقع أن يفي باحتياجات المستخدمين التحليليين عبر إطلاعهم على المنهجيات والتقنيات الإحصائية المستخدمة في مسوحات الاتجاهات والمؤشرات المركبة للاتجاهات.

دليل إرشادي حول المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير (الأمم المتحدة): يتناول هذا الدليل التوصيفات المنهجية ويوفر معلومات حول كيفية استخدام المؤشرات الاقتصادية الفردية القصيرة الأمد. ويوضح الخصائص الإحصائية والتحليلية للمؤشرات الاقتصادية القصيرة الأمد وأهميتها في تفسير النشاط الاقتصادي، وارتباطها بمجموعة متكاملة من الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأمد الخاصة بالحسابات القومية الربع السنوية وبيانات المكونات. ويعود هذا الدليل بالفائدة على الجهات المعنية بتجميع المؤشرات واستخدامها على حد سواء، ويتضمن روابط مفيدة إلى مواد مرجعية توفر معلومات أكثر تفصيلاً.

جيم- المبادرات الإقليمية

بعد بدء العمل في عام 2009 على الاستراتيجيات العالمية المشار إليها في القسم السابق، أطلقت اللجان الإقليمية الخمس للأمم المتحدة عدداً من البرامج و/أو دعمت عدداً من البرامج القائمة من أجل استكمال الأنشطة

المنفذة على المستوى العالمي بهدف تنمية قدرة البلدان على إنتاج الإحصاءات الاقتصادية ذات النوعية الجيدة والتغطية المطلوبة لتجميع الحسابات القومية وإجراء التحاليل الاقتصادية وصنع القرارات ذات الصلة. ويستعرض هذا القسم الأنشطة التي تنفذها الأمانة التنفيذية للإسكوا في المنطقة العربية.

عوائق وتحديات تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008 في المنطقة العربية

خلال اجتماع لفريق خبراء حول الحسابات القومية عقد في عام 2009، أطلقت الأمانة التنفيذية عملية انتقالية سلسة إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008 من خلال تحديد مجموعة من العوائق والتحديات المؤسسية[38] والإحصائية والمتعلقة بالبنى الأساسية[39] التي تعترض تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008 والإحصاءات الداعمة له في المنطقة. ونظراً لأهمية التخطيط الاستراتيجي في تخطي الحواجز المؤسسية، ركز المجتمعون على ضرورة وضع استراتيجيات وطنية فعالة لتطوير الإحصاءات. وتشتمل العوائق بالمرتبطة بالإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأمد على الحاجة إلى تحديد أسعار المنتج والجملة؛ والمؤشرات الكمية للمخرجات؛ وقيم وحدات الصادرات والواردات.

ويُعتبر تسليط الضوء على العوائق خطوة أولى في استباق التحديات المحتملة التي قد تعيق عملية الانتقال إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008.

وضع خطة عمل إقليمية لتطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008

وضعت الأمانة التنفيذية في مرحلة لاحقة تصميماً لخطة عمل إقليمية لتطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008 (انظر أدناه الفقرة المتعلقة بخطة العمل لتطبيق نظام الحسابات القومية حتى عام 2015) التي عرضت في مطبوعة حول وضع تطبيق نظام الحسابات القومية في المنطقة العربية، إلى جانب المصادر والمنهجيات[40] التي تعتمدها البلدان في تجميع إحصاءات الحسابات القومية، مع تسليط الضوء على التحديات والعوائق التي تعترض التطبيق الفعال.

وتشبه خطة العمل الإقليمية التي اقترحتها الأمانة إلى حد بعيد الهيكلية التنظيمية لبرنامج المقارنات الدولية لتعزيز الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي ووضع سياسات مستندة إلى أدلة من خلال عملية مستدامة ومتسقة إقليمياً ودولياً لتجميع الحسابات القومية وإعداد التقارير بشأنها. وقد اشتملت الخطة على حد أدنى من الأنشطة الواجب تطبيقها حتى نهاية عام 2015، تتخللها تقييمات سنوية للأعوام 2011، و2012، و2013، و2014. وتطرقت الخطة إلى التحديات ذات الصلة مثل الموارد المالية والبشرية المطلوبة، والتنسيق والترابط مع مختلف أنشطة الإسكوا في مجال الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية. كذلك اقترحت الخطة الإقليمية إنشاء هيكلية لإدارة التنسيق تتولى إرشاد عملية تطوير نظام الحسابات القومية لعام 2008 وتطبيقه ورصده.

---

38 تشتمل هذه العوائق على دوران الموظفين العالي؛ والنقص في الموظفين، وغياب التنسيق والتعاون المناسبين بين الأجهزة على امتداد نظام الرصد الوطني، وعدم توفر الجداول الزمنية الخاصة بمواعيد نشر البيانات، فضلاً عن عدم وضوح سياسات المراجعة والنقص في الكتيبات والمبادئ التوجيهية.

39 يشتمل ذلك على الحاجة إلى بلورة المزيد من السجلات التجارية والتصنيفات في المنطقة.

40 الإسكوا، 2010a.

ونظمت شعبة الإحصاء في الإسكوا، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي، ندوة حول تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008 في منطقة غرب آسيا في أيار/مايو 2010 في عُمان. وقد قام مسؤولون رفيعو المستوى عن الإحصاءات الاقتصادية وبرامج الحسابات القومية من أجهزة الإحصاء الوطنية في المنطقة العربية، إلى جانب خبراء من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وشعبة الإحصاء في الإسكوا بإنشاء منتدى لمناقشة برامج التطبيق الإقليمية والوطنية والموافقة عليها.

وقد صادق جميع المشاركين في الندوة على خطة العمل الإقليمية. ويهدف برنامج التطبيق الإقليمي لنظام الحسابات القومية لعام 2008 والإحصاءات الاقتصادية الداعمة إلى وضع إحصاءات اقتصادية قابلة للمقارنة في البلدان الأعضاء داخل المنطقة العربية من أجل رصد مدى تكامل اقتصاداتها.

وخلال انعقاد الدورة التاسعة للجنة الإحصائية في الإسكوا في تشرين الأول/أكتوبر 2010، تمت مناقشة تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008 واعتبر من المجالات ذات الأولوية. وتقدمت شعبة الإحصاء في الإسكوا للبلدان الأعضاء بآلية الإدارة والتنسيق في خطة العمل الإقليمية. ونوقشت الخطة وصدّق عليها خلال اجتماع لفريق الخبراء حول الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية عُقد في تموز/يوليو 2011 وتلاه اجتماع للمكتب الإحصائي للإسكوا في كانون الأول/ديسمبر 2011.

كذلك اقترحت الإسكوا مشروعاً في الفترة 2012-2013 للبدء بصياغة برنامج لتطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008 ودعم الإحصاءات الاقتصادية الرامية إلى تطوير الإحصاءات الاقتصادية المقارنة في الدول الأعضاء في المنطقة العربية ككل لرصد مدى تكامل اقتصاداتها. وكان من المتوقع أن تفضي هذه المبادرة إلى برنامج يمتد على سنوات عدة للانتقال بالبلدان إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008 وتوفير مجموعة تتضمن الحد الأدنى من البيانات المشتركة حول الإحصاءات السنوية والشديدة التواتر.

وأخيراً، صادقت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على مقترح مشروع من حساب التنمية حول "الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأمد" تقدمت به الإسكوا، سيساهم في تطوير القدرات الإقليمية لأجهزة الإحصاء الوطنية في مجال الإحصاءات الاقتصادية بشكل عام[41].

مطبوعة شعبة الإحصاء في الإسكوا حول المصادر والمنهجيات

ركزت الدراسة التي أجرتها شعبة الإحصاء في الإسكوا والصادرة في كانون الأول/ديسمبر 2011 بعنوان الإحصاءات الاقتصادية في منطقة الإسكوا: المصادر والمنهجيات[42] على أهمية مختلف مصادر البيانات وعلى الآلية المتبعة في تحديث البيانات، بناءً على التوصيات والممارسات الفضلى على المستوى الدولي. وقدمت الدراسة تقييماً لتوفر بيانات المصدر على المستوى الإقليمي، في ما يتعلق بتجميع الحسابات القومية في المنطقة العربية، بالاستناد إلى ردود البلدان الأعضاء في الإسكوا على الاستبيان المتعلق بمدى تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 1993، والمنهجيات المستخدمة في التقديرات، فضلاً عن التغطية الإحصائية ونوعية الإحصاءات الاقتصادية المطلوبة لتجميع الحسابات[43].

41 الجمعية العامة للأمم المتحدة A/68/6 (Sect. 35) برنامج الميزانية المقترح لفترة السنتين 2014-2015.

42 الإسكوا، 2011a.

43 الإسكوا، 2013b.

واستعرضت الدراسة أيضاً المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير، ومؤشرات الإنذار المبكر الموصى بها دولياً باعتبارها أداة لرصد الوضع الاقتصادي والدورة الاقتصادية والتوقعات ذات الصلة. وحددت المطبوعة مجموعة من التوصيات والممارسات الفضلى على الصعيد الدولي في إعداد وتحديث البيانات والتوصيات المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأمد. واختتمت المطبوعة بتوصيات عملية موجهة إلى البلدان بهدف تعزيز مصادر البيانات وتحسين عمليات تجميع الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية. كذلك سلطت الضوء على أهمية المؤشرات الشديدة التواتر والمنفعة التي تعود بها على التحليلات الاقتصادية، وعينت مجموعة محدودة من الإحصاءات القصيرة الأمد الخاصة بالمنطقة العربية.

دال- أنشطة تنمية القدرات في المنطقة العربية

يستعرض هذا القسم الاستراتيجيات الرئيسية لبناء القدرة على وضع الإحصاءات الاقتصادية في المنطقة العربية. وتشكل خطة العمل لتطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008 والإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة العنصر الأول في هذه الاستراتيجيات، فتحدد الحد الأدنى من الأنشطة الواجب تنفيذها حتى نهاية عام 2015.

أما العنصر الثاني فيتمثل في مشروع حساب التنمية المعنون "تعزيز القدرة الإحصائية للبلدان الأعضاء في الإسكوا على إعداد ونشر مؤشرات اقتصادية قصيرة الأمد للنمو المستدام" والذي سينفذ في الفترة من 2014 إلى 2017. وأما العنصر الثالث فهو مجموعة من المقترحات لضمان استمرارية أنشطة خطة العمل، مع بعض التحسينات، كجزء من خطة لتنمية القدرات تمتد حتى نهاية عام 2020. وتحدد هذه العناصر الثلاثة الأنشطة الرامية إلى مساعدة البلدان في تحسين البيئة المؤسسية للإحصاءات، والشفافية في منهجية وضع الإحصاءات الرئيسية ونوعيتها من خلال إدخال التحسينات على البنى الأساسية الإحصائية، بالإضافة إلى عمليات تطبيقها.

وتشتمل العمليات الرئيسية لتنمية القدرات الوطنية في المنطقة العربية بحلول عام 2015 وما بعده على ما يلي:

- استخدام استراتيجيات وطنية فعالة لتطوير الإحصاء واعتمادها في تطبيق البرامج الوطنية. ومن العناصر الأساسية في الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء الانفتاح على منتجين أساسيين آخرين للبيانات ضمن نظام الإحصاء الوطني مثل المصارف المركزية، ووزارات المالية وحثها على اعتماد المعايير والمبادئ التوجيهية والممارسات الدولية في مجال الإحصاءات، وذلك في إطار المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؛
- بناء القدرات الإحصائية في مجالات مثل المناصرة، والميادين الإحصائية، وتكنولوجيا المعلومات والبنى التحتية الرئيسية على صعيد الإحصاءات. ومن الطرق المعتمدة لهذه الغاية تنظيم ورش عمل إقليمية، واجتماعات فرق خبراء، وجولات الزمالات الدراسية، وبعثات المساعدة الفنية؛
- تعزيز التنسيق ضمن النظم الإحصائية الوطنية على صعيد المنطقة وفي إطار المبادرات العالمية. ومن أبرز الشركاء في التنمية في المنطقة العربية: شعبة الإحصاء في الإسكوا؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة؛ والبنك الدولي؛ وصندوق النقد الدولي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ والمفوضية الأوروبية؛ والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية؛ والمركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط؛ ومنظمة العمل الدولية؛ ومنظمة الأغذية والزراعة.

استخدام المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية في مجال الإحصاءات، وحيثما يلزم، نشر كتيبات وأدلة مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المنطقة العربية.

تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنطقة، بما في ذلك تبادل المعرفة بالممارسات الموصى بها بين البلدان، وإنشاء شبكات إقليمية من الخبراء. وتشتمل الأدوات الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على استخدام قواعد المعارف المتوفرة كمستودعات للممارسات الموصى بها.

الرصد الدوري للتقدم المحرز في تطبيق نظام الحسابات القومية وبلورة الإحصاءات الاقتصادية الرئيسية والبيانات الوصفية ذات الصلة وإعداد التقارير بهذا الشأن من قبل بلدان المنطقة العربية. وتنطوي الآليات الواجب اعتمادها على هذا الصعيد على الاستبيانات من أجل الحصول على معلومات موجزة، على أن يترافق ذلك مع بعثات متابعة إلى بلدان مختارة لإجراء تقييمات أكثر تفصيلاً لاحتياجات النظم الإحصائية الوطنية وأولوياتها.

خطة عمل تطبيق نظام الحسابات القومية حتى عام 2015[44]

الإطار الزمني	سنة الأساس: 2010 التقييمات المرحلية: 2011، و2012، و2013، و2014 التقييم النهائي: 2015
الغايات	تعزيز القدرة الإحصائية الوطنية في مجال الحسابات القومية والإحصاءات الأساسية ذات الصلة من خلال توطيد التنسيق الدولي بين الشركاء في التنمية وإنجاز ما يلزم للتنفيذ من برامج، ومبادئ توجيهية وإجراءات على المستوى الإقليمي.
الإنجازات المتوقعة	• تحسين القدرة الإحصائية الوطنية على إنتاج ونشر الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة؛ • تحسين نوعية الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة من حيث التوقيت، والتواتر، والامتثال للمعايير والتوصيات الدولية؛ • توطيد التنسيق ضمن منطقة الإسكوا بين الوكالات الدولية، والكيانات الإقليمية وأجهزة الإحصاء الوطنية.
مؤشرات الإنجاز	• زيادة نسبة المؤشرات الرئيسية لإحصاءات الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية التي تنشرها البلدان الأعضاء في الإسكوا؛ • رفع عدد المعايير الإحصائية الدولية الجديدة و/أو المنقحة التي تطبقها أجهزة الإحصاء الوطنية؛ • زيادة عدد المؤشرات الرئيسية للأمد القصير (الربع السنوية أو الشهرية) لإحصاءات الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية التي تنشرها أجهزة الإحصاء الوطنية؛ • تحسين توقيت نشر المؤشرات الرئيسية لإحصاءات الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية من قبل أجهزة الإحصاء الوطنية؛ • زيادة نسبة الخبراء الإحصائيين الذين يطبقون المعارف والمهارات المكتسبة من التدريب على المستوى الوطني.

الأنشطة المخطط لها

التقييمات السنوية الاعتيادية	من خلال الاستبيانات حول الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة من أجل تحليل القدرة الإحصائية الوطنية وتتبع التقدم المحرز.
البعثات إلى بلدان مختارة	بهدف إجراء تقييم أولي للقدرة الوطنية في مجال الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة في المنطقة.
ورشتا عمل للتوعية على الصعيد دون الإقليمي	من أجل وضع أطر استراتيجية وطنية، وإطلاع الجهات المعنية على أهداف المشروع، وجمع الأموال (واحدة لبلدان مجلس التعاون الخليجي وأخرى للبلدان غير الأعضاء فيه). المستهدفون: الحكومات الوطنية ومستخدمون آخرون، والمصارف المركزية الإقليمية، وبنوك التنمية الإقليمية، ومجتمعات التجارة أو التنمية الإقليمية.

44 الإسكوا، 2010.

خمس ورش تدريبية إقليمية	تنظم خلال الفترة الزمنية المخصصة للمشروع، وتستهدف المسؤولين المعنيين بالمجالات المشمولة (ثلاث ورش حول الحسابات القومية وورشتان حول الإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة). المستهدفون: أجهزة الإحصاء الوطنية والبنوك المركزية الإقليمية
ورشة تدريبية إقليمية	حول نوعية الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة. المستهدفون: أجهزة الإحصاء الوطنية والبنوك المركزية الإقليمية
ثلاثة اجتماعات فرق خبراء إقليمية	حول الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة. المستهدفون: أجهزة الإحصاء الوطنية
خمس جولات زمالات دراسية	حول الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة بهدف تبادل الممارسات الفضلى على المستوى الإقليمي. مرة كل سنة خلال الفترة الزمنية للمشروع. المستهدفون: أجهزة الإحصاء الوطنية
28 بعثة للمساعدة الفنية	حول قضايا مختارة في مجال الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة. بعثتان إلى كل جهاز إحصاء وطني في المنطقة. المستهدفون: أجهزة الإحصاء الوطنية

المشروع الممول من حساب التنمية "تعزيز القدرة الإحصائية للبلدان الأعضاء في الإسكوا على إنتاج ونشر مؤشرات اقتصادية قصيرة الأمد للنمو المستدام"

في إطار الجهود الدولية المبذولة حالياً في سبيل بناء القدرات، ستعمل الإسكوا على تطبيق المشروع الآنف ذكره بالتعاون مع شركائها، بما في ذلك شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويهدف المشروع إلى مساعدة البلدان الأعضاء في تحديد قائمة أساسية من المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير في عدد من المجالات ذات الأولوية التي تقع ضمن نطاق مسؤوليات أجهزة الإحصاء الوطنية. وفي حين أن المشروع يستهدف بشكل عام كافة البلدان الأعضاء في الإسكوا، ستتركز المساعدة الفنية في سبعة بلدان مختارة لتوفر البنية الأساسية اللازمة على المستوى الوطني والقدرات لدى أجهزة الإحصاء الوطنية ذات الصلة بهدف ضمان إمكانية تنفيذ المشروع والأثر الذي سيتركه. ومع انتهاء المشروع، من المفترض أن تتمكن كافة البلدان المختارة من إنتاج المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير المختارة في الوقت المحدد، وبتشكيلات سهلة المتناول وتعود بالفائدة من الناحية التحليلية، ومصنفة حسب نوع الجنس حيثما كان ذلك ممكناً، وتستخدم أدوات تكنولوجيا المعلومات المتوفرة حالياً.

الإطار الزمني	سنة الأساس: نهاية عام 2014 التقييمات المرحلية: نهاية عام 2014 التقييم النهائي: نهاية عام 2017
الغايات	إن الهدف الإجمالي من المشروع تعزيز القدرة الإحصائية لحكومات البلدان الأعضاء في الإسكوا على إنتاج ونشر المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير ذات الأولوية من أجل دعم قدرات صانعي القرار على توقع السياسات اللازمة لضمان التنمية الشاملة والمنصفة والمستدامة وتصميمها وتطبيقها.

الإنجازات المتوقعة	• التوصل إلى توافق حول مجموعة إقليمية ودون إقليمية من المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير حسب الأولوية الاقتصادية؛ • تحسين قدرة حكومات البلدان الأعضاء في الإسكوا على جمع، وإنتاج وتقدير ونشر منهجيات وضع مؤشرات اقتصادية قصيرة الأمد وفقاً للمعايير الدولية؛ • زيادة استخدام المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير لرصد التطورات الاقتصادية والتقدم الذي يحرزه صانعو السياسات، ومجتمع الأعمال، ومعاهد البحوث، ومستخدمون آخرون للإحصاءات حول أثر الاقتصاد الكلي للإجراءات الداعمة المرتبطة بالتجارة على قطاع الصادرات والنمو.
مؤشرات الإنجاز	• عدد بلدان الإسكوا (سبعة على الأقل) التي تحدد احتياجاتها وأولوياتها الوطنية فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية للأمد القصير والمصادر والطرق المعتمدة في التجميع والنشر؛ • تحديد مجموعة أساسية من ثمانية مؤشرات قصيرة الأمد وفقاً للأولويات الإقليمية تكون من ضمن النموذج العالمي أو من خارجه من أجل تقييمها ونشرها بالتواتر المتفق عليه؛ • ارتفاع عدد أجهزة الإحصاء الوطنية في البلدان الأعضاء في الإسكوا التي تستخدم معايير ومنهجيات مشتركة لجمع المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير الأساسية وتقييمها؛ • زيادة عدد البلدان التي تستخدم المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير لرصد التقلبات الاقتصادية كما هو مبين في تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا حول الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأمد في بلدان رابطة الدول المستقلة وغرب البلقان.

الأنشطة المخطط لها

تقييم الاحتياجات	إجراء مسح تقييمي للأولويات الإقليمية من حيث المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير وطرق وممارسات الإنتاج والنشر المعتمدة حالياً في البلدان الأعضاء في الإسكوا.
اجتماع فريق خبراء	تنظيم اجتماع فريق خبراء بهدف تحديد ثمانية مؤشرات اقتصادية أساسية للأمد القصير.
إصدار مبادئ توجيهية إقليمية	إصدار مطبوعة توجيهية بالتنسيق مع أجهزة الإحصاء الوطنية حول عمليات إنتاج ونشر الإحصاءات الاقتصادية الرئيسية للأمد القصير. وستصدر المطبوعة باللغتين الإنكليزية والعربية وتهدف إلى دعم تكرار تجربة المشروع ومتابعة الجهود المبذولة في المنطقة.
المساعدة الفنية	تأمين خدمات استشارية لبلورة المجموعات الأساسية المحددة من الإحصاءات الاقتصادية في بلدان مختارة.
ورشة تدريبية إقليمية	تنظيم ثلاث ورشات عمل لبناء القدرات بهدف تطوير الخبرات وتدريب العاملين في أجهزة الإحصاء الوطنية على إنتاج المؤشرات الإقليمية ودون الإقليمية الأساسية للأمد القصير، بما في ذلك تجميع البيانات على مدى السلاسل الزمنية الطويلة، وتقدير القيم الماضية للسلاسل الزمنية، وتوقع نقاط التحول، والدلائل الثابتة/المستندة إلى سلاسل، وتحديد مكونات السلاسل الزمنية، وإجراء تقييمات موجزة.
إنتاج مجموعة أدوات	بلورة مجموعة من الأدوات لتجميع ونشر البيانات الوطنية للإحصاءات الاقتصادية للأمد القصير تشتمل على معدات وبرامج تطبيقات، ودليل حول البيانات الوصفية وأدوات النشر.
جولات زمالات دراسية	تنظيم جولات دراسية داخل المنطقة لتبادل المعارف واكتساب الممارسات الفضلى.
تقييم المشروع	تنظيم اجتماع إقليمي لتقييم المشروع وتبادل الدروس المستفادة داخل المنطقة ومع مناطق أخرى في مجال تجميع ونشر واستخدام الإحصاءات للأمد القصير في صنع السياسات.

خطة تطوير القدرات حتى عام 2020

تستكمل خطة تطوير القدرات حتى عام 2020 أنشطة خطة العمل والمشروع الممول من حساب التنمية، مع بعض التعديلات على الغايات، والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الإطار الزمني

سنة الأساس: نهاية عام 2013

التقييمات المرحلية: على أساس سنوي، نهاية الفترة 2014-2019

التقييم النهائي: نهاية عام 2020

المرحلة الوسطية: نهاية عام 2017

الغايات

الهدف من خطة تطوير القدرات هو تحسين عمليات التحليل الاقتصادي وصنع القرار التي تقوم بها الحكومات والقطاع الخاص وعامة الشعب في بلدان المنطقة العربية، وذلك من خلال زيادة توفر الإحصاءات الاقتصادية الدقيقة، والقابلة للمقارنة، والموثوقة والشفافة من حيث المنهجية.

النتائج والإنجازات

بحلول عام 2020، ستصبح أنظمة الإحصاء الوطنية في البلدان الأعضاء في الإسكوا قادرة على إنتاج ونشر المجموعة الأساسية من الإحصاءات الاقتصادية عملاً بالمعايير والمبادئ التوجيهية والممارسات الموصى به على الصعيد الدولي في مجال الإحصاءات، وذلك من خلال مزيج من العمل الوطني وأنشطة الدعم الإقليمية.

وستتحقق هذه النتيجة من خلال عوامل عدة أبرزها:

- تحسين نوعية المجموعة الأساسية من الإحصاءات الاقتصادية، لا سيما (لكن ليس فقط) من حيث التواتر، والتوقيت، والشفافية في المنهجيات المعتمدة، وبما يتماشى مع المعايير والمبادئ التوجيهية الإحصائية الدولية؛
- استخدام استراتيجيات وطنية فعالة لتطوير الإحصاءات واعتمادها في تطبيق البرامج الوطنية؛
- التماشي المستمر مع الأنشطة العالمية الأساسية مثل تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008؛
- تعزيز التنسيق في المنطقة العربية بين الشركاء في التنمية على المستويات العالمية، والإقليمية، وما دون الإقليمية وأجهزة الإحصاء الوطنية؛

مؤشرات الإنجاز

- زيادة نسبة المجموعة الأساسية من الإحصاءات الاقتصادية التي تنشرها البلدان الأعضاء في الإسكوا؛
- تعزيز تطبيق المعايير الإحصائية الدولية الخاصة بالمجموعة الأساسية من الإحصاءات الاقتصادية من قِبل أجهزة الإحصاء الوطنية، لا سيما (لكن ليس فقط) من حيث التواتر، والتوقيت، والشفافية في المنهجية المعتمدة؛
- زيادة نسبة الخبراء الإحصائيين الذين يطبقون المعارف والمهارات المكتسبة من أنشطة التدريب الوطنية؛
- تعزيز التنسيق في المنطقة العربية بين الشركاء في التنمية على المستويات العالمي، والإقليمي، ودون الإقليمي وأجهزة الإحصاء التي تعمل ضمن نظم الإحصاء الوطنية.

أنشطة التنفيذ

العنصر الأساسي	النشاط	الوصف	المستهدفون	المسؤولية	الإطار الزمني (يحدَّد لاحقاً)
1- تحديد الحاجات والأولويات الوطنية	1-1 التقييمات الأولوية	مراجعة الاستبيان المتوفر حالياً حول تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008 (سيتم العمل عليه) من أجل التوصل إلى تقييم أولي للاحتياجات الوطنية على صعيد الحسابات القومية والمجموعة الأساسية من المؤشرات الاقتصادية (القصيرة الأمد وغيرها). والهدف من ذلك هو تحديد مجالات أوسع نطاقاً ينبغي مناقشة احتياجاتها من أنشطة بناء القدرات. القضايا الملحة هي العوائق المؤسسية والفنية التي تتمثل في: قدرات الموارد البشرية؛ والعناصر الأساسية في البنية الأساسية الإحصائية الوطنية، لا سيما استخدام السجلات التجارية، وأطر ضمان النوعية، ومستودعات البيانات الوصفية، فضلاً عن المعايير والتكنولوجيات المتاحة حالياً لتنقيح البيانات. وسيتم أيضاً جمع معلومات حول عمليات التخطيط الاستراتيجي الحالية والمقترحة. وإلى جانب استعراض المعلومات المستقاة من الاستبيان، سيتم أيضاً استخدام الوثائق المتوفرة حول التخطيط الاستراتيجي (الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات)، وتقييمات احتياجات التدريب. وقد تشتمل المدخلات الأخرى على تقارير صندوق النقد الدولي الأخيرة حول الامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك، والتقارير القطرية حول الحالة الإحصائية للبرنامج الإحصائي الأوروبي-المتوسطي التابع للمفوضية الأوروبية، وغيرها من المعلومات القطرية المفصلة التي تولى جمعها الشركاء في التنمية الناشطون في المنطقة العربية، لا سيما أولئك المعنيون بتطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008 (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، 2012)	أجهزة الإحصاء الوطنية وغيرها من أبرز الجهات المشاركة في النظام الإحصائي الوطني	أجهزة الإحصاء الوطنية؛ أمانة الإسكوا	
	2-1 البعثات إلى بلدان مختارة	لإجراء تقييمات أكثر تفصيلاً لاحتياجات وأولويات النظم الإحصائية الوطنية على صعيد تنمية القدرات. وستتناول المناقشات أيضاً: الاستراتيجيات الوطنية الحالية والمقترحة لتطوير الإحصاء؛ الجهات الأساسية المنتجة للإحصاءات ضمن النظم الإحصائية الوطنية.	أجهزة الإحصاء الوطنية وغيرها من أبرز مكونات النظام الإحصائي الوطني	الأمانة التنفيذية للإسكوا	
	3-1 التقييمات السنوية	من خلال استبيان لرصد التقدم المحرز (سيتم العمل عليه)	أجهزة الإحصاء الوطنية وغيرها من أبرز مكونات النظام الإحصائي الوطني	المنسق الإقليمي في الإسكوا	

العنصر الأساسي	النشاط	الوصف	المستهدفون	المسؤولية	الإطار الزمني (يحدَّد لاحقاً)
2- بناء القدرات في مجال الإحصاءات	2-1 ورش عمل للتوعية على الصعيد دون الإقليمي	تطوير أطر استراتيجية وطنية، وإحاطة أصحاب المصلحة علماً بأهداف المشروع وجمع الأموال	الحكومات الوطنية وغيرها من المستخدمين، والمصارف المركزية الإقليمية، وبنوك التنمية الإقليمية، ومجتمعات التجارة أو التنمية الإقليمية	الأمانة التنفيذية للإسكوا وغيرها من الشركاء في التنمية	
	2-2 ورش تدريبية إقليمية	تتوجه إلى المسؤولين المعنيين بالمجالات المشمولة بالمشروع طيلة الفترة المخصصة لتنفيذه.	أجهزة الإحصاء الوطنية والبنوك المركزية الإقليمية	الأمانة التنفيذية للإسكوا وغيرها من الشركاء في التنمية	
	2-3 ورشة تدريبية إقليمية	حول نوعية الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية	أجهزة الإحصاء الوطنية والبنوك المركزية الإقليمية	الأمانة التنفيذية للإسكوا وغيرها من الشركاء في التنمية	
	2-4 اجتماعات فرق خبراء إقليمية	حول الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة	أجهزة الإحصاء الوطنية	الأمانة التنفيذية للإسكوا وغيرها من الشركاء في التنمية	
	2-5 بعثات المساعدة الفنية	حول قضايا مختارة مرتبطة بالحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة	أجهزة الإحصاء الوطنية	الأمانة التنفيذية للإسكوا وغيرها من الشركاء في التنمية	
3- تعزيز التنسيق	3-1 ضمن النظام الإحصائي الوطني، بقيادة جهاز الإحصاء الوطني من خلال تعيين منسق وطني		أجهزة الإحصاء الوطنية وغيرها من أبرز مكونات النظام الإحصائي الوطني	المنسق الوطني	
	3-2 في بلدان المنطقة العربية مع الشركاء في التنمية من خلال تعيين منسق إقليمي من الأمانة التنفيذية للإسكوا، وتشكيل مجموعة تنسيق من أبرز الشركاء في التنمية الناشطين في المنطقة العربية.		الإسكوا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.	المنسق الإقليمي في الإسكوا	

العنصر الأساسي	النشاط	الوصف	المستهدفون	المسؤولية	الإطار الزمني (يحدَّد لاحقاً)
4- توسيع نطاق استخدام المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية	4-1 تعزيز رصد المعايير، والمبادئ التوجيهية والدلائل الدولية حول العناصر والمكونات الإحصائية ذات الأولوية من أجل تسهيل وصول منتجي الإحصاءات الوطنيين إليها.		أجهزة الإحصاء الوطنية وغيرها من أبرز مكونات النظام الإحصائي الوطني	منسق الإسكوا والمنسق الوطني	
	4-2 تحديد الاحتياجات على صعيد المعايير والمبادئ التوجيهية وأدلة التطبيق، بما يتلاءم واحتياجات المنطقة العربية.		أجهزة الإحصاء الوطنية وغيرها من أبرز مكونات النظام الإحصائي الوطني	منسق الإسكوا والمنسق الوطني	
	4-3 تحديد الممارسات الفضلى على مستوى مكونات البنية الأساسية الإحصائية الوطنية، وتبادل الممارسات الفضلى ضمن شبكة من نقاط الارتكاز (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، 2012)		أجهزة الإحصاء الوطنية وغيرها من أبرز مكونات النظام الإحصائي الوطني	منسق الإسكوا والمنسق الوطني	
5- تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنطقة العربية	5-1 جولات الزمالة الدراسية	في مجال الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة من أجل تبادل الممارسات الفضلى على الصعيد الإقليمي. على أساس مرة واحدة كل عام طيلة الفترة الزمنية للمشروع.	أجهزة الإحصاء الوطنية	منسق الإسكوا والمنسق الوطني	
	5-2 إعداد وتحديث وتوفير قائمة بالخبراء الإقليميين المعنيين بكل من العناصر ذات الأولية المرتبطة بالبنى الأساسية.			منسق الإسكوا والمنسق الوطني	

الإدارة الإقليمية المقترحة[45]

تشارك في هيكلية الإدارة المقترحة لمبادرات بناء القدرات المشار إليها جهات فاعلة إقليمية ووطنية.

فعلى المستوى الإقليمي، تتولى اللجنة الإحصائية للإسكوا، بصفتها المنتدى المشترك بين الحكومات، المسؤولية عن القضايا الإحصائية ذات الأهمية الإقليمية، وتعود لها ملكية برامج تطوير الإحصاءات الاقتصادية. ويتمثل دورها الأساسي في توفير منتدى تعبر فيه الجهات المعنية عن وجهات نظرها، من أجل تأكيد أو تعديل الولايات وآليات المساءلة في البرامج، وضمان توفر الموارد اللازمة.

وقد أوكلت إلى مكتب اللجنة مهمة تنفيذ العمل اللازم خلال الفترات الفاصلة بين الدورات، بما في ذلك القرارات الاستراتيجية لتنفيذ البرنامج في المهل المحددة، وضمن موارد الميزانية المتاحة.

ويتولى منسق إقليمي مقترح، يكون من موظفي الأمانة التنفيذية، إدارة المهام اليومية للبرامج، وذلك بالتعاون الوثيق مع مكتب اللجنة الإحصائية والمنسقين الوطنيين حرصاً على المضي قدماً في استراتيجية التطبيق. ويتشاور المنسق الإقليمي مع مدير المكتب، ويرفع التقارير للمكتب، ويُعد برنامج العمل والميزانية السنويين لموافقة المكتب عليهما.

ومن المقرر أن يتولى الفريق الاستشاري الفني المقترح الذي يرأسه ممثل عن أحد أجهزة الإحصاء الوطنية توفير المشورة إلى مكتب اللجنة الإحصائية وأمانتها حول القضايا المنهجية والفنية المرتبطة بوضع البرامج ومراجعتها دورياً. ويتألف هذا الفريق من أعضاء يتمتعون بخبرات عالية ويملك القدرة على العمل مع البلدان الأعضاء وتقديم الدعم الفني اللازم لها. ويضم الفريق خبراء من أجهزة الإحصاء الوطنية والمنظمات الإقليمية.

وتنسَّق أنشطة بناء القدرات بين الشركاء العالميين، والإقليميين ودون الإقليميين من خلال اجتماعات دورية يمكن عقدها على هامش اجتماعات أجهزة أخرى مثل اللجنة الإحصائية للإسكوا واللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة.

أما على المستوى الوطني، فستتولى تطبيق البرنامج أجهزة الإحصاء الوطنية وغيرها من الوكالات الرئيسية في النظام الإحصائي الوطني من خلال منسق وطني مقترح. ونظراً للطبيعة الاستراتيجية للبرامج الإقليمية والعالمية وأثرها على أنشطة أجهزة الإحصاء الوطنية، من المفترض أن يكون المنسقون الإقليميون من الخبراء الرفيعي المستوى في مجال الإحصاءات الاقتصادية أو ممثلين عنهم.

ويتوقف نجاح هذه البرامج الإقليمية على الالتزام الجماعي لكافة الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين بحشد الموارد المالية اللازمة، وتوفير المساعدة الفنية وضمان الدعم على صعيد مبادرات بناء القدرات الإحصائية.

45 النسخة المعدلة لهيكلية الحوكمة المشار إليها في الإسكوا، 2010.

المراجع

<u>المراجع باللغة العربية</u>

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2010). قضايا إستراتيجية متصلة بالإحصاءات الرسمية في منطقة غربي آسيا: إستراتيجية لتنفيذ نظام الحسابات القومية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2011). الإحصاءات الاقتصادية في منطقة الإسكوا: المصادر والوسائل المعتمدة. بيروت.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2013أ). مسودة مذكرة مفاهيمية لدراسة عن المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل للمنطقة العربية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2013ب). التقدم المحرز في مجال الإحصاء منذ انعقاد الدورة التاسعة للجنة الإحصائية.

المفوضية الأوروبية، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الأمم المتحدة، البنك الدولي (2009). نظام الحسابات القومية لعام 2008.

منظمة العمل الدولية، والمؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل (1993)، وإحصاءات العمل في القطاع غير الرسمي (2003أ). مؤشرات أسعار الاستهلاك.

مكتب العمل الدولي، والمؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل (1993)، وإحصاءات العمل في القطاع غير الرسمي (2003ب).إحصاءات دخل وإنفاق الأسر المعيشية.

مكتب العمل الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والبنك الدولي (2004). دليل مؤشرات أسعار المستهلكين. جنيف: منظمة العمل الدولية.

صندوق النقد الدولي (2000). دليل الإحصاءات النقدية والمالية. (2000). واشنطن العاصم.

صندوق النقد الدولي (2001). دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001. واشنطن العاصمة.

صندوق النقد الدولي (2002). وضع الاستثمار الدولي، 2002. واشنطن العاصمة.

صندوق النقد الدولي (2003). إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها.

صندوق النقد الدولي (2007). المعيار الخاص لنشر البيانات: مرشد للمشتركين والمستخدمين. واشنطن العاصمة.

صندوق النقد الدولي (2008). دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. النسخة السادسة. واشنطن العاصمة.

صندوق النقد الدولي (2011). إحصاءات وضع الاستثمار الدولي ربع السنوية: مصادر البيانات وأساليب الإعداد. واشنطن العاصمة.

صندوق النقد الدولي (2012). دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. واشنطن العاصمة.

جهاز الإحصاء في دولة قطر (2008). الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء في دولة قطر 2008-2013.

الأمم المتحدة (1994). استراتيجيات قياس هيكل الصناعة والنمو الصناعي. دراسات في الطرق، العدد 65. نيويورك.

الأمم المتحدة (2008). التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح 4. ورقات إحصائية، السلسلة ميم، العدد 4. نيويورك.

الأمم المتحدة (2009أ). التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية. ورقات إحصائية، السلسلة ميم، العدد 90. نيويورك.

الأمم المتحدة (2009ب). التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات التجارة التوزيعية. ورقات إحصائية، السلسلة ميم، العدد 89. نيويورك.

الأمم المتحدة (2010). إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: المفاهيم والتعاريف. نيويورك.

الأمم المتحدة (2012أ). إحصاءات التجارة الدولية في البضائع: دليل تجميع الإحصاءات. نيويورك.

الأمم المتحدة (2012ب). الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية-الاقتصادية. نيويورك.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2010). المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية المتكاملة. نيويورك: الأمم المتحدة.

شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة (1994). المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. نيويورك: الأمم المتحدة.

شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة (2010). الأطر الوطنية لضمان الجودة. نيويورك: الأمم المتحدة.

المراجع باللغة الإنكليزية

Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP) (2010). Proposed Core Set of Economic Statistics for Asia and the Pacific. Available from http://www.unescap.org/stat/cst/2/CST2-4E.pdf.

ESCAP (2012). Implementation Plan for the Regional Programme for the Improvement of Economic Statistics in Asia and the Pacific. Draft plan prepared by the Steering Group for the Regional Programme for Economic Statistics at its second meeting, 22-24 August, Bangkok.

_____ Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2011). Handbook on Statistical Metadata for the ESCWA Region. Beirut.

European Commission, International Monetary Fund (IMF), Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), United Nations, World Bank (1993). System of National Accounts 1993 (1993 SNA). Available from http://unstats.un.org/unsd/sna1993/introduction.asp.

European Union, International Labour Organization (ILO), IMF, OECD, United Nations Economic Commission for Europe, World Bank (2013). Handbook on Residential Property Prices Indices (RPPIs). Available from http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-RA-12-022/EN/KS-RA-12-022-EN.PDF.

Eurostat (2001). Handbook on Price and Volume Measures in National Accounts. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities.

_____ (2007). Handbook on Data Quality Assessment Methods and Tools. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities.

_____ (2010). Business Registers: Recommendations Manual. Eurostat Methodologies and Working Papers. Available from http://ec.europa.eu/eurostat/ramon/statmanuals/files/KS-32-10-216-EN-C-EN.pdf.

_____ (2011) Short-term business statistics (STS) in brief. Available from http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/short_term_business_statistics/introduction/sts_in_brief.

Hussmanns, R., and others (1990). Surveys of Economically Active Population, Employment, Unemployment, and Underemployment: An ILO Manual on Concepts and Methods. Geneva: ILO.

International Labour Organization (ILO) (2003). Guidelines Concerning a Statistical Definition of Informal Employment. Available from http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/normativeinstrument/wcms_087622.pdf.

ILO, (2008). ICLS Resolution Concerning the Measurement of Working Time. Available from http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---tat/documents/normativeinstrument/wcms_112455.pdf.

ILO, International Conference of Labour Statisticians (ICLS) (1982). Statistics of Labour Force, Employment, Unemployment and Underemployment. Available from http://www.ilo.org/public/libdoc/ilo/1982/82B09_438_engl.pdf.

ILO, ICLS (1993). Statistics of Employment in the Informal Sector. Available from http://www.ilo.org/public/libdoc/ilo/1992/92B09_385_engl.pdf.

_____ (1998a). The Measurement of Underemployment. Available from http://www.ilo.org/public/libdoc/ilo/1998/98B09_207_engl.pdf.

_____ (1998b). The Measurement of Income from Employment. Available from http://www.ilo.org/public/libdoc/ilo/1998/98B09_208_engl.pdf.

_____. IMF(2001). Quarterly National Accounts Manual: Concepts, Data Sources, and Compilation (QNA Manual 2001). Washington, D.C.

_____ (2003). Data Quality Reference Site. Available from http://dsbb.imf.org/Pages/DQRS/DQAF.aspx.

_____ (2006). Financial Soundness Indicators: Compilation Guide (FSI). Washington, D.C.

_____ (2007). The System of Macroeconomic Accounts Statistics: An Overview. Washington, D.C.

_____ (2008). Monetary and Financial Statistics: Compilation Guide (MFS Compilation Guide). Washington, D.C.

_____

_____ (2012). International Reserves and Foreign Currency Liquidity: Guidelines for a Data Template. Available from http://www.imf.org/external/np/sta/ir/IRProcessWeb/dataguide.htm.

IMF, ILO, OECD, United Nations, Economic Commission for Europe, World Bank (2004). Producer Price Index Manual: Theory and Practice. Washington, D.C.: IMF.

_____ (2009). Export and Import Price Index Manual: Theory and Practice. Washington, D.C.: IMF.

OECD (2001). Measuring Productivity: Measurement of Aggregate and Industry-Level Productivity Growth. Paris.

_____ (2003). Business Tendency Surveys: A Handbook. Paris.

_____ (2004). The OECD-JRC Handbook on Practices for Developing Composite Indicators. Presented at the OECD Committee on Statistics, 7-8 June, Paris.

_____ (2007). Data and Metadata Reporting and Presentation Handbook. Paris.

_____ (2008). Compendium of Productivity Indicators. Paris.

_____ (2009). Measuring Capital, second edition. Paris.

_____ (2012). Quality Framework for OECD Statistical Activities. Paris.

Statistics Canada (2003). Quality Guidelines, fourth edition. Ottawa.

_____United Nations (2010a). International Recommendations for the Index of Industrial Production. Statistical papers Series F No. 107. New York.

_____ (2010b). Indices of Distributive Trade: Handbook on Good Practices. Available from http://unstats.un.org/unsd/trade/methodology%20DTS.htm.

_____ (2011). Handbook on Household Income Statistics, 2nd Edition. Available from http://www.unece.org/fileadmin/DAM/stats/groups/cgh/Canbera_Handbook_2011_WEB.pdf.

United Nations, IMF, OECD, Statistical Office of the European Union, United Nations Conference on Trade and Development, World Trade Organization and World Tourism Organization (2010). Manual on Statistics of International Trade in Services. New York: United Nations.

UNSC and Economic Commission for Europe (ECE) (2005). Results of Testing the New Classification of International Statistical Activities. Available from http://www.unece.org/stats/documents/ece/ces/bur/2005/5.e.pdf.

UNSD (2008). Diagnostic Framework for National Accounts and Supporting Economic Statistics. New York: United Nations.

_____ (2009). Report of the International Seminar on Timeliness, Methodology and Comparability of Rapid Estimates of Economic Trends, 27-29 May, Ottawa. Available from http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/workshops/2009/ottawa/AC188-5.PDF.

_____ (2013) Data Template of High Frequency Indicators, annex II. Available from http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/workshops/2013/Samoa/Apia-SD4.PDF.

World Bank (2005a). Global Purchasing Power Parities and Real Expenditures: 2005 International Comparison Program – Methodological Handbook. Available from http://unstats.un.org/unsd/EconStatKB/Attachment117.aspx.

_____ (2005b). Measuring the Real Size of the World Economy: The Framework, Methodology, and Results of the International Comparison Program. Available from http://siteresources.worldbank.org/ICPINT/Resources/270056-1255977254560/6483625-1291755426408/7604122-1368216381419/ICP Book_eBook_FINAL.pdf.

المرفق الأول (أ)

مدى توفر المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير في البلدان الأعضاء في الإسكوا[46]

المؤشر الاقتصادي القصير الأمد			البلد ووتيرة النشر																	التواتر الهدف
المجموعات	وصف المؤشر	التفاصيل	البحرين	الأولوية	مصر	الأولوية	العراق	الأولوية	الأردن	الأولوية	الكويت	الأولوية	لبنان	الأولوية	ليبيا	الأولوية	المغرب	الأولوية	عمان	الأولوية	
1- الحسابات القومية	1-1 الحسابات القومية الربع السنوية: التقديرات العاجلة للناتج المحلي الإجمالي		Q		Q	Y	Q	N	Q	Y	A		A		A		A		Q		Q
	2-1 الحسابات القومية الربع السنوية: الإصدار الكامل للناتج المحلي الإجمالي								Q	Y											Q
		1-2-1 حسب الإنفاق	A		Q	Y	Q	N	Q	N							A		A		Q
		2-2-1 حسب الإنتاج	A Q		Q	Y	\Q	N	Q	Y							A		A,Q		Q
		3-2-1 حسب الدخل			Q	Y	Q	N	Q	-											Q
2- الإنتاج والدوران	1-2 دليل الإنتاج الصناعي (التعدين، والصناعات التحويلية، والكهرباء، والمياه، إلخ.)		A		M	Y	M	N	M	Y			M				Q		M		Q, M
	2-2 دليل الإنتاج للبناء				M	Y	M	N	M	N							-		-		Q, M
	3-2 دليل الدوران للتجارة بالتجزئة حسب الأقسام الرئيسية				M	N	M	Y	M	Y							-		-		Q, M

46 المصادر: استمارة تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008 التي أجريت في عام 2012؛ والاستبيان المرسل إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا من قبل الأمانة التنفيذية في عام 2013 في إطار التحضير لاجتماع الخبراء المنعقد في عمّان في حزيران/يونيو 2013؛ والبيانات الوصفية للمعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي؛ وبعض المواقع الإلكترونية لأجهزة الإحصاء الوطنية.

المؤشر الاقتصادي القصير الأمد			البلد ووتيرة النشر																			التواتر الهدف
المجموعات	وصف المؤشر	التفاصيل	البحرين	الأولوية	مصر	الأولوية	العراق	الأولوية	الأردن	الأولوية	الكويت	الأولوية	لبنان	الأولوية	ليبيا	الأولوية	المغرب	الأولوية	عمان	الأولوية		
	2-4 دليل الدوران الصناعي حسب الأقسام الرئيسية				M	N	M	Y	M	Y		Y			M		-		-			Q, M
3- مؤشرات الأسعار	1-3 مؤشر أسعار المستهلك				M	Y	A,M	Y	M	Y	M	Y	M		M		M		A			M
	2-3 مؤشر أسعار الإنتاج				M	Y	Q,M	N	M	Y	M	Y					Q		A			M
	3-3 مؤشر أسعار الواردات				M	N	M	N	M	Y		Y					M		-			M
	4-3 مؤشر أسعار الصادرات				M	N	A	N	M	Y		Y					M		-			M
4- مؤشرات سوق العمل	1-4 البطالة		Q		Q	Y	Q	Y	Q	Y	A	Y					Q		-			Q
	2-4 معدل البطالة		A[1]		Q	Y	Q	Y	Q	Y	A	Y					Q		-			Q
	3-4 إجمالي العمالة حسب النشاط الاقتصادي		Q		Q	Y	Q	N	Q	Y	A	Y			A		Q		A			Q
5- مؤشرات القطاع الخارجي	1-5 الصادرات والواردات (من السلع والخدمات)		A[2]		M	Y			M	Y	Q	Y	M		A		M		A			Q
	2-5 مركز الاستثمار العالمي، تحديد الميزانيات والمكونات		Q		Q	Y	Y	Y	Q	Y	A	Y					M		-			Q
	3-5 الأصول الاحتياطية الرسمية		M		M	Y	M	Y	M	Y	M	Y			M		M		-			M
	4-5 الدين الخارجي (حسب القطاعات، تاريخ الاستحقاق، والعملة الأجنبية)				Q	Y	Q	-	Q	Y	A	Y	M				M		A			Q

المؤشر الاقتصادي القصير الأمد			البلد ووتيرة النشر																							التواتر الهدف
المجموعات	وصف المؤشر	التفاصيل	البحرين	الأولوية	مصر	الأولوية	العراق	الأولوية	الأردن	الأولوية	الكويت	الأولوية	لبنان	الأولوية	ليبيا	الأولوية	المغرب	الأولوية	عمان	الأولوية						
6- مؤشرات القطاع المالي	6-1 صافي الأصول الأجنبية في المصرف المركزي		Q		M	Y	M	Y	M	Y		Y					M		A,Q							M
	6-2 الإقراض المحلي على صعيد المصرف المركزي		Q		M	Y	M	Y	M	Y		Y					M		-							M
	6-3 الاحتياطي النقدي للمصرف المركزي		Q		M	Y	M	Y	M	Y		Y					M		-							M
	6-4 صافي الأصول الأجنبية في شركات الإيداع		Q		M	Y	M	Y	M	Y		Y					M		-							M
	6-5 الإقراض المحلي على صعيد شركات الإيداع		Q		M	Y	M	Y	M	Y		Y					Q		-							M
	6-6 الخصوم النقدية الموسعة على صعيد شركات الإيداع		Q		M	Y	M	Y	M	Y		Y					A		A							M
7- المؤشرات الخاصة بقطاع الحكومة العامة	7-1 الإيرادات		A		M[4]	N	M	Y	M	Y		Y					M		M							Q
	7-2 النفقات		A		M[4]	N	M	Y	M	Y		Y					M		M							Q
	7-3 صافي الميزانية التشغيلية	(= الإيرادات - النفقات)	A		M[4]	N	M	Y	M	Y		Y					M		M							Q
	7-4 صافي الاستحواذ على الأصول غير المالية				Q	Y	Q	Y	Q	Y		Y					A		M							Q
	7-5 الإنفاق				Q	Y	Q	Y	Q	Y		Y					M		M							Q
	7-6 صافي الإقراض/ صافي الاقتراض	(= الإيرادات - الإنفاق)			Q	Y	Q	Y	Q	Y		Y					M		M							Q
	7-7 إجمالي الدين		A		Q	Y	Q	Y	Q	Y	M	Y	M				M		-							Q

المؤشر الاقتصادي القصير الأمد			البلد ووتيرة النشر																			التواتر الهدف
المجموعات	وصف المؤشر	التفاصيل	البحرين	الأولوية	مصر	الأولوية	العراق	الأولوية	الأردن	الأولوية	الكويت	الأولوية	لبنان	الأولوية	ليبيا	الأولوية	المغرب	الأولوية	عمان	الأولوية		
10- مؤشرات السوق المالية	10-1 أسعار الفائدة باعتبارها معدلات ذات صلة على صعيد أسواق المال والسندات القصيرة والطويلة الأمد		M		M	Y	M	-	M	Y	M		M				M		M			D
	10-2 أسعار الصرف باعتبارها أسواقاً آنية وآجلة ذات صلة		Q		M	Y	M	-	M	Y	D		D		D		M		M			D
	10-3 أسعار الصرف الفعلية الإسمية والحقيقية		Q		M	Y	M	-	M	Y							-		M			M Q (إسمي)
	10-4 مؤشرات سوق الأسهم		M		M	Y	M	Y	M	Y	D		D				M		D			D
11- مؤشرات سوق العقارات	11-1 مؤشر أسعار الممتلكات السكنية				Q	N	Q	-	Q	N							Q		-			Q
12- التفاؤل الاقتصادي	12-1 ثقة المستهلك				M	N	M	N	M	-							Q		-			M
	12-2 ثقة الشركات				M	N	M	N	M	-							Q		-			M
	12-3 المؤشرات المركبة للدورة الاقتصادية	12-3-1 المؤشرات الرائدة			M	M	-	N	M	-							-		-			M
		12-3-2 المؤشرات المتزامنة			M	N	M	N	M	-							-		-			M
		12-3-3 المؤشرات المتخلفة			M	N	M	N	M	-							-		-			M

ملاحظة: 1- السلاسل الربع السنوية المخطط لها؛ 2- صادرات السلع المجمعة على أساس ربع سنوي؛ 3- السلاسل السنوية: أولوية؛ السلاسل الربع السنوية: أولوية.

المرفق الأول (ب)

مدى توفر المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية للأمد القصير في البلدان الأعضاء في الإسكوا

المؤشر الاقتصادي القصير الأمد			البلد ووتيرة النشر																التواتر الهدف
المجموعات	وصف المؤشر	التفاصيل	فلسطين	الأولوية	قطر	الأولوية	المملكة العربية السعودية	الأولوية	السودان	الأولوية	سوريا	الأولوية	تونس	الأولوية	الإمارات العربية المتحدة	1: الأولوية	اليمن	الأولوية	
1- الحسابات القومية	1-1 الحسابات القومية الربع السنوية: التقديرات العاجلة للناتج المحلي الإجمالي		Q	Y	Q[5]		Q		Q	N	A		Q	Y			Q	Y	Q
	2-1 الحسابات القومية الربع السنوية: الإصدار الكامل للناتج المحلي الإجمالي		Q	Y									Q	Y			Q	Y	Q
		1-2-1 حسب الإنفاق	Q	Y			Q		Q	N			Q	Y	A		Q	Y	Q
		2-2-1 حسب الإنتاج	Q	Y			Q		Q	N			Q	Y	A		Q	Y	Q
		3-2-1 حسب الدخل	Q	P					Q	N			Q	N			Q	N	Q
2- الإنتاج والدوران	1-2 دليل الإنتاج الصناعي (التعدين، والصناعات التحويلية، والكهرباء، والمياه، إلخ.)		M	Y	A		QP[1]		M	N	A		M	Y	MP[2]		M	Y	Q, M
	2-2 دليل الإنتاج للبناء		M	Y					M	N			M	N			M	Y	Q, M
	3-2 دليل الدوران للتجارة بالتجزئة حسب الأقسام الرئيسية		M	N					M	N			M	Y			M	Y	Q, M
	4-2 دليل الدوران الصناعي حسب الأقسام الرئيسية		M	Y					M	N			M	Y			M	Y	Q, M
3- مؤشرات الأسعار	1-3 مؤشر أسعار المستهلك		M	Y	Q		M		M	Y	M		M	Y	M		M	Y	M
	2-3 مؤشر أسعار الإنتاج		M	Y	Q		Q, MP[2]		M	Y	A		M	Y	WPIP[3]		M	Y	M
	3-3 مؤشر أسعار الواردات		M	Y			A		M	N			M	Y	MP[2]		M	Y	M
	4-3 مؤشر أسعار الصادرات		M	Y			A		M	N			M	Y	MP[2]		M	Y	M
4- مؤشرات سوق العمل	1-4 البطالة		Q	Y			A		Q	N	M		Q	Y			Q	Y	Q
	2-4 معدل البطالة		Q	Y			A		Q	N			Q	Y			Q	Y	Q
	3-4 إجمالي العمالة حسب النشاط الاقتصادي		Q	Y	A		A		Q	N	A		Q	Y			Q	Y	Q

المؤشر الاقتصادي القصير الأمد			البلد ووتيرة النشر																		التواتر الهدف
المجموعات	وصف المؤشر	التفاصيل	فلسطين	الأولوية	قطر	الأولوية	المملكة العربية السعودية	الأولوية	السودان	الأولوية	سوريا	الأولوية	تونس	الأولوية	الإمارات العربية المتحدة	1.الأولوية	اليمن	الأولوية				
5- مؤشرات القطاع الخارجي	1-5 الصادرات والواردات (من السلع والخدمات)		M	Y	A		Q,MP[1]		M		M	Y	M		M[4]		M	Y				Q
	2-5 مركز الاستثمار العالمي، تحديد الميزانيات والمكونات		Q	Y			-		Q		-	Y	Q		A		Q	N				Q
	3-5 الأصول الاحتياطية الرسمية		M	Y	M		M		M		Y		M		A		M	N				M
	4-5 الدين الخارجي (حسب القطاعات، تاريخ الاستحقاق، والعملة الأجنبية)		Q	Y			-		Q		A	Y	Q		A		Q	N				Q
6- مؤشرات القطاع المالي	1-6 صافي الأصول الأجنبية في المصرف المركزي		M	Y			-		M			Y	M		A		M	N				M
	2-6 الإقراض المحلي على صعيد المصرف المركزي		M	N			-		M			Y	M		A		M	N				M
	3-6 الاحتياطي النقدي للمصرف المركزي		M	Y			-		M			Y	M		A		M	N				M
	4-6 صافي الأصول الأجنبية في شركات الإيداع		M	N			-		M			Y	M		A		M	N				M
	5-6 الإقراض المحلي على صعيد شركات الإيداع		M	N			-		M			Y	M		A		M	N				M
	6-6 الخصوم النقدية الموسعة على صعيد شركات الإيداع		M	N			-		M			Y	M		A		M	N				M
7- المؤشرات الخاصة بقطاع الحكومة العامة	1-7 الإيرادات		M	Y			-		M			Y	M		A,QP[1]		M	N				Q
	2-7 النفقات		M	Y			-		M			Y	M		A,QP[1]		M	N				Q
	3-7 صافي الميزانية التشغيلية	(= الإيرادات - النفقات)	M	Y			-		M			Y	M		A,QP[1]		M	N				Q
	4-7 صافي الاستحواذ على الأصول غير المالية		Q	Y			-		Q			Y	Q		A,QP[1]		Q	N				Q
	5-7 الإنفاق		Q	Y			-		Q			Y	Q		A,QP[1]		Q	Y				Q
	6-7 صافي الإقراض/صافي الاقتراض	(= الإيرادات - الإنفاق)	Q	Y			-		Q			Y	Q		A,QP[1]		Q	Y				Q
	7-7 إجمالي الدين		Q	Y			A		Q		A	Y	Q	-	A,QP[1]		Q	Y				Q
10- مؤشرات السوق المالية	1-10 أسعار الفائدة باعتبارها معدلات ذات صلة على صعيد أسواق المال والسندات القصيرة والطويلة الأمد		M	N	M		D		M			Y	M	Y			M	N				D

المؤشر الاقتصادي القصير الأمد			البلد ووتيرة النشر																			التواتر الهدف
المجموعات	وصف المؤشر	التفاصيل	فلسطين	الأولوية	قطر	الأولوية	المملكة العربية السعودية	الأولوية	السودان	الأولوية	سوريا	الأولوية	تونس	الأولوية	الإمارات العربية المتحدة	1.الأولوية	اليمن	الأولوية					
	2-10 أسعار الصرف باعتبارها أسواقاً آنية وآجلة ذات صلة		M	Y	D		D		M	Y	D		M	Y	M		M	Y					D
	3-10 أسعار الصرف الفعلية الإسمية والحقيقية		M	Y			-		M	Y			M	-	M		M	Y					M (إسمي) Q
	4-10 مؤشرات سوق الأسهم		M	N	D		D		M	Y			M	Y	M		M	N					D
11- مؤشرات سوق العقارات	1-11 مؤشر أسعار الممتلكات السكنية		Q	N			-		Q	N			Q	-			Q	Y					Q
12- التفاؤل الاقتصادي	1-12 ثقة المستهلك		M	N			-		M	-			M	-			M	N					M
	2-12 ثقة الشركات		M	N			-		M	-			M	-			M	N					M
	3-12 المؤشرات المركبة للدورة الاقتصادية	1-3-12 المؤشرات الرائدة	M	N			-		M	-			M	-			M	N					M
		2-3-12 المؤشرات المتزامنة	M	N			-		M	-			M	-			M	N					M
		3-3-12 المؤشرات المتخلفة	M	N			-		M	-			M	-			M	N					M

ملاحظة: 1- السلاسل الربع السنوية المخطط لها؛ 2- السلاسل الشهرية المخطط لها؛ 3- مؤشر أسعار التجزئة المخطط له؛ 4- صادرات/واردات السلع على أساس شهري – السلاسل السنوية أو الشهرية المخطط لها لصادرات/واردات الخدمات؛ 5- الأسعار الجارية فقط.

المرفق الأول (ج)

مدى توفر المجموعة الأساسية المقترحة من المؤشرات الاقتصادية الأخرى في البلدان الأعضاء في الإسكوا

	البلد ووتيرة النشر																			
المؤشر	التفاصيل	البحرين	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	المغرب	عمان	فلسطين	قطر	السعودية	السودان	سوريا	تونس	الإمارات العربية المتحدة	اليمن	التواتر الهدف(*)
1- تعادل القوة الشرائية		2005	2005	2005	2005	2005	2005	-	2005	2005	2005	2005	2005	2005	2005	2005	-	2005	على أساس تخصصي
2- الإحصاءات الخاصة بالهيكلية الاقتصادية																			كل خمس سنوات أو خلال فترات منتظمة
3- الإنتاجية																			A
4- الدخل والثروة	1-4 الحسابات القومية المتكاملة للاقتصاد ككل																		A
	2-4 حسابات القطاع المؤسسي																		A
	3-4 توزيع الدخل	5Y	2Y	3-4Y	5Y	10Y	nf	nf	5Y	nf	nf	nf	5Y	nf	nf	nf	nf	5Y	كل خمس سنوات
5- الموارد الطبيعية والبيئة																			A

(*) A: سنوياً؛ 2Y: كل سنتين؛ 3-4Y: كل 3 إلى 4 سنوات؛ 5Y: كل 5 سنوات؛ 10Y: كل 10 سنوات؛ nf: المعلومات غير متوفرة.

المرفق الثاني

نموذج البيانات الخاص بالإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأمد

المجموعات	وصف المؤشر	التفاصيل
1- الحسابات القومية	1-1 الحسابات القومية الربع السنوية: التقديرات العاجلة للناتج المحلي الإجمالي	
	1-2 الحسابات القومية الربع السنوية: الإصدار الكامل للناتج المحلي الإجمالي	1-2-1 حسب الإنفاق
		1-2-2 حسب الإنتاج
		1-2-3 حسب الدخل
	1-3 الحسابات الربع السنوية حسب القطاعات	
2- الإنتاج والدوران	2-1 دليل الإنتاج الصناعي (التعدين، والصناعات التحويلية، والكهرباء، والمياه، إلخ.)	
	2-2 دليل الإنتاج للبناء	
	2-3 دليل الدوران للتجارة بالتجزئة حسب الأقسام الرئيسية	
	2-4 دليل الدوران الصناعي حسب الأقسام الرئيسية	
	2-5 دليل الدوران الخاص بالخدمات الأخرى حسب الأقسام الرئيسية (باستثناء الخدمات المالية والخدمات غير التجارية)	
	2-6 دليل الترتيبات الجديد الخاص بالصناعة حسب الأقسام الرئيسية للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (بالنسبة للصناعات التي تعمل وفقاً لترتيبات معينة)	
	2-7 دليل الترتيبات الجديد الخاص بالبناء (رخص البناء أوالمنازل قيد التشييد)	
	2-8 إنتاج السلع الأساسية (على صعيد البيانات القطرية المتعلقة بإنتاج السلع الأساسية وغيرها من مؤشرات النشاط الاقتصادي)	المنتجات الزراعية، والمعادن، وتسجيل/مبيع السيارات الجديدة، وتسجيل/مبيع المركبات التجارية الجديدة، وتدفق السواح.
3- مؤشرات الأسعار	3-1 مؤشر أسعار المستهلك	
	3-2 مؤشر أسعار الإنتاج	
	3-3 مؤشر أسعار الواردات	
	3-4 مؤشر أسعار الصادرات	
4- مؤشرات سوق العمل	4-1 البطالة	
	4-2 معدل البطالة	
	4-3 إجمالي العمالة حسب النشاط الاقتصادي	
	4-4 معدل الأجور بالساعة	
	4-5 ساعات العمل	
5- مؤشرات القطاع الخارجي	5-1 الصادرات والواردات (من السلع والخدمات)	
	5-2 مركز الاستثمار الدولي، تحديد الموازين والمكونات	
	5-3 إحتياطي الأصول الرسمية	
	5-4 الدين الخارجي (حسب القطاعات، أجل الاستحقاق، والعملة الأجنبية)	
6- مؤشرات القطاع المالي	6-1 صافي الأصول الأجنبية في المصرف المركزي	
	6-2 الإقراض المحلي على صعيد المصرف المركزي	
	6-3 الاحتياطي النقدي للمصرف المركزي	
	6-4 صافي الأصول الأجنبية في شركات الإيداع	
	6-5 الإقراض المحلي على صعيد شركات الإيداع	
	6-6 الخصوم النقدية الموسعة على صعيد شركات الإيداع	

المجموعات	وصف المؤشر	التفاصيل
	7-6 الميزانيات العامة والأصول والخصوم التابعة لشركات مالية أخرى حسب القطاعات	
	8-6 ربحية الشركات المالية	
	9-6 ديون الشركات المالية	
	10-6 خصائص أخرى ذات صلة	الديون المشكوك في تحصيلها على صعيد شركات الإيداع، ومعدلات كفاية رأس المال، وغيرها من مؤشرات الاستقرار المالي، إلخ.
7- مؤشرات قطاع الحكومة العامة	1-7 الإيرادات	
	2-7 النفقات	
	3-7 صافي الميزانية التشغيلية	(= الإيرادات – النفقات)
	4-7 صافي الاستحواذ على الأصول غير المالية	
	5-7 الإنفاق	
	6-7 صافي الإقراض/صافي الاقتراض	(= الإيرادات – الإنفاق)
	7-7 إجمالي الدين	
8- مؤشرات قطاع الأسر المعيشية	1-8 الدخل المخصص للإنفاق على صعيد الأسر المعيشية	
	2-8 مدخرات الأسر المعيشية	
	3-8 دين الأسر المعيشية	
	4-8 خصائص أخرى ذات الصلة	الدخل المخصص للإنفاق، وخدمة الدين، والمدفوعات الأساسية، ودين الأسر المعيشية، إلخ.
9- مؤشرات قطاع الشركات غير المالية	1-9 ربحية الشركات غير المالية	
	2-9 ديون الشركات غير المالية	
	3-9 خصائص أخرى ذات صلة	
10- مؤشرات السوق المالي	1-10 أسعار الفائدة باعتبارها معدلات ذات صلة على صعيد أسواق المال والسندات القصيرة والطويلة الأمد	
	2-10 أسعار الصرف باعتبارها أسواقاً آنية وآجلة ذات صلة	
	3-10 أسعار الصرف الفعلية الإسمية والحقيقية	
	4-10 مؤشرات سوق الأسهم	
	5-10 خصائص أخرى ذات صلة	الفوارق بين معدلات الإقراض والإيداع، أسعار الفائدة الأعلى والأدنى بين المصارف؛ إلخ.
11- مؤشرات السوق العقاري	1-11 مؤشر أسعار الممتلكات السكنية	
	2-11 مبيعات المساكن الجديدة	
	3-11 مبيعات المساكن القائمة	
12- التفاؤل الاقتصادي	1-12 ثقة المستهلك	
	2-12 ثقة الشركات	
	3-12 المؤشرات المركبة للدورة الاقتصادية	1-3-12 المؤشرات الرائدة
		2-3-12 المؤشرات المتزامنة
		3-3-12 المؤشرات المتخلفة

المصدر: تقرير حول الندوة الدولية حول استمرارية التقديرات السريعة للاتجاهات الاقتصادية ومنهجيتها وقابليتها للمقارنة 27-29 أيار/مايو 2009، أوتاوا، كندا، الفقرة 5، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/workshops/2009/ottawa/AC188-5.PDF.

المرفق الثالث

أجهزة الإحصاء الوطنية في البلدان الأعضاء في الإسكوا

البلد	جهاز الإحصاء الوطني	الرابط الإلكتروني إلى الصفحة الرئيسية لموقع جهاز الإحصاء الوطني	الرابط الخاص بالاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء	مسجل في صندوق النقد الدولي(*)
البحرين	الجهاز المركزي للمعلومات	http://www.cio.gov.bh/CIO_ENG/default.aspx		النظام العام لنشر البيانات
مصر	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	http://www.capmas.gov.eg/?lang=2		المعيار الخاص لنشر البيانات
العراق	الجهاز المركزي للإحصاء	http://cosit.gov.iq/en/	http://cosit.gov.iq/images/pdf/national_strategy.pdf [in Arabic]	النظام العام لنشر البيانات
الأردن	دائرة الإحصاءات العامة	http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/	http://paris21.org/sites/default/files/jordan-NSDS-2008-13.pdf	المعيار الخاص لنشر البيانات
الكويت	الإدارة المركزية للإحصاء	http://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic_EN.aspx?ID=34		النظام العام لنشر البيانات
لبنان	إدارة الإحصاء المركزي	http://www.cas.gov.lb/index.php/en/		النظام العام لنشر البيانات
ليبيا	الجهاز المركزي للإحصاء	الرابط غير متوفر		النظام العام لنشر البيانات
المغرب	المفوضية السامية للتخطيط	http://www.hcp.ma/	http://paris21.org/sites/default/files/maroc-nsds-2002.pdf	المعيار الخاص لنشر البيانات
عُمان	المركز الوطني للإحصاء والمعلومات	http://www.ncsi.gov.om/NCSI_website/Default.aspx		النظام العام لنشر البيانات
فلسطين	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	http://www.pcbs.gov.ps/default.aspx	http://paris21.org/sites/default/files/1237.pdf http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/NSDS_e.pdf http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/NSDS_e.pdf	المعيار الخاص لنشر البيانات
قطر	وزارة التخطيط التنموي والإحصاء	http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm	http://paris21.org/sites/default/files/qatar-nsds-2008-13.pdf	النظام العام لنشر البيانات
المملكة العربية السعودية	مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات	http://www.cdsi.gov.sa/english/	http://www.cdsi.gov.sa/pdf/dev-plan-ch-35.pdf	النظام العام لنشر البيانات

البلد	جهاز الإحصاء الوطني	الرابط الإلكتروني إلى الصفحة الرئيسية لموقع جهاز الإحصاء الوطني	الرابط الخاص بالاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء	مسجل في صندوق النقد الدولي(*)
السودان	الجهاز المركزي للإحصاء	http://www.cbs.gov.sd/		النظام العام لنشر البيانات
الجمهورية العربية السورية	الجهاز المركزي للإحصاء			النظام العام لنشر البيانات
تونس	المعهد الوطني للإحصاء	http://www.ins.nat.tn/indexen.php	http://paris21.org/sites/default/files/tunisie-facteur-reussite.pdf	المعيار الخاص لنشر البيانات
الإمارات العربية المتحدة	المركز الوطني للإحصاء	http://www.uaestatistics.gov.ae/EnglishHome/tabid/96/Default.aspx		النظام العام لنشر البيانات
اليمن	الجهاز المركزي للإحصاء	http://www.cso-yemen.org/?lng=english&	http://paris21.org/sites/default/files/Yemen-NSDS-2007.pdf http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=english&id=232	النظام العام لنشر البيانات

(*) صندوق النقد الدولي – المعيار الخاص لنشر البيانات؛ النظام العام لنشر البيانات.